

C.

Sub.

[illegible]

۱۱۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

علم هذا الاستدلال من الوهم والاختلال ولولم يصادفنا رضى في هذا المجال انما التروا في ما قلنا فكلما انما غايبا من ان لعدو وجودها في كذا اخبارا بانها
 اعترف بذلك في المسالك واما التمهيد الاخر فهو قطع النظر عن مصادفة الاخبار المذكورة لا يصلح لنا سبب حكم شرعي كما عرفت في غير
 مقام ما قلناه على ان الغرض من غير مخصص الاستدلال كما اذا غايب ذلك يظهر ان القول المشهور هو ان المصداق ما عرفت ذلك فاعلم انه
 لو عمل بدون الشرط والاذن فقبل بانه لا يجب عليه الميزان في الاصل الذي لا يخصه من اجل بكماله الفزل ولا في اصل ما عرفت فلا يثبت ختمنا
 ولما دلت عليه الاخبار المتقدم من ان ذلك لا يوجب وجوب دفع النطفة عشرة ذناب لم يزل وان قلنا بالكرامة فيجب
 البه جاعلهم في الشئ وتو القهيد والحق في بيع وقيل بوجوب ذلك على تارك القهر بدون الكرامة وهو ما لا يثبت في حق وهو الا نسب بالقبول
 والا فاقول بالوجوب مع القول بجواز الفزل مما لا يجهل ان لانه من جوفه القاص الفزل والاصل وان كرهت الميزان كما عرفت فكيف يربط عليه
 الدية على ان الرقابة التي استندوا اليها صانعة وجوب الدية ليس في المسئلة المذكورة في شئ لان مؤتمرها من افرغ في حال الجاهل ففزل لذلك على الفرج
 دية النطفة عشرة ذناب يرد على ذلك جهتها عن على توافر الوجوب للفزل كما يقتضيه الزاوية في وجودها وان كان يظهر ان على الدية على الاستدلال
 لا وجه له بانه لان الخبر المذكور كما عرفت خارج عن موضع الخبر والله اعلم **الفائدة السابعة عشر** قوله تعالى انما غايبا من ان لعدو وجودها في كذا اخبارا بانها
 بانها لا يجوز في شئ على الرقابة اكثر من ان يحددها وكذا لا يجوز الدخول بها قبل اكمال دفع سنين هلا يثبت ولو دخل بها في الحال كذلك لا يثبت عليه مؤتمرها لان
 بضمها قبل فمروان لم يضمنها وتحقيق الكلام في المقام يقع في موضعين الاول في طهرته في الوطى المدة المذكورة قال في ذلك هذا الحكم موضع وفاء و
 استدلال على ذلك مضى في الاقناع المذكور ما عرفت في وجوبه في الحسن من رواية الفقهاء عن صفوان بن يحيى عن الصادقة انة من لم يدخل بها
 للمدة المذكورة فمستحق عنها الاثم والشبهة لا يبرئها الا ان يلد بها يكون له مصيبة يكون في ذلك انما قال اذا تركها او بعد شهر كان انما يثبت ذلك
 ورواها الشيخ بطريق اخر عن صفوان بن يحيى عن الصادقة انما يكون باذنها وطس فيه في ذلك بصف الشبهة وهو منطبق على رواية الخبر من يجب والافهم في
 الفقه حسن كما ذكره في نسخة وانما خبره ان مؤتمرها انما هو الشبهة والدية اتم من ذلك فلا تقوم عقبة على الدية في طريق الاقناع بالادعاء
 وفيه ما لا يخفى فتمت الحاشية الكاشفة للحديث الذي هو على الثاني وقوله على منوط الخبر وهو الاثم من الوطى الواجب ما يقتضيه
 مشا وموجب الفصل وان يكون في القبل وان لم يزل من الحمل فمستحق منه الاثم مع الاثقال فانه هو الفرض الاغلب المنكر والاطلاق انما يصلح عليه
 كما هو الظاهر عند المسلمين بينهم وسبق الخبر بانه مشهور في شمول ذلك للثلاثة والمدة وجها ان اخذوا في لها شبهة الشبهة الثانية في فقه واما الثالثة
 في ذلك وعلى الوقوف على موضع اليقين واقتضار اعلى امر ثبت لها حقوق الزوجية الثانية في الدخول بها قبل اكمال التسعة في خلافه في طهر الوطى
 قبل اكمال المدة المذكورة في خلافه بانه في طهرها مؤتمرها مع الاضناء وانما الخلاف في طهرها مؤتمرها قبل اكمال المدة المذكورة وان لم يضمنها فمستحق
 للعدو ومنع عن الشبهة القول بالقهر والذكر وقت عليه من غير المدة ما رواه الكليني عن ابي بصير عن ابي خنيفة قال لا يدخل الباطن في طهرها
 سنين او عشر سنين وعز الجليل في حق قال ابي جعفر عا دة اذا تزوج الرجل الجارية في صغيرة فلا يدخل بها حتى ياتي لها طبع سنين او عشر سنين
 ومارواه المشايخ الفقيهين زادة عن ابي جعفر قال لا يدخل الجارية حتى ياتي لها طبع سنين او عشر سنين قال بعض المحققين اصل الماراد بالقهر
 الاختلاف بين جبر الحق وصغر القوة البتة وضيقها انتهى وهو جبره في كذا في وجوه من غير ما عرفت من ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل
 طبع سنين فاصحابها عيب هو صانعه ومارواه في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال من تزوج بامرأة فدخل بها
 من طبع سنين فاصحابها عيب من غير عيب من ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال لا توطئ جارية لا قبل عشر سنين فان فعلت فمستحق
 عبد الله قال من شغل رجل تزوج جارية بكرام الله فدخل بها فمستحقها فاضاها فاضاها ان كان دخل بها ولها طبع سنين فلا شيء عليه وان
 كانت لم يبلغ طبع سنين او كان لها قبل من ذلك قبل بل من دخل بها فمستحقها فانه قد افسدها فمستحقها على الاذواج ضلي الا انما ان يهرم ويها
 وانما مسكها ولم يطل فمستحقها فانه قد افسدها فمستحقها على الاذواج ضلي الا انما ان يهرم ويها
 قال بعض اصحابنا في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل
 رضاء في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل
 ولما نظر الى ابداء الفقه على هذه الاخبار على غير الدخول بها قبل التسعة وذلك جملتها على زمانه لوجوب الدخول وهو الا اختلاف في عدم الاتقان
 حمل الغيب على الاضناء وهو كذلك فانه لا يجب منها حصة سواء خالفوا القاطن ما نسب اليه الشيخ من القول بالقهر في الدخول وان لم يحصل الاضناء
 قال مستند في مرسلة يوجب من قبل المذكورة وهو ظاهر في كذا لا يخفى قال في ذلك مستند في المسئلة فمستحقها في حق من استند الى الروايات
 قال باطلا على وجه مع ضعف سندها على الاضناء وقوله على موضع الوفاق ويشككنا بحقيقة القول في كلامه في هذا وانما هو
 لذلك على ما دلت عليه الروايات من القهر في الدخول ولا اعرف له وجها فان ما ذكرناه من الاخبار موجبه ما رواه في المسئلة ولا يبرئها مما
 يدل على القهر في الدخول غير هذه الروايات مع ما عرفت من عدمها للاضناء وعلمه لانه يجب القهر في الدخول وما عداها من اخبار المسئلة فمستحقها
 ما يدل على القهر في الدخول وانما مع ضلوص الغيب فانه يضمن ذلك وانما في القهر في الدخول بالكتابة فمستحقها من يرضى ورواها عن
 المستند في الاضناء انما اختلفت في ذلك بعد ولا يرضى في القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء على القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء
 الاطلاق من مرسلة يوجب من قبل المذكورة وبذلك يظهر ان ما قلناه من ضعف سندها على الاضناء فمستحقها من الاضناء ما يدل على
 القهر في الدخول مع الاضناء قد عرفت انما لا يبرئ من ذلك حتى وان ادعى ان ذلك الروايات التي فيها ما استند اليه من الروايات المتقدمة
 مع الغيب فمستحقها ما عرفت من انما لا يبرئ من ذلك الا انما على القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء
 مع الغيب فمستحقها ما عرفت من انما لا يبرئ من ذلك الا انما على القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء

القول

فانما لا يجوز في شئ على الرقابة اكثر من ان يحددها وكذا لا يجوز الدخول بها قبل اكمال دفع سنين هلا يثبت ولو دخل بها في الحال كذلك لا يثبت عليه مؤتمرها لان بضمها قبل فمروان لم يضمنها وتحقيق الكلام في المقام يقع في موضعين الاول في طهرته في الوطى المدة المذكورة قال في ذلك هذا الحكم موضع وفاء و استدلال على ذلك مضى في الاقناع المذكور ما عرفت في وجوبه في الحسن من رواية الفقهاء عن صفوان بن يحيى عن الصادقة انة من لم يدخل بها للمدة المذكورة فمستحق عنها الاثم والشبهة لا يبرئها الا ان يلد بها يكون له مصيبة يكون في ذلك انما قال اذا تركها او بعد شهر كان انما يثبت ذلك ورواها الشيخ بطريق اخر عن صفوان بن يحيى عن الصادقة انما يكون باذنها وطس فيه في ذلك بصف الشبهة وهو منطبق على رواية الخبر من يجب والافهم في الفقه حسن كما ذكره في نسخة وانما خبره ان مؤتمرها انما هو الشبهة والدية اتم من ذلك فلا تقوم عقبة على الدية في طريق الاقناع بالادعاء وفيه ما لا يخفى فتمت الحاشية الكاشفة للحديث الذي هو على الثاني وقوله على منوط الخبر وهو الاثم من الوطى الواجب ما يقتضيه مشا وموجب الفصل وان يكون في القبل وان لم يزل من الحمل فمستحق منه الاثم مع الاثقال فانه هو الفرض الاغلب المنكر والاطلاق انما يصلح عليه كما هو الظاهر عند المسلمين بينهم وسبق الخبر بانه مشهور في شمول ذلك للثلاثة والمدة وجها ان اخذوا في لها شبهة الشبهة الثانية في فقه واما الثالثة في ذلك وعلى الوقوف على موضع اليقين واقتضار اعلى امر ثبت لها حقوق الزوجية الثانية في الدخول بها قبل اكمال التسعة في خلافه في طهر الوطى قبل اكمال المدة المذكورة في خلافه بانه في طهرها مؤتمرها مع الاضناء وانما الخلاف في طهرها مؤتمرها قبل اكمال المدة المذكورة وان لم يضمنها فمستحق للعدو ومنع عن الشبهة القول بالقهر والذكر وقت عليه من غير المدة ما رواه الكليني عن ابي بصير عن ابي خنيفة قال لا يدخل الباطن في طهرها سنين او عشر سنين وعز الجليل في حق قال ابي جعفر عا دة اذا تزوج الرجل الجارية في صغيرة فلا يدخل بها حتى ياتي لها طبع سنين او عشر سنين ومارواه المشايخ الفقيهين زادة عن ابي جعفر قال لا يدخل الجارية حتى ياتي لها طبع سنين او عشر سنين قال بعض المحققين اصل الماراد بالقهر الاختلاف بين جبر الحق وصغر القوة البتة وضيقها انتهى وهو جبره في كذا في وجوه من غير ما عرفت من ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل طبع سنين فاصحابها عيب هو صانعه ومارواه في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال من تزوج بامرأة فدخل بها من طبع سنين فاصحابها عيب من غير عيب من ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال لا توطئ جارية لا قبل عشر سنين فان فعلت فمستحق عبد الله قال من شغل رجل تزوج جارية بكرام الله فدخل بها فمستحقها فاضاها فاضاها ان كان دخل بها ولها طبع سنين فلا شيء عليه وان كانت لم يبلغ طبع سنين او كان لها قبل من ذلك قبل بل من دخل بها فمستحقها فانه قد افسدها فمستحقها على الاذواج ضلي الا انما ان يهرم ويها وانما مسكها ولم يطل فمستحقها فانه قد افسدها فمستحقها على الاذواج ضلي الا انما ان يهرم ويها قال بعض اصحابنا في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل رضاء في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل ولما نظر الى ابداء الفقه على هذه الاخبار على غير الدخول بها قبل التسعة وذلك جملتها على زمانه لوجوب الدخول وهو الا اختلاف في عدم الاتقان حمل الغيب على الاضناء وهو كذلك فانه لا يجب منها حصة سواء خالفوا القاطن ما نسب اليه الشيخ من القول بالقهر في الدخول وان لم يحصل الاضناء قال مستند في مرسلة يوجب من قبل المذكورة وهو ظاهر في كذا لا يخفى قال في ذلك مستند في المسئلة فمستحقها في حق من استند الى الروايات قال باطلا على وجه مع ضعف سندها على الاضناء وقوله على موضع الوفاق ويشككنا بحقيقة القول في كلامه في هذا وانما هو لذلك على ما دلت عليه الروايات من القهر في الدخول ولا اعرف له وجها فان ما ذكرناه من الاخبار موجبه ما رواه في المسئلة ولا يبرئها مما يدل على القهر في الدخول غير هذه الروايات مع ما عرفت من عدمها للاضناء وعلمه لانه يجب القهر في الدخول وما عداها من اخبار المسئلة فمستحقها ما يدل على القهر في الدخول وانما مع ضلوص الغيب فانه يضمن ذلك وانما في القهر في الدخول بالكتابة فمستحقها من يرضى ورواها عن المستند في الاضناء انما اختلفت في ذلك بعد ولا يرضى في القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء على القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء الاطلاق من مرسلة يوجب من قبل المذكورة وبذلك يظهر ان ما قلناه من ضعف سندها على الاضناء فمستحقها من الاضناء ما يدل على القهر في الدخول مع الاضناء قد عرفت انما لا يبرئ من ذلك حتى وان ادعى ان ذلك الروايات التي فيها ما استند اليه من الروايات المتقدمة مع الغيب فمستحقها ما عرفت من انما لا يبرئ من ذلك الا انما على القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء

فانما لا يجوز في شئ على الرقابة اكثر من ان يحددها وكذا لا يجوز الدخول بها قبل اكمال دفع سنين هلا يثبت ولو دخل بها في الحال كذلك لا يثبت عليه مؤتمرها لان بضمها قبل فمروان لم يضمنها وتحقيق الكلام في المقام يقع في موضعين الاول في طهرته في الوطى المدة المذكورة قال في ذلك هذا الحكم موضع وفاء و استدلال على ذلك مضى في الاقناع المذكور ما عرفت في وجوبه في الحسن من رواية الفقهاء عن صفوان بن يحيى عن الصادقة انة من لم يدخل بها للمدة المذكورة فمستحق عنها الاثم والشبهة لا يبرئها الا ان يلد بها يكون له مصيبة يكون في ذلك انما قال اذا تركها او بعد شهر كان انما يثبت ذلك ورواها الشيخ بطريق اخر عن صفوان بن يحيى عن الصادقة انما يكون باذنها وطس فيه في ذلك بصف الشبهة وهو منطبق على رواية الخبر من يجب والافهم في الفقه حسن كما ذكره في نسخة وانما خبره ان مؤتمرها انما هو الشبهة والدية اتم من ذلك فلا تقوم عقبة على الدية في طريق الاقناع بالادعاء وفيه ما لا يخفى فتمت الحاشية الكاشفة للحديث الذي هو على الثاني وقوله على منوط الخبر وهو الاثم من الوطى الواجب ما يقتضيه مشا وموجب الفصل وان يكون في القبل وان لم يزل من الحمل فمستحق منه الاثم مع الاثقال فانه هو الفرض الاغلب المنكر والاطلاق انما يصلح عليه كما هو الظاهر عند المسلمين بينهم وسبق الخبر بانه مشهور في شمول ذلك للثلاثة والمدة وجها ان اخذوا في لها شبهة الشبهة الثانية في فقه واما الثالثة في ذلك وعلى الوقوف على موضع اليقين واقتضار اعلى امر ثبت لها حقوق الزوجية الثانية في الدخول بها قبل اكمال التسعة في خلافه في طهر الوطى قبل اكمال المدة المذكورة في خلافه بانه في طهرها مؤتمرها مع الاضناء وانما الخلاف في طهرها مؤتمرها قبل اكمال المدة المذكورة وان لم يضمنها فمستحق للعدو ومنع عن الشبهة القول بالقهر والذكر وقت عليه من غير المدة ما رواه الكليني عن ابي بصير عن ابي خنيفة قال لا يدخل الباطن في طهرها سنين او عشر سنين وعز الجليل في حق قال ابي جعفر عا دة اذا تزوج الرجل الجارية في صغيرة فلا يدخل بها حتى ياتي لها طبع سنين او عشر سنين ومارواه المشايخ الفقيهين زادة عن ابي جعفر قال لا يدخل الجارية حتى ياتي لها طبع سنين او عشر سنين قال بعض المحققين اصل الماراد بالقهر الاختلاف بين جبر الحق وصغر القوة البتة وضيقها انتهى وهو جبره في كذا في وجوه من غير ما عرفت من ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل طبع سنين فاصحابها عيب هو صانعه ومارواه في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال من تزوج بامرأة فدخل بها من طبع سنين فاصحابها عيب من غير عيب من ابي جعفر عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله قال لا توطئ جارية لا قبل عشر سنين فان فعلت فمستحق عبد الله قال من شغل رجل تزوج جارية بكرام الله فدخل بها فمستحقها فاضاها فاضاها ان كان دخل بها ولها طبع سنين فلا شيء عليه وان كانت لم يبلغ طبع سنين او كان لها قبل من ذلك قبل بل من دخل بها فمستحقها فانه قد افسدها فمستحقها على الاذواج ضلي الا انما ان يهرم ويها وانما مسكها ولم يطل فمستحقها فانه قد افسدها فمستحقها على الاذواج ضلي الا انما ان يهرم ويها قال بعض اصحابنا في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل رضاء في حق من طهره من ابي جعفر عن ابي عبد الله قال من وطأ ما من قبل ولما نظر الى ابداء الفقه على هذه الاخبار على غير الدخول بها قبل التسعة وذلك جملتها على زمانه لوجوب الدخول وهو الا اختلاف في عدم الاتقان حمل الغيب على الاضناء وهو كذلك فانه لا يجب منها حصة سواء خالفوا القاطن ما نسب اليه الشيخ من القول بالقهر في الدخول وان لم يحصل الاضناء قال مستند في مرسلة يوجب من قبل المذكورة وهو ظاهر في كذا لا يخفى قال في ذلك مستند في المسئلة فمستحقها في حق من استند الى الروايات قال باطلا على وجه مع ضعف سندها على الاضناء وقوله على موضع الوفاق ويشككنا بحقيقة القول في كلامه في هذا وانما هو لذلك على ما دلت عليه الروايات من القهر في الدخول ولا اعرف له وجها فان ما ذكرناه من الاخبار موجبه ما رواه في المسئلة ولا يبرئها مما يدل على القهر في الدخول غير هذه الروايات مع ما عرفت من عدمها للاضناء وعلمه لانه يجب القهر في الدخول وما عداها من اخبار المسئلة فمستحقها ما يدل على القهر في الدخول وانما مع ضلوص الغيب فانه يضمن ذلك وانما في القهر في الدخول بالكتابة فمستحقها من يرضى ورواها عن المستند في الاضناء انما اختلفت في ذلك بعد ولا يرضى في القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء على القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء الاطلاق من مرسلة يوجب من قبل المذكورة وبذلك يظهر ان ما قلناه من ضعف سندها على الاضناء فمستحقها من الاضناء ما يدل على القهر في الدخول مع الاضناء قد عرفت انما لا يبرئ من ذلك حتى وان ادعى ان ذلك الروايات التي فيها ما استند اليه من الروايات المتقدمة مع الغيب فمستحقها ما عرفت من انما لا يبرئ من ذلك الا انما على القهر في الدخول فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء فمستحقها من الاضناء

حيث وان لم يقر وتزويج بعد ذلك فليجوز من عقد عقد ما لا يعتد به من غير تسليم اقول لا يربك ان مقتضى القواعد فها
عليه القول المشهور لان العقد مع ذوال العقل لعدم الشعور بالكتابة ما حل عدم تحقق التيمم هو لنا طية حقيقة العقود ومقتضى حكم بطلانها فالاجابة
لمسألة الان قد لا تؤثر حصة لان الاجابة لا تقتضي ما وقع باطلا من اصله وانما جعل الاجابة بالنسبة الى الوقوف به كما ذكرنا من ادريس وهو الذي
يكون حكمه غير لازم الا انه لما كان من الزوايا المذكورة حكمها باصطلاحهم شأن على بعض اصناف هذا الاصطلاح المحدث الفرج منها والفقهاء
ذلك قال بعد ذكر الخبر المذكور وعلى مضمون الزوايا التي في بر من بعد قوله عدم من حيث مقتضى سند ما ليس بخاتمة عند من حيث مخالفتها للقواعد
الشريعة ان قال بعد ذلك ما لا يخلو من الخلاف بما تقدم بل لا بد انما اطرح الزوايا والاولى من مضمونها والاولى او لم يغير ان ما اعتد به عن
الشيخ ليس من حكمة فاشتهر الاجابة على المقتضى من الشيخ وغيره ليس باعتبار الاسانيد كما هو مذهب سبطه السيد السند في شرح كح لما كان من قواعد
الاصناف على مقتضى الاسانيد اختار العمل بالزوايا وانما غرض النظر في انها من مخالفتها القواعد بل انكر ذلك لانها على مخالفتها فقال وهذه الزوايا من غير
حكمهم ابد وليس فيها ما يخالف الا في الحقيقة فبقية العمل بها وفيه ما عرفت ثم اذا خضنا من مخالفتها الا في الحقيقة ولكنة لها فانه على حصة الاسانيد
لا يبالى بما اشتمل عليه من الزوايا من مخالفتها او خضنا في غير موضع من كتب البنا وكيف كان في ذلك تأييد لما قد تظاهرت في غير موضع من ان الزوايا
العمل بالزوايا وان يختص بالمعوم ما دل على ذلك القواعد المذكورة ويمكن تأييد هذه الزوايا بما رواه الشيخ في تفسير عن الحلبي قال قلنا لا
عند هذه الغلام لعشر سنين في تزويجه ابو في منعه ولا يجوز طلاقه وهو ابن عشر سنين قال فقال ما التزوج فهو صغير وانا طلاقه فينبغي ان يجبر
عليه من حيث هو ان كان طلاق فان اقر بذلك وامضنا من واحدة ابشر وهو ما طبع في الخطاب وان انكر ذلك والى في نفسه في امره
الحديث والتجريب فيه ان الشهور يلزم ان عبارة القصة كما تقدم غير مبينة ولا هي في طلاق ونكاح بل هي بالاطلاق في حكم العقد وهذا الخبر مع
مقتضى سند باصطلاحهم قلنا على انه انا طلق وهو ابن عشر سنين ثم بعد بلوغه جاز الطلاق ورضه به فان الطلاق يكون صحيحا وهو خلاف
مقتضى القواعد فانه كيف يكون صحيحا بالرضا به بعد البلوغ وهو ما حل من اصله كما ذكر في الاب له حكمه لا في طلاقه في حال الضعف
غير صحيح عندهم واما في بعد البلوغ غير موجه لقصة ما كان باطلا من اصله فهو عين ما تقدم في غير التكرار ان لا يقال ان قد وردت اخبار في
مقتضى طلاق ابن عشر وبما قل بعض الاصحاب فيكون هذا منها ايضا لا سيما نقول فيمكن هذا الخبر لا يوجب ذلك في نفسه لا انه لم يجر
هذا الخبر بمقتضى طلاقه في حال الضعف كما دل على ذلك عليه ذلك الخبر بل يحتمل وقوعه على الرضا والاجابة بعد البلوغ والى في هذا الخبر من
الكلام في ذلك الخبر فالواجب كما قد مر ذكره هو العمل بالخبر ومقتضى القواعد المذكورة بالخبر المذكورين فانما هي واحدة في مخالفة
القواعد المقررة بينهما واطرحها شيئا مع مقتضى السند باصطلاحهم مما لا يميل اليه وان كانوا قد اطروا ذلك الخبر في مقابلة القواعد المذكورة
وقد عرفت اعتضاده بهذا الخبر كما اوخضنا وسقطها انهم رواها في كثير من تقدمت في كتبنا لما دللنا على ظاهرها في مخالفتها القواعد المقررة بينهم
قد عمل بها الشيخ واذا عرفت ان فيها من ادريس ومن بعده كما لا يخفى على من طالع من طالع الدلالة والنقل المذكور في القواعد والاعمال
قد نثبت قائلوا اذا وجب ثم جن وانما عليه بطل حكم الاجاب فلو حصل القبول بعد ذلك كان له ما وكذا لو سبق القبول وذل
عقله فلو اوجب لولا بعد كان لقوا وعلوهما بان العقد لازم قبل تمام يكون بمنزلة الاجاب يجوز لكل منهما ما مضى فبطل ما يبطل به الجواز
من جملته الجنون والافساد ولا فرق في ذلك بين النكاح والبيع وغيرهما من العقود اللازمة في نفسه اقول في نفسه لم يجر هذا المقام على دليل
شاف يدل على البطلان كما ذكره ولا يدعو من على العقد الجواز ان العقد الجواز كوكاله ونحوها يبطل الجنون والافساد على من قال نعم فانما تعف
لهم فيه انما على دليل الاما يظهر من دعوى بعضهم الاجماع على ذلك وقد عرفت ما في هذه الاجماع وانما ذلك اشارة الى كوكاله انهم
وبالجملة لا يفرق هنا ما في مقتضى العقد من الجنون والافساد بعد الاجاب ثم حصل القبول بعد ذلك الهما من غير طاعة الجواز الجواز اجاب
لصدق حصول العقد الشرع الشغل على الاجاب والقبول وقد تباين في الفصل بين الاجاب والقبول وعدم القبول في القبول فمقتضى
الكلام فيه وان لا دليل عليه بل القدر على الدليل خلاف ما تقدمت الاشارة اليه في المسئلة الاولى في الكلام على حديث الساعى وما مضى
ذكرنا وجه التعليل لذلك في مواضع من الاحكام منها ما مر من دخول الضميمة الثانية ملك المحرم بعد ذوال الاحرام وان من وكل عمره
صار محلا لم يجز له الجواز كوكاله بعد ذلك من الاحرام والقدر من ذلك انما وقع من العقد بل في على الضميمة وانما في ظاهره ان التمسك
لا يصدق في العقد كما لا يخفى في كوكاله ونحوها من العقود الجواز ولكن هل يقع الانبان هنا بالقبول للاخر انما قبل لا يقطع في كوكاله على ما نقله
عنه في ذلك قال لان الخطاب بين المتعاقدين معتبر وهو منقطع مع نوع صاحب حرمه فوطايب شخصيا بالعقد قبل الاحرام يفتح به قبل ويحصل
العقد هنا لان لا يجاب فوجبه هذا القابل قبل التيمم والاصل العقد مع ان في كوكاله قال في موضع اخر على ما نقله في القابل المتقدم ذكره لوقال
المؤلف لعل في ذلك من فلان فقال فوجب ثم اقبل على الزوج فقال قبلت كما هما الا في مقتضى العقد وهو صحيح وجهي القائل
لوجود ركن العقد الاجاب والقبول ولان ما احدهما بالامر والافسار لا يقع لعدم الخطاب بين المتعاقدين ولا يخفى ما بين هذا الكلام وبين
من الثاني في مقتضى القواعد المسئلة الاولى

والى في نفسه لم يجر هذا المقام على دليل شاف يدل على البطلان كما ذكره ولا يدعو من على العقد الجواز ان العقد الجواز كوكاله ونحوها يبطل الجنون والافساد على من قال نعم فانما تعف لهم فيه انما على دليل الاما يظهر من دعوى بعضهم الاجماع على ذلك وقد عرفت ما في هذه الاجماع وانما ذلك اشارة الى كوكاله انهم وبالجملة لا يفرق هنا ما في مقتضى العقد من الجنون والافساد بعد الاجاب ثم حصل القبول بعد ذلك الهما من غير طاعة الجواز الجواز اجاب لصدق حصول العقد الشرع الشغل على الاجاب والقبول وقد تباين في الفصل بين الاجاب والقبول وعدم القبول في القبول فمقتضى الكلام فيه وان لا دليل عليه بل القدر على الدليل خلاف ما تقدمت الاشارة اليه في المسئلة الاولى في الكلام على حديث الساعى وما مضى ذكرنا وجه التعليل لذلك في مواضع من الاحكام منها ما مر من دخول الضميمة الثانية ملك المحرم بعد ذوال الاحرام وان من وكل عمره صار محلا لم يجز له الجواز كوكاله بعد ذلك من الاحرام والقدر من ذلك انما وقع من العقد بل في على الضميمة وانما في ظاهره ان التمسك لا يصدق في العقد كما لا يخفى في كوكاله ونحوها من العقود الجواز ولكن هل يقع الانبان هنا بالقبول للاخر انما قبل لا يقطع في كوكاله على ما نقله عنه في ذلك قال لان الخطاب بين المتعاقدين معتبر وهو منقطع مع نوع صاحب حرمه فوطايب شخصيا بالعقد قبل الاحرام يفتح به قبل ويحصل العقد هنا لان لا يجاب فوجبه هذا القابل قبل التيمم والاصل العقد مع ان في كوكاله قال في موضع اخر على ما نقله في القابل المتقدم ذكره لوقال المؤلف لعل في ذلك من فلان فقال فوجب ثم اقبل على الزوج فقال قبلت كما هما الا في مقتضى العقد وهو صحيح وجهي القائل لوجود ركن العقد الاجاب والقبول ولان ما احدهما بالامر والافسار لا يقع لعدم الخطاب بين المتعاقدين ولا يخفى ما بين هذا الكلام وبين من الثاني في مقتضى القواعد المسئلة الاولى

على روادع بعض الاصطلاح وهو طهر في صحيحه اصله في وجوبه وقد وقع لغيره من مثله في غير موضع وانما ما ذكره من قوة الاستدلال في
 التمهيد وتوضيح المسئلة لان من يدعي في كل مسألة من مسائله ان ما ذكره من قوة الاستدلال في وجوبه قد وقع لغيره من مثله في غير موضع وانما ما ذكره من قوة الاستدلال في
 هذا الاصطلاح في خبر البعض المستند في مخالفه القواعد المقررة فيهم والحق المحقق بالابواب وان كان قليل الادب مع هو العمل بالبحر في حقه
 باصطلاحهم ولم يجمع ما يمكن في مثل هذه المواضع فخص به تلك الاجراء الدالة على تلك القواعد والله اعلم **المسئلة الثانية**
 قد خرج الاصطلاح من ان الله تعالى علمهم بالشرع في شرائط النكاح والاشهاد عليه في اصل التكاح فلهذا وردت في شرائط
 ولو اشترطه كان العقد باطلاً وقبل صحة العقد وطلان الشبهة خاصة الكلام هنا يقع في مقامين **الاول** في اشتراطه في
 الصداق وانما انما لا خلاف في صحة لان ذكر المهر في العقد غير شرط في صحة العقد ولا خلاف في صحة العقد في غير ذلك من شرائط النكاح فلهذا وردت في شرائط
 فيه مع في عموم ما دل على وجوب الوفاء بالشرط ولو ان غايته في بقاء العقد به من غير قسمه كالنقوضه والضم وهو ظاهر شرعا وبشرط ضبط
 مدة المهر ولا يفتقد بشرطه وان قل بها الشئ في عدم افادته في نفسه ان استمر عليه في اقتضائه من وان فسخته تبطل المهر المثل كالوغيره
 العقد من المهر ولكن انما هو وجوب الدخول كما سألته انه ولو انما على شئ اخر غير قبل الدخول مع **الثاني** في اشتراطه في التكاح
 والله هو بطلان العقد بذلك قطع الشئ في كل واحد من المآخذ من محققين بان التكاح ليس من عقود الاطلاق القابلة للفسخ بل في
 البطله فالشرط غير من وضعه وغايته في ذلك ان يدين في حكم صحة العقد وفناء الشرط لوجوده في العقد باجماع شرائط العقد
 في كماله هو القرض وانما هو الواقع وليس الا اشتراط النكاح في واد كان العقد غير قابل للمنافاة في شرطه وجوب العمل بمقتضى العقد كماله
 الصواب وعموم القواعد فلا يلزم من بطلان احد ما بطلان الاخر وبالعكس فانه لا دليل على البطلان من كتاب ولا سنة ولا اجماع
 بل الاجماع على الصواب لا يتم بطلان الاطلاق احدا من احكامه بل انما هو من غير الخالفين ورواه عنهما واختاره الشيخ عليه السلام في كتابه واعماله للفقهاء
 بالبطلان في ما ذكره على ما تقدم على ان الترخيم في بطلان الاطلاق لا ينافي بالشرط المذكور في ان الشرط من العقد غير المدعى في بطلان العقد
 من غير على الصواب ولا يتم في الواقع غير مقصود والقصود غير واقع اقول قد تقدم الكلام في هذه المسئلة في غير موضع اعني انه من
 اشتمل العقد على شرط فاسد فهل يعتبر العقد وبطل الشرط خاصة او يبطل العقد من اصله لان الشهادة من المآخذ من الثاني من الجهد
 ابن البراج على الاول ولهذا ان الشئ هنا بطل الاطلاق بما ذكره وقد تقدم الكلام في هذه المسئلة في مقدم الكتاب المذكور في اول كتاب
 القواعد وفي الفصل الثاني عشر في ذلك من غير من فصول كتاب الاطلاق وقد بينا ان الاختلاف في ذلك مختلف في حله منها ما يدل على صحة وطلان
 الشرط خاصة وبطلان على القول المذكور في الحقيقة في ذلك هو الواقع على ما دل عليه الاشارة في كل من شرائط الاحكام ومع عدم وجوده في
 الوقوف عن القواعد ما قبل ذلك فاعاد كتابه كماله الشهادة في كل ما ذكر من الشئ انما هو في قوله ما ذكره من اختلافه في
 في المقام ولا لا اكثر ما استحقا على خلاف هذه القاعدة والمسئلة هنا ان كان غايته من بعض القواعد في قوله والله اعلم
المسئلة الثالثة قد مر جوابا في شرط التكاح امتياز الزوج من غير ما لا يشارة او التسمية او التسمية فاو غيره احده
 لغيره مع وعلى ذلك انما كانت الزوجية مقصودا اعلمها بغيره مقصودا للاستمتاع في حقه التكاح كما في كل مقصود سواها او بغيره
 كالبيع او منصف كالبيع الزوجية وكذلك في شرط تعيين الزوج لان الاستمتاع في حقه فاعاد ومنه فلا يفتقر الى تعيين الزوجية في حقه او لا
 ان يقر احد ولدك لم يفتقر اقول وفي هذا الكلام ما يندب انما لا يشارة من غير المسئلة الزائدة من بطلان عقد الاطلاق احده
 بناء على صحة خاصة من غير ما لو تمها الزوج وان دأب الزوج في حقه امتياز الزوجية عند شي من هذه الامور المذكورة وان كان
 المسئلة مورد ما تعين الزوجية عند الوفاء بغيره عند الزوج والتميز من شرائط الامتياز في هذه المسئلة هو انما كان عند الجميع على ص
 لا يطرأ في فروع الاختلاف في ذلك كما يظهر من التمهيد المذكور هنا في قوله على ما ذكره الحق وقد تقدم في شرائط ولا وان بالزوج
 عن مخالفة التمهيد في حقه القواعد المذكورة الا انه لا مندق من العمل بما دل عليه التمهيد في مقدم خلا على ظاهر من الاختلاف الذي ورد هذا الجواب بما لا
 بكذا بعد ولا يفتقر كما تقدم جمل من ذلك في الكتب المتقدمه وسواء في مسائل الكتب الاخرى انما اعرف ذلك فالاشارة ان قولنا في حقه
 ولو قل من ذلك لانه او فلا تارة كان ذلك لا يكتفي لان النصيب من اصل الاشارة اليها وهكذا في تعيين الزوج والتعيين ان قولنا في حقه
 خاصة كانت لا يفتقر وفي حقه ما لو قل في حقه ان يفتقر ولا يشارة في حقه او قولنا في حقه ان يفتقر في حقه انما كان ذلك انما كانا
 ولو انما بان الاشارة اليها ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر
 على الاسم لا انما اعلم الاشارة اليها في حقه ان يفتقر ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر
 كذلك في حقه اقول وقد تقدم نظير ذلك في تعيين بان يقول بذلك هذا التمهيد في حقه او قل ان يفتقر ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر
 ذكره هو على توقف وامل عدم الدليل القاطع في ذلك انما الوصف فان بان يقول في حقه ان يفتقر ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر
 او نحو ذلك من غير ان له بيات معتدلة متميزان بالصحة المذكورة والله اعلم **المسئلة الخامسة** انما عقد على امره ما
 اخر في حقه اقول وقد تقدم نظير ذلك في تعيين بان يقول بذلك هذا التمهيد في حقه او قل ان يفتقر ولكن متماثلين اسمها او قل ان يفتقر
 على المهر وان كان منكره كما هو مقتضى القاعدة المهر على المنكر فان مقتضى القاعدة التصويب من عدم التمهيد للمهر فان دعواه منكره
 وعلى المنكر المهر او دعواه جرت على كل منهما ما هو أكثر مما ذكره في كل واحد من ذلك بل لا بد من سماع الدعوى من جرحه بانه لا يفتقر
 والوجه في ذلك ان الجرح انما هو في حقه على المنكر ان كان جرحه او عرف من الحق وتبع ذلك والا فلا بد من ذلك لان الامور صادقة للمدعي على دعواه

في حقه الجرح
 في حقه الجرح
 في حقه الجرح

في حقه الجرح
 في حقه الجرح
 في حقه الجرح

في حقه الجرح
 في حقه الجرح
 في حقه الجرح

الكتاب

القدر حتى يفي الأول دعواه لسبق حقه فلا يسقطه الثاني بقدره ثم لو تراضى الأول في الدعوى وسكت عنها الجواز العقد جود حذر من الا
 في بعض الصور وان قلنا بالقول الاول وهو على سماع الدعوى على المقود عليها بالكلمة المتجعد جواز ترضيها الى ان يخرج من حقه بانها
 الدعوى لانها متى ترضيت قبل انهاء الدعوى لم يبن على هذا القول عدم سماع دعواه بالكلمة فيجب عليها التقصير في الرجوع الى ان يفي
 الدعوى ولكن ينبغي ان يشترط منه ما تقدم من قصد الاصرار بها بالسكوت عن الدعوى والمطالبة بها حتى ترجع اليه اقول ولا فرق
 الا نسب بالاصول انه يجوز لها التراجع متى كان التمسك به في كل ما يوجب عليه غيره قبل شؤبه دعواه لا يوجب عليها هذا النسب من قبل الاستصحاب
 المختلف في جهة بل المراد هنا انها مستحقها عموم الدليل فان الاصل ملكه في بدو ولا اصل ملك للمرة امر نفسها فيجوز بناء على هذا الاصل
 تصرف فيها بملكه كيف شاء حتى تقوم الدليل على المنع ولو لم يثبت بينهما محصل الصلوة بينهما وبين قصد من ملك الدعوى غير متزوج في
 مقابل ما ذكرناه من شؤبه ذلك لها شرعا وبذلك الجواز ما عرفت من طرق الضرر في بعض الصور واحتمل بعض المحققين في سورة ما طالع
 المذكور عدم تخليفها استقلال الحاكم بالتخليف لانه قائم مقام المالك مع امتناعه عن البراءة شرعا والله اعلم **المسئلة الثانية**
 المشهور بين الاصحاب رضوان الله عليهم من غير خلاف من عرف انه لو ادعى زوجة امته وادعى اخا لها فاقام كل منهما البينة فحكم بالبينة
 الزوج الا ان يكون مع المرأة ترجيح لبينتها من دخول او تقدم نايض والاصل في هذا الحكم ما رافاه الكبير في فتح والشيخ في ب عن الزمري عن علي بن
 الحسين في رجل ادعى على امرأته انه قد تزوجها بوليه وشهود وانكر البينة فاقام كل واحد من هذه المرأة على هذا الرجل البينة انه قد تزوجها بوليه وشهود
 ولم يوفقا وقتا فحكم بالبينة بين الرجل ولا تقبل بينة المرأة لان الزوج قد استحق بضع هذه المرأة وقد اخفاها فساد النكاح فلا يصدق ولا يقبل
 بينهما الا بوق قبل وفيها او بدخل بها والرواية المذكورة ضعيفة السند جدا باصطلاح الناصر بن ماذي سند ما من جملة من تضعفها رجال
 العامة ومنهم الزمري والزادعي وعندوهما الا وادعى ولكن ظاهرهم لم يقبها بالقول كما لا تأمرا ما تقدمت مع ما في خاتمة منها القاضي الاصول كما
 ذكره وفيه ما ينبغي للاقتناع ان الواجب هو العمل بالرواية مع سندها وضعف اصطلاحهم وعدم الظنك الى ما فيها من الخافضة لمقتضى الاصول
 ولكنهم في هذا الاصل اخرج نارة بدون الرواية وان مع سندها بذلك كما تقدم فرياً وارة بقبولها وان ضعف سندها كما في هذا النوع
 فانه صرح احداهم بخلاف ذلك قال في التلويح ذكر اسم الحكم المذكور هذا الحكم مشهور بين الاصحاب لا يظهر فيه خلاف بينهم وهو مخالف للقواعد
 الشرعية في تقديم بينة الرجل مع اطلاق البينتين او قسامة النار يضمن لانه منكر يتقدم قوله عدم البينة وركان القول قوله والبينة بينه
 صاحبه اقول ويمكن ان يقال فيصم ما ذكر من الاشكال انه لا ريب ان هذا دعوى بين احديهما دعوى زوج على المرأة التي تزوجها مع انكارها
 لدعواه والثانية دعوى الاخ على الرجل انه قد تزوجها مع انكار الرجل انما اقام البينة على دعواه على ذلك المرأة التي ادعى تزوجها ولا ريب
 انه مطابق لمقتضى القاعدة من ان البينة على المدعي بموجب ذلك يثبت تزوجه ولا مدخل هنا للاختلاف في ذلك حتى انه بعد منكر وان البينة بينه
 صاحبه ثم هو دعوى الاخ عليه منكر ولكل واحد دعوى اخيه وليس له بينة مخالفة انها قد واثما البينة بينة للزوج والجملة فان هذا دعوى بين مخالفتين
 فارجل في الاول مدعى ومطهر البينة وقد اقامها ودعوى الثانية منكر الا ان المرأة اقامت عليه البينة وكل من الزوجين واقامة البينة فيها
 جار على مقتضى الاصول لكن لما كان اللزوم من ثبوت دعوى الاخ عليه واقامها البينة للمرافعة لما ادعاه واقام عليه البينة فانه يشهد اعتكاذ
 دعوى بين يجب ان ينفذ الاخرى بجمع الكلام في تقديم احد الزوجين والحكم بضعها على الاخرى والامم حكم بتقديم دعوى الزوج وحده نكاحا بالبينة
 التناقض ما هنا لا يقدم نايض بينهما يحصل الدخول بهما في الكلام مع ذلك بان الاختلاف اذ ادعت هذه الدعوى التي ادعت لاد النكاح
 النكاح واصل ذلك الامر ظاهري وان خلا لان وجهه علمنا بالجملة فان حط الكلام ومطرح البحث انما هو في تقديم احد الزوجين على الاخر في المدعى
 لصحة التمسك وفلسا لما مر من خارج عن محل الاشكال في كلامهم وبذلك نتيجة انه لا مخالفة في الرواية المذكورة لمقتضى الاصول كما
 ذكره اذ عرفت ذلك ما علم ان شعبة التمسك الثاني عشر من قوله في ذلك قد ادى صورة المسئلة وما ينص من هذا في ثمانية عشر صورة بما قد
 ملخصه بان يقال في اوقع النزاع على هذا الوجه فانما ان يقيم كل من الزوجين بینه ولا يقيم احدهما دون الاخر وهو الزوج
 او المرأة فالصور اربع ثم انه على تقدير بقاء منها البينة فان تكون البينتان مطلقتين او موزنتين او يكون احدهما موزنا والاخر مطلقا
 انا بينة الرجل او بينة المرأة والواقع ان انا باريح واحدا ومخالفان بان يثبت نايض الرجل والمرأة فهذا شع صور وعلى جميع القادير ان يكون
 الرجل داخل بالمرأة المدعية لولا انه ثمانية عشر صورة وموضع التقص منها اقام كل واحد منهما بينة فاعاد بدينه في القواعد الشرعية
 في باب الدعوى وج مع عدم البينة يكون القول قول الرجل في انكاره فثبت المدعي به بینه لانه منكر وهو ما دعواه ووجبنا اخفاها بجمع فيه
 الى القواعد السابقة سواء انكرت كما في الرواية او اعترف هذا اذا لم يكن حصل بالمدعي انما هو دخل بها فثبت الاكتمار بینه لانه منكر ولو رجح اليه
 لان دخل بها مأكدا لا نكاره وجب ان يوجان الى خلاص الاصل والطلاق في المالك والاول قوله اخفاها بينة خاصة حكم قضيه له
 بها سواء كان الرجل والمرأة الا اذا كانت البينة للرجل وقد دخل بها بالمدعية فالوجهان لانه بالنظر الى اقامة البينة وثبوت الحق بها يثبت
 دعواه وبالنظر الى ان دخوله بالانكاح مأكدا ببنه فلا يسمع وحده الا قرب كما يشير اليه النص الواردة في المسئلة وقرب السند التمسك في شرح
 فتح في هذه الصورة توجه اليه على ان البينة فلا يثبت بینه كما ذكرنا في الاول قال الجواز صدق البينة الشاهدة للاختلاف لمدعيه المقدم فقد
 عقد على من اوطأها والبينة مطلق عليه وجاز صدق بینه الزوج والصدق على من ادعى عليها مع تقدم عقد اخفاها عليه والبينة لا علم بالمالا لكر
 الاخ على من ادعى عليه سبق عقد اخفاها لان البين ترجيح الى نفي ضل القهر والزوج يملك على القطع لانه حلف على نفي ضلته وان وهو جاهد وان اقام
 كل واحد منهما بينة مطلقا وكانت احديهما مطلقا والاخر موزنا فترجح لبينة الرجل كما هو مقتضى النص الا مع الدخول لسقوط بینه بكتبة

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كتابه
الذي هو سرورنا وديننا
وحياتنا ونجاتنا

النكاح

القدح في هذا القول دعواه سبق حقه فلا يسقطه الثاني بقوله نعم لو تزوجني الأول في الدعوى وسكت عنها يجوز العقد بحد من لا
في بعض الصور وان قلنا بالقول الأول وهو على سماع الدعوى على العقود عليها بالكلية لئلا يجرى جواز تزوجها إلا أن يخرج من حقه بانها
الدعوى لانها متى تزوجت قبل انهاء الدعوى لم يبن على هذا القول عدم سماع دعواه بالكلية فيجب عليها الصبر عن التزوج الى ان ينهى
الدعوى ولكن ينبغي ان ينشئ من مقدم من قصد الامور بها بالتكليف عن الدعوى والمطالبة بها حتى ترجع اليه اقول والا فلو
الاستنباط بالاصول انه يجوز لها التزوج مع كل ما يجب عليه من قبل شوبه دعواه الاستنباط من النص في قول الاستنباط
للمصلحة فيجب بل المراد به هنا انها لو استعصا عموم الدليل فان الاصل ملكه في بدو الاصل ملك للمرة امر نفسها فيجوز بناء على هذا الاصل
مصلحة فيجب ملكه في نفسه يقوم الدليل على المنع فلو لم انها لتزويجها يحصل المصلحة بينهما وبين مقدم من ملك الدعوى غير ممنوع في
مقابل ما ذكرنا من شوبه ذلك لها اشترائها وبذلك الجواز اعرف من طرق الضرر في بعض الصور واحتمل بعض المحققين في سورة المطالبة
المدعى وعدم تحليفها استقلال الحاكم بالتحليف لانها قد قام المال مع امتناعها بل بشرع او الله تعالى المستند الثاني
المشهور بين الاصطفاة رضوان الله عليهم من غير خلاف من ان لو ادعى زوجية امرأة وادعى اخوها فقام كل منهما بالبينة فحكم بالبينة
الرجل الا ان يكون مع المرأة ترجيح لبينتها من دخول مقدم تاريخ الاصل في هذا الحكم ما رواه الكليني في فتح الباري عن الزمعي عن علي بن
الحسين في رجل ادعى على امرأته ان تزوجها بولي وشهود وانكر المرأة ما ادعى ذلك على هذا المرأة على هذا الرجل البينة انه قد تزوجها بولي وشهود
ولم يوفقا فقامت البينة ببنه الرجل ولا تقبل ببنه المرأة لان الزوج قد استقر بضع هذه المرأة وتزوجها فساد النكاح فلا يصدق ولا ينحل
ببنها الا بوقت قبل وقتها او بدخولها والزوايا المذكورة ضعيفة السند جدا باصطلاح النافين لما في سند ما من جملة من الضعفاء رجال
العامر ومنهم الزمعي وهو الاوثر في ذلك ولكن ظاهر من تلقها القبول كما لا يخفى ما من مقدم مع ما في حافظة منها من مقتضى الاصول كما
ذكره وفيه ما ينبغي الاحتياط من ان الزوج بالزوايا مع سندها الضعيف باصطلاحهم وعدم الظن ان ما فيها من الحافظة من مقتضى الاصول
ولكنهم في هذا الاصطلاح مارة بوقوع الزوايا وان مع سندها بذلك كما تقدم فربما وارة ببولونها وان ضعف سندها كما في هذا النوع
فانه يصرح احداهم بخلاف ذلك قال في ذلك بعد ذكره الحكم المذكور هذا الحكم مشهور بين الاصطفاة لا يظهر فيه خلاف بينهم وهو مخالف للقواعد
الشرعية في تقديم بينة الرجل مع اطلاق البينة من قسامة القاريين لانهم تركت تقديم قول مع عدم البينة وكان القول قوله والبينة بينه
صاحبه اقول ويمكن ان يقال في دفع ما ذكره من الاشكال انه لا ريب ان هذا دعوى من احداهما دعوى طلاق على المرأة التي تزوجها مع انكارها
للدعوى والثانية دعوى على الرجل ان تزوجها مع انكار الرجل والرجل انما اقام البينة على دعواه على لان المرأة التي ادعى تزويجها ولا ريب
ان مقتضى القواعد من ان البينة على المدعى وبموجب ذلك يثبت تزويجه ولا دخل هنا للاختلاف في ذلك حتى انه يثبت منكر وان البينة بينه
صاحبه ثم دعوى المدعى عليه منكر ونكته دعوى اخرى وليس له بينة هنا حتى انها تزوجت وانما البينة بينه وبينه وبالجمله فان هذا دعوى من مخالفتين
فانزل في الاول مع دفعه وظنفت البينة قد اقامها في دعوى المدعى عليه منكر الا ان المرأة اقامت عليه البينة وكل من المدعىين واقامة البينة فيها
خارج على مقتضى الاصول لكن لما كان الاذن من شوبه دعوى المدعى عليه واقامة البينة للمنافاة لما ارادها واقام عليه البينة فاشوبه اعتكاد
عويين يجب ان ينفاء الاخر فيرجع الكلام الى تقديم احد الدعويين والحكم بصحتها على الاخرى والامر بحكم بتقديم دعوى الزوج وحده نكاحه بالبينة
التي اقامها ما لا يقدم تاريخ بنيتها وحصل الدخول بها رجع الكلام مقلداً ذلك بان الاختلاف اذا اردت بهذا الدعوى التي ادعاهما اذا كان النكاح
النكاح ولعل ذلك الامر ظاهري وان خفي الان وجهه علينا بالجملة فان عطف الكلام ومطرح الجساشا هو في تقديم احد الدعويين لاخرهما في
نصته المتقدمة فساد لما اخره من خارج عن محل الاشكال في كلامهم وبذلك يثبت انه لا اختلاف في الزوايا المذكورة لمقتضى الاصول كما
ذكره اذ اعرف ذلك فاعلم ان شيخنا الشهيد الثاني عطفه في قوله ذلك قد ادى صوابا فيحصل منها الى ثمانية عشر صورة بما قد
ملخصه بان يقال في اذ وقع النزاع على هذا الوجه فانما ان يقيم كل من المدعيين ببنه ولا يقيم احداهما دون الاخر وهو ان الرجل
او المرأة فاصور اربع ثم انه على تقدير اقامتها البينة فان تكون البينتان مطلقتين او موزنتين او يكون احدهما مودعاً والاخر مطلقاً
انما يثبت الرجل او يثبت المرأة او يثبتوا واحداً او يثبتوا باحداً وانما يثبت الرجل والمرأة فهذا نوع صور وعلى جميع المقادير ان يكون
الرجل داخل بالمرأة المدعىة او لا فهذا ثمانية عشر صورة وموضع النص منها اذا قام كل واحد منهما بالبينة فاعلاه بيبين في القواعد الشرعية
في باب الدعوى وج مع عدم البينة يكون القول قول الرجل في انكاره فثبت له الدعوى ببنه منكر وموطر ودعواه في جنبها خفيها يرجع فيه
الى القواعد علقه سواء انكرت كما في الزوايا واعرف في هذا اذا لم يكن فعل المدعى عند الدخول بها فثبت له الدعوى ببنه منكر ويرجع اليه فيها
لان دخولها مأكلاً بها لانكاره وجهاً من وجان في خلاص الاصل والافعال في المال المذكور الاول قوله احدهما بينة خاصة حكم فقهه لم
بها سواء كان الرجل والمرأة الا اذا كانت البينة للرجل وقد دخل بها بالمدينة فلو جهان لانه بالنظر الى اقامة البينة وشوبه الحق بها يثبت
دعواه وبالنظر الى ان دخوله بالمرأة مأكلاً ببنه فلا يسمع ولمع الاقرب كما يشير اليه النص الواردة في المسئلة وقرب السند السند في شرح
فتح هذه الصورة توجب اليقين على ان البينة فلا يقبله بغير البينة كما ذكرنا في اقل يجوز صدق البينة الشاهدة للاختلاف المدعىة المقدم قد
عقد على امرها طاعة البينة فخلع عليه وجاز صدق ببنه الزوج القصد على امرها مع تقدم عقد اخوها عليه والبينة لا علم بالمحال لكر
الاختلاف على علم سبق عقد اخوها لان البين ترجع الى نفى ضل القهر والزوج يصف على القطع لانه حالف على بطلان دعواه وهو حقد وان قام
كل واحد منهما بالبينة مطلقاً وكانت احدهما مطلقاً والاخر مودعاً فالتزويج لبينة الرجل كما هو مقتضى النص الا مع الدخول لمقوط ببنه ملكه

هذا هو مقتضى الاصول في دعوى النكاح بالجملة فان عطف الكلام ومطرح الجساشا هو في تقديم احد الدعويين لاخرهما في نصته المتقدمة فساد لما اخره من خارج عن محل الاشكال في كلامهم وبذلك يثبت انه لا اختلاف في الزوايا المذكورة لمقتضى الاصول كما ذكره وفيه ما ينبغي الاحتياط من ان الزوج بالزوايا مع سندها الضعيف باصطلاحهم وعدم الظن ان ما فيها من الحافظة من مقتضى الاصول ولكنهم في هذا الاصطلاح مارة بوقوع الزوايا وان مع سندها بذلك كما تقدم فربما وارة ببولونها وان ضعف سندها كما في هذا النوع فانه يصرح احداهم بخلاف ذلك قال في ذلك بعد ذكره الحكم المذكور هذا الحكم مشهور بين الاصطفاة لا يظهر فيه خلاف بينهم وهو مخالف للقواعد الشرعية في تقديم بينة الرجل مع اطلاق البينة من قسامة القاريين لانهم تركت تقديم قول مع عدم البينة وكان القول قوله والبينة بينه صاحبه اقول ويمكن ان يقال في دفع ما ذكره من الاشكال انه لا ريب ان هذا دعوى من احداهما دعوى طلاق على المرأة التي تزوجها مع انكارها للدعوى والثانية دعوى على الرجل ان تزوجها مع انكار الرجل والرجل انما اقام البينة على دعواه على لان المرأة التي ادعى تزويجها ولا ريب ان مقتضى القواعد من ان البينة على المدعى وبموجب ذلك يثبت تزويجه ولا دخل هنا للاختلاف في ذلك حتى انه يثبت منكر وان البينة بينه صاحبه ثم دعوى المدعى عليه منكر ونكته دعوى اخرى وليس له بينة هنا حتى انها تزوجت وانما البينة بينه وبينه وبالجمله فان هذا دعوى من مخالفتين فانزل في الاول مع دفعه وظنفت البينة قد اقامها في دعوى المدعى عليه منكر الا ان المرأة اقامت عليه البينة وكل من المدعىين واقامة البينة فيها خارج على مقتضى الاصول لكن لما كان الاذن من شوبه دعوى المدعى عليه واقامة البينة للمنافاة لما ارادها واقام عليه البينة فاشوبه اعتكاد عويين يجب ان ينفاء الاخر فيرجع الكلام الى تقديم احد الدعويين والحكم بصحتها على الاخرى والامر بحكم بتقديم دعوى الزوج وحده نكاحه بالبينة التي اقامها ما لا يقدم تاريخ بنيتها وحصل الدخول بها رجع الكلام مقلداً ذلك بان الاختلاف اذا اردت بهذا الدعوى التي ادعاهما اذا كان النكاح النكاح ولعل ذلك الامر ظاهري وان خفي الان وجهه علينا بالجملة فان عطف الكلام ومطرح الجساشا هو في تقديم احد الدعويين لاخرهما في نصته المتقدمة فساد لما اخره من خارج عن محل الاشكال في كلامهم وبذلك يثبت انه لا اختلاف في الزوايا المذكورة لمقتضى الاصول كما ذكره اذ اعرف ذلك فاعلم ان شيخنا الشهيد الثاني عطفه في قوله ذلك قد ادى صوابا فيحصل منها الى ثمانية عشر صورة بما قد ملخصه بان يقال في اذ وقع النزاع على هذا الوجه فانما ان يقيم كل من المدعيين ببنه ولا يقيم احداهما دون الاخر وهو ان الرجل او المرأة فاصور اربع ثم انه على تقدير اقامتها البينة فان تكون البينتان مطلقتين او موزنتين او يكون احدهما مودعاً والاخر مطلقاً انما يثبت الرجل او يثبت المرأة او يثبتوا واحداً او يثبتوا باحداً وانما يثبت الرجل والمرأة فهذا نوع صور وعلى جميع المقادير ان يكون الرجل داخل بالمرأة المدعىة او لا فهذا ثمانية عشر صورة وموضع النص منها اذا قام كل واحد منهما بالبينة فاعلاه بيبين في القواعد الشرعية في باب الدعوى وج مع عدم البينة يكون القول قول الرجل في انكاره فثبت له الدعوى ببنه منكر وموطر ودعواه في جنبها خفيها يرجع فيه الى القواعد علقه سواء انكرت كما في الزوايا واعرف في هذا اذا لم يكن فعل المدعى عند الدخول بها فثبت له الدعوى ببنه منكر ويرجع اليه فيها لان دخولها مأكلاً بها لانكاره وجهاً من وجان في خلاص الاصل والافعال في المال المذكور الاول قوله احدهما بينة خاصة حكم فقهه لم بها سواء كان الرجل والمرأة الا اذا كانت البينة للرجل وقد دخل بها بالمدينة فلو جهان لانه بالنظر الى اقامة البينة وشوبه الحق بها يثبت دعواه وبالنظر الى ان دخوله بالمرأة مأكلاً ببنه فلا يسمع ولمع الاقرب كما يشير اليه النص الواردة في المسئلة وقرب السند السند في شرح فتح هذه الصورة توجب اليقين على ان البينة فلا يقبله بغير البينة كما ذكرنا في اقل يجوز صدق البينة الشاهدة للاختلاف المدعىة المقدم قد عقد على امرها طاعة البينة فخلع عليه وجاز صدق ببنه الزوج القصد على امرها مع تقدم عقد اخوها عليه والبينة لا علم بالمحال لكر الاختلاف على علم سبق عقد اخوها لان البين ترجع الى نفى ضل القهر والزوج يصف على القطع لانه حالف على بطلان دعواه وهو حقد وان قام كل واحد منهما بالبينة مطلقاً وكانت احدهما مطلقاً والاخر مودعاً فالتزويج لبينة الرجل كما هو مقتضى النص الا مع الدخول لمقوط ببنه ملكه

في كتاب النكاح

في كتاب النكاح

في كتاب النكاح

في كتاب النكاح

وبقاء المطلق مع انتفاء المقتد في مثل هذه المواضع ثم المنع من الجاهل ان يرضى المولى بملك الامه العبد ولا يرضى بملكها النفس فده عقد
 العقد أصلاً اقوله انهم وهو عقد الخصم قدس سره ان فرج بطا من عقد الزوج على المولى مع القول بملك الملك كما عرفوا
 الشراء المولى مع اقرار الخصم بملكه بل هو ان يملكه وان قلنا بالبطالان ونحوها على ملك مولا ما الاول ولقد عالجنا بما سبق احكاماً
المقصد الثاني في الاولياء للعقد وما يتعلق به من في المقام وفي مسائل **الاولى** **الثاني** في الشهور بين الاقارب
 حكمه ان لا يزوج عقد النكاح لغير الاب والجد والاب وان علا المولى الوصي والمأذون الشرع وقد وقع الخلاف في مواضع احكامها في الزيادة
 على هؤلاء بعد ولا يزوجهم والام وبانها ذهب اليها من الجهد قال فانه استبعد غير ابنا العدة فان عقد عليها ابوها فبطلت لم يكن لها اختيار
 ليس ذلك لغير الاب وبانها في حوزة والام وابوها فقولان مقام الاب في ذلك لان رسول الله امرهم بنكاح ان يسامرا ابنه في
 امرها وقال وامرهم في بناتها من انهم وهو صنف واحد يشعاري واختلافنا ظاهره في خلافه كما سبنا ان في المسائل الابن قد
 ثابتهما قول ابن ابي عمير في نقصان الجدة من هؤلاء المذكورين فانه قال الوجه الذي هو اولى بنكاحهم هو الاب دون غيره من الاقارب
 ولم يذكر الجدة ولا يزوجهم هذه الصيانة للفقهاء عنه حصر الاول في الاب في حصره خلافاً لما لا من على الجدة من الاولياء المذكورين والثاني
 الوصي وبيننا في تحقيق الكلام فيهم في بعض المسائل الابنة ان في الكلام هناك مواضع **الاولى** انه هل بشرطه ولا يزوجهم
 الاباء الا الشهور والقائه وانه لا فرق بين حوزة الاب وموئله لثبته الاول له مكر وهو الشق الفيد والرضخ وسلا رخصت طلقوا الحكم بوج
 الجدة قطع ابن ابي ليس ومن تأخر عنه ذهب الشيخ في كبره الى ان حوزة الاب بشرطه ولا يزوجهم على البكر ابنا العدة والخصم وهو يسقط ولا يزوج
 عليها من غير طلق ابها عن ابن الجهد واما الصلاح فان الملامح والصدوق في جهر واما ابن ابي عمير فقد عرف انه يكره ولا يزوجهم وطول على
 القول للشهور انه لا يزوجهم الجدة ولا يزوجهم لان ذلك كاح لاراد عبد الله بن مسعود عن الصادق قال اللهم سببه عقد النكاح
 هو في امرها ولا خلاف في ان الجدة في امر الصغيرة فيكون سببه عقد النكاح واسند على ذلك ابنه بان ولا يزوجهم من ولا يزوجهم
 لتقدم عقد الجدة على الاب عند الفقهاء كذا في عليه النصوص الابنة في علمها انهم واذا كانت اقرب فلا يزوج فيها مود الاضغف وادود عليه
 بانه يجوز ان يكون حوزة المولى لا يزوجهم ولا يزوجهم الاب كما هو معروف في انساب المشار اليها فلا يزوجهم واسند الشيخ في سب على طه
 اليه بخلافه من الفضل بن محمد الملك قال ان الجدة لا تفرق ابنته من كان ابوها حياً وكان الجدة من بناتها فان كان هو ابوها لم يزوجهم وهو
 الجدة هو في المساواة في السدل والرضا قال الحسن بن علي بن محبوب قول الجدة اعترض على ذلك في تلك بان فيه مع ضعف الشك في ضعف الدلالة
 قال فاعلم بالفهوم الوصف وهو غير مبني عند المحققين وقد اختلف في منه اسبغ التسمية في شرح في بان هذا الفهم مفهوم شرط وهو عقد
 عدم ثم قال لكن يمكن ان يوجب الفهم انما يوجب التقييد وتجب في الحكم عن السكوت عنه واما كان الوجه في هذا التقييد
 التنبه على الفرق الاخر وهو جواز عقد الجدة في كان هذه الزيادة صراحة عن ابيها هذا الشرط انهم اقول ولست اجد الا في من هو
 الاشكال وان كان القول للشهور لا يزوج من حوزة الام لا عدم الشرط المذكور ومضافاً الى انه صحيح عبد الله بن مسعود في ان قدروا ان الفضل
 باعها لكون الفهم فيها مفهوم شرط وهو عقد عند المحققين كما هو مضاف بالاختلاف الدلالة على ذلك في القدر المذكور في اول جلد كتاب
 الشهادة ما ينافي ذلك وما ذكره السيد السكوني من الفاضل في التقييد انما لا يزوج من جدها فان هذا القرين الذي شتمت عليه الزوجة ليس هو
 الاصل بل هو الله لا سبغ الزوجة بان به وقوع الاتفاق عليه وانما الاخر هو العكس ولهذا صار مطرح الخلاف في المسئلة واشبه بالاب
 بالنسبة اليه **الثاني** لو ذهب بكان الصغيرة بوط او نحو فان شوبها ولا يزوج عليها الاب والجد لا يزوجهم في هذا الشأن مناط
 الاول لا يزوجها كما دلل عليه النصوص هو الصغيرة ان من ان تكون البقرة على بكار نهام لا واما في حق الحكم فبما بالنسبة الى البنت كما صحت به
 النصوص وهو في الاشكال فيه **الثالث** ثم الاصل في الاتفاق على انه لا يزوجها للصغيرة بعد البلوغ اذا عقد عليها الاب والجد وانما الخلاف
 في الصغيرة فان المشهور انه كذلك ليس له الجوار قبل بان له الجوار بعد البلوغ ذهب اليه الشيخ في سبب قوله في الجاهل عن ابن ابي عمير وابن ابي عمير
 ابن جعفر والخلاف هنا ناش من اختلاف الاخبار في المسئلة ونحن نذكر في هذا الاختلاف المسئلة فاما ما يدل حكم الصغيرة وانه ليس لها النكاح
 في الصورة المذكورة فاجاب عليه منها ما هي عن عبد الله بن الحسن المصنف في سبب قال سالت ابا عبد الله عن الجوار بعد الصغيرة يزوجها ام لا
 اليها امر اذا بلغت قال لا يزوجها ام لا امر واما ما لا خلاف في انكاحها من غير ان يزوجها من غير ان يزوجها من غير ان يزوجها من غير ان يزوجها
 الزمان عن الصغيرة يزوجها ام لا امر وهو غير فذكر قبل ان يدخل بها ان يزوجها ام لا امر وهو غير فذكر قبل ان يدخل بها ان يزوجها ام لا امر
 ايها واما راءه في سبب عن علي بن يقطين قال كنت بالسجدة فزوجت ابنتي من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير
 فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير
 على حكم الصغيرة فانه راءه الشيخ في سبب في الجلية قال قلت لابي عبد الله السلام له عشر سنين فزوجها ام لا امر وهو غير فذكر قبل ان يدخل بها ان يزوجها ام لا امر
 قال فقال قال الشيخ في سبب في الجلية قال قلت لابي عبد الله السلام له عشر سنين فزوجها ام لا امر وهو غير فذكر قبل ان يدخل بها ان يزوجها ام لا امر
 من الخطاب وانما ذكر ذلك واما ان يزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير
 اسند في هذا المقام بان عقد النكاح في حوزة المولى لا يزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير
 عليه فان الحكم في هذا الصورة وهو الاصل الذي فيكون مصادفة ومن جمل من مسلم في حق ابن جعفر في الصغيرة يزوجها من رجل من بني النضير فزوجها من رجل من بني النضير
 بنو ثمان قال اذا كان ابوها الا ان رفقها ما فتم طلقه فعمل يجوز خلاص الاب قال لا واما راءه في كتاب جوار الا نوار من كتاب الحسين بن سعيد

[illegible][illegible]

الأول وما دلت عليه من أن المهر لازم لا مخرج له من عدم قبوله ورضاء بالتزويج والشئ فيه خلافه بمضمون الروايات فقال إذا عقدت الأم بغير مهر
على امرئ كان مهره قبول العقد والامتناع منه فان قبل له المهر فان لم يهره لم يهره من البرج وقال ابن ادرجس جمل ذلك على الأب
قياس فان الأم مهرها لله على الابن فاما هذا النكاح موقوف على الابن وانما هو من بلع الابن ووجهه لزمه المهر وان لم يصح النكاح ولا
يلزم الأم من المهر فمما لا يذهب والواجب سواء عقد على ابنه كان الحكم ما ذكرنا. فبشر خلاص فلا دليل على لزوم المهر لان الأصل بولائه
الذمة وشغلها يحتاج إلى دليل انتهى أقول لا يفتى فيها الفقه هنا التمسك فيه بالرواية المذكرة في الروايات ظاهرة في أن الابن
بالعقال وانما كان غاشيا فقد الأم عنه فمضوا وكلام ابن ادرجس بشرائه يقوم ان العقود عليه صغير ولا يلزم الأم عليه كاللأب فلا
يلزمها المهر كما يلزم الأب وعقد على ابنه الصغير وهو بمنزلة وأصح عن غير الروايات وكلام الشيخ المنب عليه ما وان كانت عبارة الشيخ مجازة
صاحبة الكلام في ضمانها المهر مع كون عقد المصنوع لا يوجب فيه ذلك انما اجازة لزمه المهر في الأقاليم وهو قبله في الحقيقة المحقق
في بيع خلاصته ان على ما اذا ادها الأم وكلامه ولو ثبت فاقطع المهر لا يفتى فيه فاقطع البضع على ابنه فمضت وهو ينفذ ويدل عليه
جمله من الإخبار وقد تقدم تحقيق القول في ذلك في كتاب الوكالة في المسئلة الثانية من الطلب الشارح في النازع من الكتاب المذكور وأما ما ذكره
في المسالك بعد ذكره الحق وفيه حيث قال وفيه نظر في الثوب مطامير ما يتألف من ثوبين من الأسياف على بعض الوجوه لا مطامير عدم وجود
المهر على مدعي الوكالة مطامير الأم ضمانه فيجب جباها من المهر والقبض انتهى فبشر ما ذكرنا في الوجع المشار اليه من الإخبار في الضميمة
بالضمان وان كان الزوج ينفذها بما هو المتوكل عليه في كل حيث صبح هو المهر في كل الأشهاد على الوكالة فلم يجر من حيث الإجماع عليه والله
اعلم **المسئلة الثامنة** المشهور بين الأصحاب رضى من غير خلاصته صرف الأم من ابن ادرجس انه يجرى في اجازة
البكر وانها سكوتها ومطهر في الثوب النطق وقال ابن ادرجس بعد ان حكى قول الشيخ في بغيره ان الفخ اذا اراد العقد على اخيه البكر استامرها
فان سكنت كان ذلك رضى منها ما صورته المذكرة بذلك انما يكون قد وكلت في العقد وان قيل اذا وكلت في العقد فلا حاجة بتأمينها
قلنا بل فيجب ان تستامرها عند العقد بعد ذلك وكذلك الأب اذا لم يكن ولما عليها ولا لاجبارها على النكاح وقت امرها اليه
فانه يقتضيان جناحها اذا اراد العقد عليها وهذا من مآدوم ان اذنها صماها والفتاى كوت لا يدل في موضع من المواضع على الرضا
والقبول يدل على القول المشهور وهو لو ثبت التصور جمل من الإخبار والواحدة المتارة منها ما رواه في غير الحديث عن أبي عبد الله في حديثه قال
وسئل عن رجل يري ان يزوج اخيه قال يزوجها فان سكنت فهو اقرباها وان لم يسكن فزوجها الحديث وما رواه في غير الحديث
محمد بن ابي نصر قال قال ابو الحسن في المهر البكر اذنها صماها وانتهى امرها اليها واذ الفقه في كتابه قرب الإسناد عن محمد بن
محمد بن ابي نصر مشددة وتوابعه ما تقدم في سابق هذه المسئلة من حكمته في حكمه معونه بن وهب بان سكوت مولا العبد الله تخرج
بغيره من ماله اقرأه على التزويج وهذه الروايات كما ترى ظاهرة بل مرسية في القول المشهور وليس في شيء منها ما يشير إلى حصول الوكالة
التي ادعاها ابن ادرجس بل هي ظاهرة في خلاف ذلك وما رواه من استقامت اسبابها بعد الوكالة فمجرى دعوى الجاه تحقيق النطق في
المخرج عما وقع عليه الاتفاق فان لم تقف لذلك على دليل عتق ولا تقبل كالا يفتى وتلبي في نفسها الاكفاء بالسكوت عن النطق
الصريح بما اذا لم يكن ثمة قرينة مالة على عدم الرضا والام بهذا السكوت الا ان قبل ولو مضى عند اسبندائها فاذن لا نزال
على الرضا من السكوت وفيه توقف اذ بنا يكون النقصان عن استمراءه ولجب لأعز خرج وسرود مع خروج موضع النص في مخالفت
للأصل فيجب الاقتصاد على مورد النص ونقل عن ابن البراج انه يلحق بالسكوت والفقه البكاء وهو يبدل بما كان من غير ظاهرة
على الكراهة وان كان وجه الحكم فيها ذلك عليه الإخبار من الاكفاء بالسكوت هو ان البكر غالبا فلتج من الكلام والبراب باللفظ هذا
كله في البكر اما الشب فبغير نطقها اجماعا وقوله ما عرف من وجه الحكم في البكر والشب بسبب الشهوية والظن الرضا بل هو عنهما الحبا
اذ عرفت ذلك فاعلم ان لا اشكال في حصول الشهوية للوجوب لوجوب النطق بالجماع لتفقدان او ملكا وكنا كبيرة كانت وصغيرة فقد
الشهوية في الجماع وزوال الجاه مما لا يسهل الرجال وانما الاشكال في حصول الشهوية بغير ذلك من طرفة وتنبؤ وقطعة وبالاصح ومحمد ذلك
فقطعت الحاقه كانت شهوية باحد هذه الامور البكر لوجود معنى البكر من ذكر حيث لم يخالط الرضا في الجماع بالالفقه عند العبد السيد
السيد في شرحه في مع ان حجة اخرى في ذلك بان فيه نظر في حاشية الاطلاق النصوص المسائل من ذلك قال والافاضار على الحكم غير لازم من
الجامع كونها حكمية في الحكم وانما تختلف في بعض جزئيات ومثله في القواعد الشرعية المترتبة على امور حكمت فبعضها يوجب كونه وانما
الحكم في بعض موارد التي تتركها كمالوا التمر موجبا للقصر نظر إلى الشبهة الا انما فيه غالبا مع مخالفة كثير من المسافر من المترفين ووجودها
في كثير من الناصر من ذكر يوجب القصر للزور على نقصان الخلقه وذا انما نظر إلى كون ذلك مما يوجب نقصان القيمة غالبا
وقد تختلف في مثل البكر اذا وجد خصما فاقطع على القاعدة وان اذت قبله ضمافا مضاعفا انتهى وهو جدير من جملة ما ذكرناه
ما صرح به الإخبار في العلة في القصة هو وجه الحكم فيها استبراء الرحم مع وجوبها في مواضع كدقة يقطع برأيه الرحم من ما فرغ من
زوجته عشر سنين ثم طلقها في سفرها وانما عليها ونحوه وهو ممن ان مشروعه غسل الجمعة كالأداء في الناس من رواجها باط
الاختلاف في الجسد اذا خيره فانما الفصل لذلك مع استحباب النسل او وجوبه على استحباب تعذيبه وقضاءه وان كان لا يفي
للضلعين أطهر مع السكوت في غير ذلك من العمل المذكورة في كتاب على الجوار ونقل في ذلك عن الشهيد في بعض فوايده ان الشهوية
على احد الوجهين النقد في الخارج من الجماع حكمها كالشهوة في الأصل والجماع وانما في ذلك ايقه قال لاطلاق النص والمسئلة في

والشيخ في كتابه
في النكاح

الوجه

والشيخ في كتابه في النكاح

[illegible]

فَوَيْلٌ لِلْالَّذِينَ لَا يَدْرُونَ
الْيَوْمَ الَّذِي يَأْتِيهِمْ فِيهِ يَسْتَفْظُونَ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

فصل في بيان

卷之五

والعبد

التكاح

الولاية التامة والوجوب في ذلك ان الوطء له التصرف شرعا في اموال الولي بالطلاق والنفقة والنكاح امته والنكاح
اي من الوطء المخصوص بالنكاح وعلى هذا فليس له الاعتراض بعد زوال الولاية عنه فيما فصله الوطء من النكاح امته وغيره والطلاق خلافه
في ذلك بين اصفهانيا وثانينها قائلان على ذلك على خلاف لبعض الثمانية حيث ان منهم من منع من تزوج امه المولود عليه معالته
بنقص قيمتها وقد قيل في ذلك ومنها من شرط في جواز تزويج الولي كونه المولود عليه من جهة مباشرة التزويج بعد زوال الولاية عنه
ساقط والفرق بين المنصرين ثم واشترط المنصرين بالصلوة في احتمال النقص انتهى والله اعلم
قالوا بطلان هذا ان كان ثبوت ان شاذن اباها في العقد وكان لو كانت بكر او قلنا باستقلالها كما هو احد الاقوال في المسئلة و
على ذلك بان الاب في الأغلب اخبر بالاختصاص من الرجال واعرف باحوالهم من المزدول بها وان كانت بكر او قلنا بطلان هذا ان كان ثبوت ان شاذن اباها في العقد وكان لو كانت بكر او قلنا باستقلالها كما هو احد الاقوال في المسئلة و
نقص الولاية في هذا السبيل مشعر بان ثبوت ان شاذن اباها في العقد وكان لو كانت بكر او قلنا باستقلالها كما هو احد الاقوال في المسئلة و
وغايب ما علل وجوب ان الخ مع فقد الاب والجد اخبر بان ذلك منها غايبا وان عليه غضا ضنه لو لم يعمل بالاختصاص كالاب سابقا بما تقدم في رده
اي بغيره ان الخ من جملته من يبعد عقدة النكاح قال في ذلك وخلف على الاستحباب احسن ودرهما كان اولى من جملته على كونه وصيا اقول
وفي رواية في الاستحباب من جملته الاحكام الشرعية للوضوء على التلويح والواجب في هذه القضية الوضوء بحال فغدا والزواج المذكورة
وغيرها قد اشتملت على عدم من يزوج ويشترط في جملته من يبعد عقدة النكاح ومقتضى كلامه ان يزوج فيجب لها ان تزوجه وهو لا يقول به
لاخبر بالحق ان الخ مع فقد الاب والجد اخبر بان ذلك منها غايبا وان عليه غضا ضنه لو لم يعمل بالاختصاص كالاب سابقا بما تقدم في رده
من يزوج ولا يشترط ان يقول هل الاكبر من القوة لو قد عدل وان اختلفت الاضغرة الاختصاص بغيره الاكبر وعلى النكاح
الاكبر من الاضغرة بمنزلة الفضيلة وقوة النظر والبطانة الاسلم وبما استحسن من الخبر الدال على تزويج عقدا الاكبر وفيه ما لا يخفى ولا سيما اذا كان
مختار الاضغرة مقام الاختلاف اكل واجب على ان اكلمه رأيه الاكبر لما اشار اليه في الكلام فيه
قد عرفت مما تقدم ان حكم الخ بالنسبة الى تزويج اخيه حكم البنت وان استحب لها تزويجه عندهم وبطلان هذا فلو وجبها الاخوان بطلان
ان يكونا ويكفيان ام لا في الاول فالتقدم للشايق منها ولو دخل بها الفاني والحال هذه فالحق منه الحق بالولد والولاية من هاهنا كانا جاحلين
بالحال والحق في رد ذلك السابق بعد المدة ولو اقرن العقدان واقفا في حالة واحدة قبل تقديم عقد الاكبر فالتقدم بينهما في الماخزين بالطلاق
واقالوا بكونا ويكفيان كما في الضوابط وتخير في اجازة عقدتهما شائتا وباتهما دخل قبل الاجازة كان العقدان ففصل بينهما في جملته بغير
مواضع الاول ما لو كانا ويكفيان مع سبق عقد واحد هاهنا ولا ريب في عقد الشايق منهما وبطلان الثاني لانه انما وقع بعد ذلك عند
في عصمة الزوج الاول وحكم فيهما انهما لم يدخل بها القادر سلب الاول وان دخل بها فان كانا جاحلين بالحال فهما زانبان فلا مهر لهما ولا نفقة
فكما بنى لاولد الزوج لو كان ثمة ولد لانه من زنا وان علمت المرأة خاصة فلا مهر لها والحق الولد بابيه وان علم هو خاصه لم يلقى به الولد وكان لها
المهر وان كانا جاحلين فالحكم كما تقدم من ان لها على الزوج مهر المثل والحق الولد بها وعليها العدة كغيره من وطئ الشبهة الموجب لذلك ثم قد اتي
الاول وحالها على الحق فالحال الصداق ان متاوان اخضع الجهل باحد من المتيقن وطئ الشبهة الموجب للعدة فعدت عدة الطلاق عند الاحتجاب
ثم ترد الاول وفي الاحتجاب انهم علموا بكون النكاح زنا فلا عدة من احتجابا وان كان خلاف ذلك فهو الشبهة الموجب للعدة من الزنا باستبرام الرحم بمقتضى
اوجبه وان يمين يوما وهو ما عني هذا القول ولا يكره في بعض الاخبار مع وضوئه بالاباء والذين وقت عليه من الاخبار للاختلاف في
خير هذا المقام وانما في ذلك هذا النظام ما راعاه في ذلك من بعض الناس عن محمد بن قيس عن ابي جعفر قال قلت لابي عبد الله في امر من انكحها الغوا
وجعلتم انكحها امها بعد ذلك رجلا فدخل بها فجلست فخلطها فاما الاول الشهود فقلت لها بالاول وجعل لها الصداق من حيثها وضع رجلا
التي مقتسدا بذكرها فقلت لابي عبد الله في امر من انكحها الغوا وجعلتم انكحها امها بعد ذلك رجلا فدخل بها فجلست فخلطها فاما الاول الشهود فقلت لها بالاول وجعل لها الصداق من حيثها وضع رجلا
جهل الشايق يوقى لخل القرعة لانه امر مشكل لعدم ثبوت نكاح احداهما ولا طهر في الاستبراء والتمس في التقد كرم عدم العلم بمصروفه بغيره
بالمرء فاذا اقرع بينهما فمن اخبرته القرعة امر بتحديد النكاح وتوضير الاطلاق ويجعل اجازة كل منهما على الطلاق لدفع الضرر عن المرأة
ويجعل قيمتها بما في ذلك منها الا ان فيه دفع الضرر مع استلام من ان كتاب الاجازة على الطلاق ومن القرعة التي اجاز لها في الاقرار والحق
هو من اخطا الاضغاط الشايق وهو الذي نكح التي تنعلق بها الاضغاط والارث والقرينة وقوتيه في هذا الاحتمال وفيه عند الفاح الباس لثبات
الشهود بين الاحتجاب بالان العقد بين جاحلوكا ويكفيان واقرن عقداهما في القبول لا يمنع الحكم بغيرهما معارض حيث بانها ما وامتناع
الحكم بغير احداهما لانه في جميع من خبره حج وذو صبي الشيخ في رواية الحكم بغير الاكبر من الاخوان وبغيره بين الزوجين وابن حزم استنادا الى ما رافاه في
في وجوبه في حق من ولد بايع الاضغاط وهو مجهول فالصل ابوعبد الله وانما اخبر عنه من جاحلوكا كان لها اخوان زوجها الاكبر
بالمرء من زوجها الاضغاط من اخبره قال الاول الحق بها الا ان يكون الاخير قد دخل بها فان دخل بها فمضى امره ونكاحه جائز والشيخ في
الهدية بين جمل هذه الزواجر على ما اذنبت المرأة امرها الى اخيهما او فحق العقدان في طاعة واحدة فيكون العقد الاول عقدا الاكبر او لا كما
يدخل العقد عليه الاضغاط وفيه ولا ان ما افشاء من الفناء في قوله في المسئلة الاول الحق بها الا ان يكون قد دخل بها فانها مع الفناء لا
يجوز هذا ولا لا اخبره وهو كقولنا ان الحكم بالقرعة الاول بها كاد كل عليه الغير الذي هو كذا من تقديم عقد الاكبر كما اذا ما الشيخ بوجوب
الغاء العقد الاضغاط بغيره التحول بالمرء بعد الطائس وهو نوع اضطراب قد تده الزواجر والفا ان كيف يمكن فربما الاتفاق في العقد بين
بان يكون قوله ما في مساعدا واحدة والمفرض من الزواجر ان الاكبر زوجها بالكون والاضغاط في جملتها بطلان اخره وان اخره فالحق على ما ذكره

في جملتها بطلان اخره وان اخره فالحق على ما ذكره

في جملتها بطلان اخره وان اخره فالحق على ما ذكره

في جملتها بطلان اخره وان اخره فالحق على ما ذكره

[illegible][illegible][illegible]

الكتاب

[illegible][illegible]

الحق

بسم الله الرحمن الرحيم

٧ الثالثة:

اوضہ

الكلمة

[illegible]

AV

۱۷
مجلس اول

تکو ناع

١٠ كونا

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
دليلنا إلى ربنا عز وجل

١٠

[illegible][illegible]

2. கொழும்பு

ان يكون معناه انما اخرج الام والكذب ولم يدخل بهما فاما سواء في الخبر فبما لا يخفى انما ذكرنا من ان التفسير ليس من اصل الروايات انما
الوسائل نقل هذه الروايات في اخبار المسئلة من كتاب النوادر لا من خبر عن علي بن ابي حمزة عن هذه الرواية فمعه هذه الرواية الصادقة فبما
بما هذه صورة من جميل من دراج احمد مثل ابو عبد الله عن رجل قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان يدخل بها عقل لا ينفعها الا في الام والابنة في
هذا سواء اذا لم يدخل احد بهما حلت له الاخرى وهذه الرواية وان كانت صحيحة لا دلالة على القول المذكور الا انه من العمل في بيان قولنا اذا
لم يدخل احد بهما حلت له الاخرى فبما لا يخفى من القول في تلك الرواية لما علم من طريقه في الاخبار على حسب ما ذهب
اليه فمعه من هذه الاخبار الحديثة في نقل الخبر في من نقله عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله بلغة في خبره في الرواية المذكورة وبما من
فعله بما هو من اصل الخبر كما فعله في التفسير ومع هذا الاحتمال فلا يتم الوفاق والاعتقاد على الخبر المذكور فبما كان نقل الصادق الخبر
بهذه الكيفية مؤيد كما يكون مذهب ذلك بناء على ما علم في كتابه الا ان فيه تارة قد صرح بمواضع على يد في كتابه وفي تارة في بعض الاعمال
الكتاب على ما هو عليه في مواضع قد جمع فيها بين الاخبار المتعارفة في لا يمكن جعلها جميعا من كتاب واحد بل هي مجموعها بما هو واجب
معه لا في بعض كما لا يخفى على من راجع الكتاب واما على حق القائل في هذا الباب ومنها ما صرح به في طائفة من كتابه في نقله في بعض الروايات
امر في قولك قبل ان يدخل بها عقل لا ينفعها الا في الام والابنة في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
فالقول الفصل في هذا المقام المذهب الخبر لا ينفعها الا في الام والابنة في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
ولا يشبه في مطالعة الكتاب الخبر في لا ينفعها الا في الام والابنة في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
عليه والاعتقاد في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
ومع هذا في طائفة من كتابه في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
فلا بد انك يجب على التفسير الذي هو الفصل في اختلاف الاخبار في جميع الابواب وبما علم في ذلك شهر الحكم بالقول المذكور وما عا
ولا يخفى انما يمكن من صحة في صور من خاتم بقرير ما في كتابه في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
انما اقول في كتاب المقنع انما اخرج اليك في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
بأحد بهما حلت له الاخرى ومعه في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
كتبكم من الجهد في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
انتم من عند الفاضل في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
المشهور في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
من باب هذا الاصطلاح الحديث ولا يدخل من الاخبار الا على التفسير منها او الحسن واخبار القول المشهور وان كان من غير هذا اصطلاح
الان الشهور في العمل بها حصل الاشكال والقول في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
عندنا حيث انتم لم تادخل على صحة هذا الاصطلاح بل الا في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
الكتاب في الجدل الاول من كتاب الطهارة واما انما فيها فانه قال في كتابه في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
الحل وقوله في كل شيء لك حلال حتى تعلم انما حرام فيه فانه في كتابه في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
من هذا احتمال اطلاق اخبار التفسير في الاخبار التي هو موافق من العمل بها التفسير في طائفة من الاخبار في مواضع ما علم في هذا القول في مواضع من الاخبار عند الفاضل والاختلاف
من الفضائل في امور فيها لا يخلو في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
العلماء يجب الخروج عنها في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
انما استدل به في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
في مسألة الانا من خبر كتاب الطهارة وفي مقدمات الكتاب من كتاب الطهارة وكما مثل ذلك في كتاب التفسير في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
الافراد المشكوك فيها في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
فصل في الحكم والشرع من ذلك بيان سعة الشرع في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
لا انفرادها في الحكم والشرع من ذلك بيان سعة الشرع في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
عرفنا من قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
على من نظره في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
فانه صريح في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
سواء في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
من اطلاق الاخبار في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
فان من الغاية في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
مؤيد في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان
التحقيق في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان

ما ورد في

في كتاب المقنع في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان في قوله ما استدل به لهذا القول وكيف كان

رواج و فساد و غیره

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

عالم بالقرير جرت عليه مؤيدان لم يدخل بها لو كان جازما لكانت المذكرة لم تفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
لا يخفى حكم المامد والمامل واستند في قوة العلم انما هو في ادعوى الجماع عليه والاصل في ذلك الاختيار الا انها يجب ان تكون حاضرة فيها ما يدل على
ان التكاح باطل بقول مطلق ومن ذلك ما دواء الشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
فترى في اطل بقول مطلق ومن ذلك ما دواء الشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
جسفة قال في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
خطه ان شاء دون ما دواء الشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
عالم ان كان جازما لكانت المذكرة لم تفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
ابن بكر بن ابيهم بن الحسن بن ابي عبد الله قال ان المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
عالم بالقرير وهو ما دواء الشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
له ابدوا وهو المحسب من سبب في كتابه فيسند من ابيهم بن الحسن بن ابي عبد الله قال ان المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
ان تزوج وهو يعلم انحرام عليه لا يطل له ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
كان علمه انحرام من قبله الا ان المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
من سرجان فانه لا يطل له ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
لذلك في المقام كما عرفنا ان المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
في هذا المقام من حيث ضعفه في زيادة واداء من سرجان مع انهما في غير موضع قد علا بالاختلاف في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
دعوى الجماع هنا عدم ظهور الخلاف وظهر من صاحبنا انك انما في هذا الباب من الاختلاف في زيادة المذكرة وقيل من ابن اديس
والشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
ستره من بعد كنعان الم الذي لا على الحكم بالقرير مؤيدا مع العلم وعلمه من المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
عن ابي عبد الله في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
على علم القرير مع علمه وان دخل ويصنع القهرم بالاصل في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
القرير مع علمه وان دخل ويصنع القهرم بالاصل في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
اطلق القرير من غير فرق بين العالم وغيره كالدوا والصدوق وجاعدا لطلعت القرير مع العلم مع الدخول في حالة الجهل منها من ابدوا في المهر من
قوا من الذين في شجرة في غير ذلك من الاختلاف ولغير في الباب من القصور من وعاد ذكره انتهى وقول الحكم انه ليس العلة
في الحق في هذا المقام فانه يمكن نقل عبارة مؤيد المذكورين في الكتاب كما اسماها به من قال والذمة لمنه في هذا المقام ما دواء الشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
والقرير ان تزوج وهو يعلم انحرام عليه لا يطل له ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
انما انما في الباب الاول في زيادة واداء من سرجان مع انهما في غير موضع قد علا بالاختلاف في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
انهم قد ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
في زيادة المذكرة من طوق ومنه وما ذكره الصدوق وسلا في الحكم بالقرير مؤيدا مع العلم وعلمه من المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
الحق في المهر من ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
موافق لما دل عليه الخبر المذكور وان ما ذكره ابن اديس في باب النسبة الى القرير مع العلم مدله في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
في صورة الجهل فلا عرف عليه دليل من الاخبار الا ان يكون نوقاس من الاعيان كما في عدم المهر في هذا المقام قال ابن اديس في كتابه في
في زيادة المهر من ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
عن علم وجعل حالها ان يكون لها عبارة الى الفصل اوجبه ان يكون قد جعل من المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
او لم يدخل مفهومه في زيادة واداء من سرجان واطلاق حصة من قبله في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
وبالمجمل فالحق هو القول المشهور فانه لا يفرق بينه وبين غيره في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
الاحرام في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
والقصد من ذلك لا يفرق بينه وبين غيره في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
عزنا وعدم كل ذلك لا يفرق بينه وبين غيره في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
هنا اوجب المهر في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
الاختلاف في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
في ذلك فقال الشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
سنين فافضاها كان عليه من قبلها والقام بها حتى يفرق الموت بينهما ما قال ابن الجنيدي فان اوج عليها بالوطي فافضاها قبل سنين
فصلها ان لا يطلها حتى يموت ويحقق عليها ويقوم باجرها فان احتب حلالها المهر من قبلها فافضاها قبل سنين

انما انما في الباب الاول في زيادة واداء من سرجان مع انهما في غير موضع قد علا بالاختلاف في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
انهم قد ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
في زيادة المذكرة من طوق ومنه وما ذكره الصدوق وسلا في الحكم بالقرير مؤيدا مع العلم وعلمه من المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
الحق في المهر من ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
موافق لما دل عليه الخبر المذكور وان ما ذكره ابن اديس في باب النسبة الى القرير مع العلم مدله في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
في صورة الجهل فلا عرف عليه دليل من الاخبار الا ان يكون نوقاس من الاعيان كما في عدم المهر في هذا المقام قال ابن اديس في كتابه في
في زيادة المهر من ابدوا في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
عن علم وجعل حالها ان يكون لها عبارة الى الفصل اوجبه ان يكون قد جعل من المهر ما هو فرق بينهما ما لا بدوا به وان ابدوا في المهر من
او لم يدخل مفهومه في زيادة واداء من سرجان واطلاق حصة من قبله في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
وبالمجمل فالحق هو القول المشهور فانه لا يفرق بينه وبين غيره في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
الاحرام في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
والقصد من ذلك لا يفرق بينه وبين غيره في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
عزنا وعدم كل ذلك لا يفرق بينه وبين غيره في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
هنا اوجب المهر في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
الاختلاف في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
في ذلك فقال الشيخ في حق من تزوج من امرأة لم يفرق مؤيدا وان دخل وقيل في المتن اطلع المذكرة على الحكمين المذكورين
سنين فافضاها كان عليه من قبلها والقام بها حتى يفرق الموت بينهما ما قال ابن الجنيدي فان اوج عليها بالوطي فافضاها قبل سنين
فصلها ان لا يطلها حتى يموت ويحقق عليها ويقوم باجرها فان احتب حلالها المهر من قبلها فافضاها قبل سنين

لهم فيها وقد اختلفوا في انما يترجع منهن كم شاء وحسب الاربع فترجع منهن ما شاء بهن ولو لا شهوة فلا انقضى الاكل
منه بهن طلاق ويطلبه الشئ ليس بهن وقد اختلفوا في ان كان لا يقبض فترجع واربعون يوما فانك بالكتاب بالعبد لله تعالى حال صدق
والقرن قال ابن ذرارة وكان بن عيينة قولا هذا ويختلف انما يترجع منهن ما شاء بهن ولو لا شهوة فلا انقضى الاكل
عنه يوم الاكل المتقدرون فانكوا ما كملكم من النساء الا بهن وما ذاء الشئ من احد من محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن قال قال سالد عن ابي
يكون عنه المدة اجل لمن يترجع بائنا منعه قال قلت حكم فذارة عن ابي جعفر انما هو مثل الاماء يترجع ما شاء قال لا هي من الاربع اقول
وبدل على ذلك انما ذاء الشئ فيجب عن عمار الشا باطفي الموقوف عن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد قال هي احد الاربع واجيب عن ابي عبد
سليم ولا تلحق على طهر الزنا بدل الحمل على التكاح الذي يجمعها بهن والذين انقضوا المدة وعز الزنا بهن على الكراهة وعزل قوله من الاربع
على انما يترجع كما قبل عليه فانه لا يترجع الا من اراد منهن اربع اقول وجب في حق اجماع من من الاربع فقال له صفوان بن يحيى على
الاحتياط قال نعم اقول الظاهر ان وجب الاحتياط في حملها من الاربع كمن مضى حملها من الاربع امك وبه
كونها دائمة لا منعه لجل ما لو زادت على الاربع فانه لا يترجع لكونه بالجملة فاقول المذكور في حقها ما عرفت من الاخبار للمدالة على القول بالشهوة
بوضع ولا يترجع الا من اراد منهن اربع اقول في المسالك بعد ان اورد من هذا رواية في حقها فذارة وفي الاولى
ثم رواه فذارة المدة التي تترجع منهن فاقول في هذا في سبيل المدالة على انما من الاربع ولا من التسعين ثم رواه محمد بن مسلم ثم موقوف عمار
ثم رواه احمد بن محمد بن ابي نصر في حقها بالاحتياط وصحتها ما صورته واعلم ان جميع ما في الباب من الاخبار لا يعمل السند على
الاخير لان الاول موقوف والثاني في طريقه جليل وكذا الرابع وفي طريقه الثالث متفق من ثم ذهب ابن البراج الى تحريم الزنا بهن على الاربع
على منعه من الاربع وجهه احمد بن محمد بن ابي نصر ثم قل رواه في الاول في قوله ما شاء ما علم قال وفيه الخبران الاخيران وفي الخبرين الاخيرين
من الحكم على عجزه الشهوة ولم يترجع بخلافه وعذرنا واحسن ودعوى الاجماع في ذلك خبر مدني ولو تمت كانت هي المحجة انتهى اقول
فيما رواه ان من رواه في ذلك المسئلة كما عرفت وجهه بكر بن محمد الاندلسي لان سند ما في الكافي هكذا التسعين من محمد بن احمد بن اسحق الاشعري
عن بكر بن محمد الاندلسي قال سالد الخبر وهو ان كلهم طلاق مشهورون لا يترجع بالحد في حقها من الاربع اقول في ذلك واضح حيث
خبر عن الخبرين خاطره ولم يذكره وهذا حسن لا يميل الى الفضل لما يشيخه سند ما في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة
عن اسمعيل بن الفضل قال في هذا السند الا ابراهيم بن هاشم وقد عرفت هو خبر في غير موضع بان حديثه وان كان حسنا الا انه لا يقصر عن
القبول وقد عدل في القصة من اخره المناخير وهو القصة على الاصطلاح الخبر القصة لهذا انما في كل موضع يكون ابراهيم المذكور قد بين
القصة والحسن وانما ان ما طعن به على وجهه فذارة من انه موقوف والظاهر انه اذا انقضت حصة ابراهيم قل يترجع عن واحد من الحقة بان
مثل فذارة في علو شأنه وهو مكانه لا يبعد في اخذ الكلام على غير الامام ثم قال في الاقان وصنفه في احمد بن محمد بن ابي نصر القصة
لجعله النص على القول المشهور بضعف دليل من اخره روى بما ذكره سبط الشهد السند قدس سره في شرح القصة حيث قال واعلم ان العلل
من اخره وصنفه في احمد بن محمد بن ابي نصر القصة مع ان الشئ في كافي الاخبار او دعهما من سبط الشهد سندا وذكر الشيخ في القصة بان
ان لا بن ابي نصر كتاب الجامع وكتاب النوادر وطريقه كتاب الجامع صحيح دون كتاب النوادر فيشكل الحكم بقصة الزنا بهن انتهى وهو جليل
بالجملة فان مناقشة هذا ما عرفت من اضعاف المناقشات بناء على تسليم العمل بهذا الاصطلاح القصة هو في الفساد اقر من الصلاح الثاني اذا
ترجع لغيره انقضت المدة اربع ارجح عليه فانما يترجع واحدة منهن او يطلق واحدة منهن ونقضه على ما اذا اطلقها طلاقا رجعي لان
الوجه بهن كما ان وجهه من ثم لو لم يترجعها طلاقا رجعي انما يترجع الفصل كالاستماع فلم يترجع في الحكم وجهه من فلا يخلل الخامسة ما لم يترجع
العدة لما عرفت من انما في اكثر من ارجح من هذا كله في الاختلاف ولا اشكال فيه وانما الكلام في انما اذا اطلقها بائنا فهل يكون لغيره
موقوف على انقضائها العدة استأجلا في الرجعية ام لا اطلاق الاخبار الواردة في المسئلة يقتضي ذلك واطلاق الرجعية في القصة عدم جواز العقد على
الخامسة في حقها عدة الماطقة وانما في صحيح سبط الشهد من المناخير وهو المشهور بينهم انه في كل طلاق بائنا فهو مثل المودع يترجع قبل انقضائها
العدة وان كان عليه كراهية وعلى جواز الرجوع في حقها مع اليقونة من عصمة التكاح فصار كالاخيه به وروى الرواية بجواز نكاح النساء
الافرن قبل انقضائها عدة الماطقة والى الكيفية في الحسن او القصة عن الحلبي عن ابي عبد الله في رجل طلق امرأته او اخلاصا وادارت الران يترجع
باينها هل يقال انما يترجع عنها فلا يمكن له عليها رجعة فلا يخللها الحديث وعلة الكراهية بغيرها بغيرها التكاح وباطلاق القصة عن
الترجع قبل انقضائها العدة وفيه ما لا يخفى اقول والروايات الواردة في المقام منها ما تقدم من وجهه فذارة واحسنه ورواه
عليه في حصة ورواه محمد بن قيس ومنها ما رواه الشئ عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالد عن رجل له اربع نسوة فطلق واحدة
بغيره من اخره قال لا يخللها عدة الحديث وكذا في الصدوق في حقها في الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف عن سنان بن محمد
عن ابي عبد الله قال سالد عن رجل منكم طلق امرأته او اخلاصا وادارت الران يترجع عنها قال لا يخللها عدة الحديث
بها فلا بأس بان يترجع اخره من بعد ذلك وان طلق من تلك النسوة الثلاث دخل بهن واحدة لم يكن له ان يترجع اخره من اخره في حقها
عدة الماطقة وما رواه الحسين في كتابه في الامام عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن وهب عن علي بن جعفر عن ابي
قال سالد عن رجل كان له اربع نسوة فطلق واحدة هل يخللها ان يترجع اخره قبل ان ينقض عدة التي طلق قال لا يخللها لان يترجع حتى
ينقض عدة الماطقة وانما خبره بان هذا الرواية على كثرتها ما رواه في اطلاق قوله في حقها انقضائها العدة اهم من ان يكون بائنا

فمنه بهن طلاق ويطلبه الشئ ليس بهن وقد اختلفوا في ان كان لا يقبض فترجع واربعون يوما فانك بالكتاب بالعبد لله تعالى حال صدق
والقرن قال ابن ذرارة وكان بن عيينة قولا هذا ويختلف انما يترجع منهن ما شاء بهن ولو لا شهوة فلا انقضى الاكل
عنه يوم الاكل المتقدرون فانكوا ما كملكم من النساء الا بهن وما ذاء الشئ من احد من محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن قال قال سالد عن ابي
يكون عنه المدة اجل لمن يترجع بائنا منعه قال قلت حكم فذارة عن ابي جعفر انما هو مثل الاماء يترجع ما شاء قال لا هي من الاربع اقول
وبدل على ذلك انما ذاء الشئ فيجب عن عمار الشا باطفي الموقوف عن ابي عبد الله عن الحسن بن محمد قال هي احد الاربع واجيب عن ابي عبد
سليم ولا تلحق على طهر الزنا بدل الحمل على التكاح الذي يجمعها بهن والذين انقضوا المدة وعز الزنا بهن على الكراهة وعزل قوله من الاربع
على انما يترجع كما قبل عليه فانه لا يترجع الا من اراد منهن اربع اقول وجب في حق اجماع من من الاربع فقال له صفوان بن يحيى على
الاحتياط قال نعم اقول الظاهر ان وجب الاحتياط في حملها من الاربع كمن مضى حملها من الاربع امك وبه
كونها دائمة لا منعه لجل ما لو زادت على الاربع فانه لا يترجع لكونه بالجملة فاقول المذكور في حقها ما عرفت من الاخبار للمدالة على القول بالشهوة
بوضع ولا يترجع الا من اراد منهن اربع اقول في المسالك بعد ان اورد من هذا رواية في حقها فذارة وفي الاولى
ثم رواه فذارة المدة التي تترجع منهن فاقول في هذا في سبيل المدالة على انما من الاربع ولا من التسعين ثم رواه محمد بن مسلم ثم موقوف عمار
ثم رواه احمد بن محمد بن ابي نصر في حقها بالاحتياط وصحتها ما صورته واعلم ان جميع ما في الباب من الاخبار لا يعمل السند على
الاخير لان الاول موقوف والثاني في طريقه جليل وكذا الرابع وفي طريقه الثالث متفق من ثم ذهب ابن البراج الى تحريم الزنا بهن على الاربع
على منعه من الاربع وجهه احمد بن محمد بن ابي نصر ثم قل رواه في الاول في قوله ما شاء ما علم قال وفيه الخبران الاخيران وفي الخبرين الاخيرين
من الحكم على عجزه الشهوة ولم يترجع بخلافه وعذرنا واحسن ودعوى الاجماع في ذلك خبر مدني ولو تمت كانت هي المحجة انتهى اقول
فيما رواه ان من رواه في ذلك المسئلة كما عرفت وجهه بكر بن محمد الاندلسي لان سند ما في الكافي هكذا التسعين من محمد بن احمد بن اسحق الاشعري
عن بكر بن محمد الاندلسي قال سالد الخبر وهو ان كلهم طلاق مشهورون لا يترجع بالحد في حقها من الاربع اقول في ذلك واضح حيث
خبر عن الخبرين خاطره ولم يذكره وهذا حسن لا يميل الى الفضل لما يشيخه سند ما في الكافي عن علي بن ابي حمزة عن ابن ابي عمير عن ابن اذينة
عن اسمعيل بن الفضل قال في هذا السند الا ابراهيم بن هاشم وقد عرفت هو خبر في غير موضع بان حديثه وان كان حسنا الا انه لا يقصر عن
القبول وقد عدل في القصة من اخره المناخير وهو القصة على الاصطلاح الخبر القصة لهذا انما في كل موضع يكون ابراهيم المذكور قد بين
القصة والحسن وانما ان ما طعن به على وجهه فذارة من انه موقوف والظاهر انه اذا انقضت حصة ابراهيم قل يترجع عن واحد من الحقة بان
مثل فذارة في علو شأنه وهو مكانه لا يبعد في اخذ الكلام على غير الامام ثم قال في الاقان وصنفه في احمد بن محمد بن ابي نصر القصة
لجعله النص على القول المشهور بضعف دليل من اخره روى بما ذكره سبط الشهد السند قدس سره في شرح القصة حيث قال واعلم ان العلل
من اخره وصنفه في احمد بن محمد بن ابي نصر القصة مع ان الشئ في كافي الاخبار او دعهما من سبط الشهد سندا وذكر الشيخ في القصة بان
ان لا بن ابي نصر كتاب الجامع وكتاب النوادر وطريقه كتاب الجامع صحيح دون كتاب النوادر فيشكل الحكم بقصة الزنا بهن انتهى وهو جليل
بالجملة فان مناقشة هذا ما عرفت من اضعاف المناقشات بناء على تسليم العمل بهذا الاصطلاح القصة هو في الفساد اقر من الصلاح الثاني اذا
ترجع لغيره انقضت المدة اربع ارجح عليه فانما يترجع واحدة منهن او يطلق واحدة منهن ونقضه على ما اذا اطلقها طلاقا رجعي لان
الوجه بهن كما ان وجهه من ثم لو لم يترجعها طلاقا رجعي انما يترجع الفصل كالاستماع فلم يترجع في الحكم وجهه من فلا يخلل الخامسة ما لم يترجع
العدة لما عرفت من انما في اكثر من ارجح من هذا كله في الاختلاف ولا اشكال فيه وانما الكلام في انما اذا اطلقها بائنا فهل يكون لغيره
موقوف على انقضائها العدة استأجلا في الرجعية ام لا اطلاق الاخبار الواردة في المسئلة يقتضي ذلك واطلاق الرجعية في القصة عدم جواز العقد على
الخامسة في حقها عدة الماطقة وانما في صحيح سبط الشهد من المناخير وهو المشهور بينهم انه في كل طلاق بائنا فهو مثل المودع يترجع قبل انقضائها
العدة وان كان عليه كراهية وعلى جواز الرجوع في حقها مع اليقونة من عصمة التكاح فصار كالاخيه به وروى الرواية بجواز نكاح النساء
الافرن قبل انقضائها عدة الماطقة والى الكيفية في الحسن او القصة عن الحلبي عن ابي عبد الله في رجل طلق امرأته او اخلاصا وادارت الران يترجع
باينها هل يقال انما يترجع عنها فلا يمكن له عليها رجعة فلا يخللها الحديث وعلة الكراهية بغيرها بغيرها التكاح وباطلاق القصة عن
الترجع قبل انقضائها العدة وفيه ما لا يخفى اقول والروايات الواردة في المقام منها ما تقدم من وجهه فذارة واحسنه ورواه
عليه في حصة ورواه محمد بن قيس ومنها ما رواه الشئ عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سالد عن رجل له اربع نسوة فطلق واحدة
بغيره من اخره قال لا يخللها عدة الحديث وكذا في الصدوق في حقها في الحسن بن محبوب عن سعد بن ابي خلف عن سنان بن محمد
عن ابي عبد الله قال سالد عن رجل منكم طلق امرأته او اخلاصا وادارت الران يترجع عنها قال لا يخللها عدة الحديث
بها فلا بأس بان يترجع اخره من بعد ذلك وان طلق من تلك النسوة الثلاث دخل بهن واحدة لم يكن له ان يترجع اخره من اخره في حقها
عدة الماطقة وما رواه الحسين في كتابه في الامام عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن وهب عن علي بن جعفر عن ابي
قال سالد عن رجل كان له اربع نسوة فطلق واحدة هل يخللها ان يترجع اخره قبل ان ينقض عدة التي طلق قال لا يخللها لان يترجع حتى
ينقض عدة الماطقة وانما خبره بان هذا الرواية على كثرتها ما رواه في اطلاق قوله في حقها انقضائها العدة اهم من ان يكون بائنا

عشر في القرون وسبعة عشر في النسخ فالتاريخ في القرآن قال الله عز وجل ولا تقربوا الزنا وهو نكاح امرئ ابنته قبل ان يمتنع من الزنا ولا تنكحوا ما
نكح آبائكم من النساء وامهاتكم ولا نسائكم والاعوان والاعوان من النساء والاعوان من النساء والاعوان من النساء والاعوان من النساء والاعوان من النساء
فانكحوا بناتكم اللائح في محرم من فناءكم اللائح فخلعتم من فناءكم ولا تكونوا واخلعتم من فناءكم ولا تكونوا واخلعتم من فناءكم ولا تكونوا واخلعتم من فناءكم
وان تجسوا بين الاختين والمأمن حتى ظهر قال الله عز وجل ولا تقربوا من فناءكم ولا تكونوا واخلعتم من فناءكم ولا تكونوا واخلعتم من فناءكم
بما شروهم وانتم عاكفون في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن
والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن والاعوان في المساكن
فريق على فريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل
من السبل قبل القسم والبيان المشرك قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا
طلاق السنة وانما هو بعد السنة ولا محل له حتى تنكح زوجا غيره ولم يشرع لذكر النكاح في السنة فطلاق السنة فطلاق السنة فطلاق السنة
احسنه على طهر من غير جماع ثم راجعها من يومها ومن بعد النكاح ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا
انكحوا طلاقا من راجعها فان طلقها الثاني فقد بان متعلقه طلقها فلا محل له حتى تنكح زوجا غيره فاذا انقضت عدتها من طهر من غير جماع
اراد من راجعها ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا
فطلقها وانما هو بعد السنة ولا محل له حتى تنكح زوجا غيره ولم يشرع لذكر النكاح في السنة فطلاق السنة فطلاق السنة فطلاق السنة
فريق على فريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل وفريق في السبل
من السبل قبل القسم والبيان المشرك قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا
طلاق السنة وانما هو بعد السنة ولا محل له حتى تنكح زوجا غيره ولم يشرع لذكر النكاح في السنة فطلاق السنة فطلاق السنة فطلاق السنة
احسنه على طهر من غير جماع ثم راجعها من يومها ومن بعد النكاح ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا
انكحوا طلاقا من راجعها فان طلقها الثاني فقد بان متعلقه طلقها فلا محل له حتى تنكح زوجا غيره فاذا انقضت عدتها من طهر من غير جماع
اراد من راجعها ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا وما كانا قبل ان يسبوا
فطلقها وانما هو بعد السنة ولا محل له حتى تنكح زوجا غيره ولم يشرع لذكر النكاح في السنة فطلاق السنة فطلاق السنة فطلاق السنة

من كتاب

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

اننى اخذ الجزية المنزلة الكتاب فليس اليرم يريدون بذلك تكذيبى على الله جل جلاله

فانما السالك في هذه الدارين

وَمَا كَانَ صِغَرُهُمْ لِتَكُونَ لَهُمُ الْبُيُوتُ فَقَالُوا لِمَ تَقُولُ مَا تَقُولُ

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

هــ

کتابخانه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

التكاح

لا نعلم من اقصاه اصله او انما يروى عن اصحابه وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
التي هي من ان التي امرت بالتحريم الا انما يروى عن اصحابه وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
كان الا ان التكاح المتكبر روي عنه عبد الله وروى عنه عبد الله على الخلفاء فوجدوا ان التكاح لا خلاف في ان التكاح
لا يقع بها اطلاق بل يبين ان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
فيما اذا كان التكاح لا خلاف في ان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
لغيرهم ما حفظون ولا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
وان عدم اطلاق التل على قول الحرة منها الاطلاق والسند ليس كذلك وان من اموال الا بداء المتأخرين بالوطى وهو منقذ فيها وانما التكاح لا بد من
انقضاء الزوجين ونقل من المخطوبين وقوع الا بداء بها التل في قوله والذين يقولون من فاشتمهم فانه يخرج مضاف وهو من صريح النعماني اوجب بان عدم
بقوله ثم وان عدم اطلاق التل فان عدم التكاح لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
خارج من التحقيق الى ان لا يخصص اقول والسند لعدم التل انما يقع من تحقق وان كان القول انما يقع من قرب وهل يقع بها التكاح
ام لا قولان للتكاح الاول لان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
بقوله التل وان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
لذلك مقام اطلاق قياس وان امره باحد الامرين موقوف على المرافعة التل في قوله وجوب اقول في ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
وان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
ويجب انما التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
انهم صرح بالشك في ذلك في شرحه وفيه من قوله التكاح لا بد من ان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
فمنه عموم الا بداء الذي لا بد من ان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
منه من التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
وهو غير محمول عليه عند انما التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
من التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
ابو الصالح وابن ادريس وتوفي احد قوله وانما التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
شرحه بنوعه بنوعه على التل في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
اقدم وهو ما روي عنه عبد الله بن عمر الا انه ايقن ان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
نجا الشرط انما التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
ابن البراء وبقيت المحقق والتكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
هو التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
الفتوى فلو علموا ان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
الانسان وذلك ان التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
اقول في ذلك التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
احد من التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
مسألة قال بن عبد الله بن عمر في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
عن صفوان بن يحيى بن عبد الله بن عمر في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
بكره التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
عن ابن عمر بن الخطاب بن عبد الله بن عمر في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
عن عبد بن مسلم قال بن عبد الله بن عمر في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
من عبد بن مسلم قال بن عبد الله بن عمر في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
في التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
البراءة قال بن عبد الله بن عمر في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
الولاية بانما كان المضاد في التكاح قد تقدمت به الامور في ذلك وقد روي عن عبد الله ذلك مشهور كذا قال النعماني اقول ما ذكره من ان التكاح
دواء انما من عبد الله بن عمر قال بن عبد الله بن عمر في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء
ولا في الحديث الخامس ما روي عنه في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء

١٤٠
في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء

في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء

في قوله لا يوجب بان عدم القران مختص بالنسب وان كان ذلك اموالا مشهورة ولا يوجب بها الا بداء لغيره من رجل في نفسه الا بداء

[illegible]

فصل فی بیان احوال و سیرت

[illegible][illegible]

قلت لا يميز لها ذلك

رسول الله صلى الله عليه وآله وأما اختياره من محمد بن آدم من الزمان على ما قال إذا اعتقد الأمر ولم يزوج ختمه كان كالمسلمين وأما
خروجه من الدنيا عن زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله فيهم وجوب عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سئل ما بعث الله من المؤمنين
لكن من ذلك لم يبق من خلقه على ما كان عليه من صفاته وان شئت فقل قد وهب هذه الاختيارية لغيره لا لغيره في الحكم الأول مضاعفة في
الاختلاف عليه وأما بالنسبة لما إذا كان الزوج من فالتهم وقت عليه من الاختيار ليعتقد بذلك وهو ما قبله من آدم ورواه زيد الشحام المذكور
على غير ما سواه كان الزوج عبد أو حر كما هو المتفق من الأكثر ومنها ما رواه الشيخ عن أبي الصبا ح الكليني عن أبي عبد الله عليه السلام قال إنما أمر الله
فأمرها به لأن شئت أقامت معصية فارتدت وهي دائر على ذلك ثم باطلت هذه الرواية وصحها جليل من الأصحاب عنه
مشتملة على ذلك بالتحقق مع أن في طريقها من الفضل وهو مشتمل على ما في الحديث والضميمة كما لا يخفى على من راجع سندها وهو عن عبد الله بن بكير عن القوي
عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج امرأة مملوكة ثم اعتقد قبل أن يطلقها قال هي أمك بنفسها وهذه الرواية بداهة صريحة في القول
المذكور ولم أقف للقول الآخر على دليل إلا ما رواه لزوم القدماء من باطل الاختيار في دليل فان هذا الاختيار حيث كانت فيه الاختيارية في الأصل
دليل لا يخرج بغير مقتضى الأصل وبذلك مستك السك في شرح قم حيث قال مبتدئاً بالامتنان المذكورة وبشكل بان هذه الرواية وإن كانت
صحيحاً لا تستدل بها لاعتقاد حكمها في الأصل ثم قل عن الشيخ في وقت اعتد عليه علم ثبوت الاختيارية ثم قال والمصير إليه مستبين وبهذا التمسك به
الظاهر في ذلك لما وصفت هذا الكلام بالاعتقاد مستك بما في الجواب وجعلها مأمورة بالزوج عن حكم الأصل وأنها بالرواية بين وان ضعف
سندها وهو في آخره ضعيف الرواية المذكورة كما أوضحناه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
يشتبه عليه القول بما في الخبر في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
الأول على الاعتقاد الاختيار على وجوبه في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
عنه والأصل عدمه إلا أن يخرج في ظاهرهم الاتفاق عليه مشكل أن في الاتفاق قال السك في شرح قم وقد قطع الاعتقاد بان هذا البار على القول
ولا بأس بدفعه إذا قلنا في الأصل على موضع الوفاق والضرورة وقد كان ما لا يصرح بجمله منهم ثم انه لو خرج الفسخ جملاً بالحق أو جملاً بالباطل
فانه لا يخطئ خبرها فانه في عدم القول به في كل من الجهل والقوة واختلاف العلم لا يدفع الضرر مع التمسك بالخبر ولا يضره بالرضا حيث علم
بالخبار ويعني بالمصدق في الاختيار كون الأخير قاعدة الضرر وهو حيث لا يملك بالشرط القوي وبالقاضي لا يكون دليل على الرضا إلا مع العلم
بالشرط القوي فهو لا فلا افتائه لا يخفى أن الحكم بالخير في الاختيار المتقدم من صلح على علق جميع الأدلة وقصده بذلك انه لو علق بعضها قبله كان
أو كثيراً ما لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
ثم اعتد عليه في كل ما لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
بناء على ما تقدم من وجوب القوي في كل من الجهل والقوة واختلاف العلم لا يدفع الضرر مع التمسك بالخبر ولا يضره بالرضا حيث علم
بجودة الوثق حيث لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
من قبلها وهو موجب لقطع المهر كما تقدم وان كان كذلك فانه لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
الذي هو موجب لقطع المهر كما تقدم وان كان كذلك فانه لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
ان الفسخ إنما يقع في كل من جهل أو كان سببه فكل قبل الدخول في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
هو وليس له وجه بالاعتقاد على الأصح كونه على ما لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
وهو لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
كما تقدم فلا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
في كل من جهل أو كان سببه فكل قبل الدخول في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
هو وليس له وجه بالاعتقاد على الأصح كونه على ما لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
وهو لا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي
كما تقدم فلا يضره في وقت اعتد عليه فانه لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي

هذا الحديث لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي

هذا الحديث لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي

هذا الحديث لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي

هذا الحديث لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي

هذا الحديث لا يثبت ما في الخبر من القول الثاني بل هو في كل هذا الاصطلاح الذي

مشاهدين انهما قال لا يحل الا انهما قال ومن قد بينا انهما قال من زرع قال سئل بالسنن عن امرئ احل في دار بها اطفال ذلك ذلك فان كان
 تخرج قال وكيف لك بذلك قلنا فان علمت انهما تخرج فلا يخرج ذلك من الخيار وسببنا انهما قال في الاجابات الاندلسي المأثور على ما نقله في نقد
 بولس عز وجل والذين هم لغرضهم حافظون الا على ارضهم او ما ملكوا بها منهم فانهم غير ملومين من ابنين وذا ذلك فذلك هم الغادون
 وهذا خارج عن قبحه فكل واحد من هذه الدوافع الحسنة من علي بن شيبان في العتق قال سئل عن الرجل يملك دارا فيه اطفال فاحل ذلك وعرضه
 الشاغل عن الصادق في قوله يقول لغيره جار يبيع لك قال لا يحل له فريها الا ان يبيعه ويحمله واجاب في الفت عن الامير بان المراد بالملك في الامر
 ما هو ملك المتخذ فهو كمن ملك اطفاله من قبله الا من يملكه الاول بالملك على الاستعانة قال والقابض يملك المتخذ مع تقيده وهو اطفاله لم
 يوجب له ذلك والاشهر على القولين على التقيده فان الطائفة مطعون على عدم عقد نكاح اطفاله وهو من خواص الامانة نارا قد برهانهم وبغير
 الحجة كما لا بد من الجواب عن خبر الحسن بن علي بن شيبان حيث انه قال ان هذا الخبر ورد في الكرامه والوجه فيه ان هذا مما لا بد من خبرنا وما اشنع
 علينا فاعلموا به فلا تخشوا منه وهو يبيع في العمل على التقيده كما ذكرناه ومن هذا الخبر لا يقتضيه وانما لما يملكه من اطفاله من اطفاله
 الاطفال في اطفاله على ما اذا ولد له اطفال فلو اخل له قبله خاصة اقصر عليها ورم ما اذا ولد له اطفال خاصة اخلص العمل به ولو اخل له بعد ذلك خاصة روى ما اذا
 ولو اخل له في العمل لا يستلزم من ضرورة الاستعانة لا لا بد من العمل بالاطفال ولا لا بد من العمل به وجوه الاستعانة كالنظر والسنن والقبلة
 ونحوها لا التزام وبذلك حركت رداه الحسن بن عطاء الله في عتبه القابض لا يوجب عتبه اعتبارا بينه وبين النكاح فان مجرد التمسك بملكه في حال الفروج
 الجماعا قد اجبوا على الجواز لم يفظ اطفاله لا انه هو الواو في النصوص كما عرفت مما عرفت من الاخبار وغيره على هذا النوال فمقتضى قوله
 احل لك وطى فلا تزاوج بملكك في حال من وطئها قاصدا بالاشياء واختلفوا في لفظ الا باحد فالتك وهو قول الشيخ في التماسه واتباعه و
 لم يخف انما لا يبيد العمل وفعل عن يده في احد قوليه وقولنا على ان النصوص في نكاحها بالاصل وذكر الشيخ في طو ابن ادريس والحق ومثله في
 في القول الاخر وجازع ذلك الاكفاء به اشارت الى التخييل في العتق وهو في ذلك من الزواجر من مقام الامر كما ذكر في الأصول ودرجته في الاكفاء بالزواجر
 فان في النكاح شائبة العتق وكثير من احكامه توقيفية وفي معنى الا باحد ذلك في وطئها وتوحيده لك وملكك ذلك من جواز الا باحد كذا
 بهذه الافعال انما في مناهها من اقصر على التخييل منع منها اقول وروى الشيخ في باب من مشاهير من قال خبرنا انما في مناهها
 قال ابو عبد الله لا يحد هذه الجارية اليك فملكك ونصيب منها فادخرها فزادها اليها وفيه كذا في قوله لا على الاكفاء بالانكاح
 فطريق الاولى في الاكفاء بالا باحد وملكه معناها من هذه الالفاظ البارزة في حق انه لا خلاف في المنع من حيث نقل الاطلاق من
 التخييل على المنع وبدل عليه ما رواه في عتبه عن ابي العباس القباقي قال سئل رجل بالاعبد الله وعن غيره عن عازبه الفرج فقال حرام ثم
 سكت قليلا ثم قال لكن لا بأس ان يعمل الرجل الجارية لا خبيثة الا انما نقل السبيل في شرح فتح عن طو ابن ادريس حصول التخييل به ثم قال
 وبدل عليه رواية الحسن القباقي قال سئل بالاعبد الله عن عازبه الفرج قال لا بأس به قلت فان كان فيه ولد قال لصاحب الجارية الا
 ان يشترط عليه ثم قال وهو صحيح في هذا الزاوية لا يوجب الا حوط الاقصر على لفظ التخييل لا لا التفتق وان كان الاجتزاء بكل لفظ فاذا اذن
 في الوطى لا يوجب من قوة انما اقول اما ما ذكره من ضعفه في قوله لا يوجب الا الزاوية فانه يمكن المناقشة فيه ان الحسن القباقي هنا
 القم امر الحسن بن يار الطائفة هو ثقة فكون قوله لا يوجب الا ما ذكره من ان الاقصر على لفظ التخييل وان كان الاجتزاء
 بكل لفظ فاذا اذن في الوطى لا يوجب من قوة فهو جيد وهو في ما تقدم في غير مقام من ان المذاهب القويطة على الاطلاق لا بد من العمل على التماسه بمقتضى
 ذلك لا يقتضي باحفظ كان فلهذا طريقا في الحقيقة لا يخرج عن الاحاطة كما يظهر لك انتم هم والامر فيها واسع دائرة من العقود
 ويحتمل تأييد عازبه عن غير من مضارب المقدمة في الكلام في مذهب ردا في القباقي الذي لا على عدم جواز النكاح بالامر به وادب الحسرة الخطا
 الذي لا على جواز وانه لا بأس به وقد جمع بينهما في قوله لا يحل الجارية في قوله لا يوجب الا الزاوية فانه يملك على التخييل وانه قد اطلق عليه في قوله لا بأس به في مقام الجمع القاطع
 لاختلاف الاستحاطة ان التخييل هنا هو عقد او اياها وتلك منفعة وفعل عن السيد بن الرضا انه عقد منعه عتقا على ذلك بان له ملك يمين لا ان
 الفهوم من ملك اليمين ملك الرقبة فكون عقد الاقصر سبب الا باحد في العقد والملك بنس القرآن والله ان ملك متعة لا لا لغير عقد وذا
 والامر به يقع الا بالطلاق وهو باطل جماعا ولا عقد منه لا بد بشرط ذكر المهر والابن وما غيره من شروط التخييل واذا انقضت كونه عقدا ثبت كونه
 ملكا منفعة لان العمل في ذلك مع العقد والملك على سبيل منع المأثورة واذا انقضت الاول ثبت القابض قال السيد السدي في شرح فتح في ذكر ذلك وهو
 جند لو انصرف طريق العمل في المنفعة والملك لكنه غير ثابت خصوصا مع استفاضة الاخبار في قوله ما بان التخييل طريق العمل الوطى انما
 اقول فلهذا لا يوجب في ان مقتضى قوله عز وجل الا على ارضهم او ما ملكوا بها منهم فانهم غير ملومين من ابنين وذا ذلك فذلك هم الغادون
 هم الغادون هو منصرف العمل في العقد والملك الا ان ثبت ثبوت الاخبار حصول العمل بالتخييل فلا بد من ارجاع ذلك الى الحد الفرضي المذكورين
 في الامور فلا بد من طرح الاخبار المذكورة كخروجها على خلاف ما اصرح به الكتاب العزيز فيهما استفاضة باخبارهم على ان كل خبر جازم في القرآن
 مضرب به عرض الحائط والحمد لله لا لا بد من الاية على المحصر والقائمة لا يقول بل انصرف بها بان من ابنين وذا ذلك فهو عادوا ما اخرج
 الاخبار المذكورة والجمع بين الاية حيثما امكن او لا من طريقها وهو هنا ممكن على القول انما يملك العمل في الاية على ما هو اعم من ملك الرقبة
 او المنفعة وكيف كان فالقوله هو القول انما لا يوجب على من اخل الاخبار لا يقتضيه وما اشكك عليه من قوله لو اخل له قبله لم يحل له سواها وانه لا يحل له
 الا ما اخل وقوله لم يحل له ما دون الفرج ونحو ذلك لا يحل له العمل على العقد المذموم هنا ولا منفعة بل ليس الا مجرد الا باحد وتلك تلك المنفعة الخاصة
 التي خلق بها الاذن وكذا ما نحن انما لو اخل الفرج حل له جميع ذلك لا محطه الا باحد الفرج لرفاهة في شيعه به فاعدا من نظر وليس وقبيل ونحوها

هذا الخبر لا يقتضيه

هذا الخبر لا يقتضيه

قال قلت قال ابن عباس
وان تترجموا لغيره
فمنه ما يوجب
ولا علة له
قال قلت قال ابن عباس
فمنه ما يوجب
ولا علة له
قال قلت قال ابن عباس
فمنه ما يوجب
ولا علة له

مفعول قبل ولو لم يرد في موضع النصيبين بحيث يطل قوما ما و في كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
يطل قوما قبل ان يرد في موضع النصيبين و قد انزل في كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
الشامع الثاني في الوقوف عن عبد الله بن كعب عن ابيه عن احمد بن محمد عن فضالة بن يسار عن ابيه عن احمد بن محمد عن فضالة بن يسار
واسد وان نصيبك بروايات مسلم بن الحجاج بن ابي طالب عن ابيه عن احمد بن محمد عن فضالة بن يسار عن ابيه عن احمد بن محمد عن فضالة بن يسار
يترجم بينهما و اخذوا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
خبره عن كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
من جعفر عن اخيه عن كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
المرقول انما علة كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
ولا علة له من كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
قد وادفاه الكتيب في كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
ظهره عن كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
هذه الاخبار و قد عرفت كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
في كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
كك عن كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
النساء و لا يوجب كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
الاذنة القليلة بالكتابة و قد عرفت كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
لسلط المنة على الضم و قد عرفت كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
امور في كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
التساخر في كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
مكان عن كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
سند فان كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
تكونه من كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
في كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
وعن ابي القاسم كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
قال في كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
من يوم من كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
الاسناد عن كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
من جعفر عن اخيه عن كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
انما علة كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
بينهما و لا يوجب كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
التي هي محل طاعتها على مقدر ما وجد لها على مقدر ما وجد لها انود الاول ان نصيب كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
الحاكم الثاني و قد عرفت كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
اقلان كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
بالاخبار كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
الجهد اقول انما علة كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
هو قد ثبت كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
لما علة كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
اصح من كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
المنازعة و لا يوجب كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
في كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
الجميع انما علة كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين
حقا فان كذا من كذا من كذا من كذا وقال في كذا الوطاء بالكر والماذم هو من النصيبين

النكاح

[illegible][illegible]

الكتاب

[illegible][illegible]

لأننا لو قبل بديننا لن نعيد العقد هنا العظيم لند من وقع بين الجانبين انتهى

وأما قوله وقبح ما قيل من أن صدق واحد مع النكاح والطلاق قولاً واحداً لا يستحق منا أو حلفاً فهو كقولنا عبد بن قيس وأحمد ولو كان لينا
ولا يكونون فرقة من واحد منهم واحد بان قال في جدينا فيهم فلا ننسب لينا فلان وفلان من فلان الخ بالحق في صحة الصداق كالناقد وجمان وفيه
بالطلاق من قبلهم ثم لا ينفك من الصداق ما ظهر له من وقوعه من الجانبين انتهى
بين النكاح كما اتفاه في ذلك وغيره في أننا عقد على مهر مجهول بحيث لا يمكن استسلامه في نفسك ويدنو من وقوعه ذلك فانه يطل المهر في شبهة
مثل المنع من المهر على هذا الوجه أقول والوصية هو ما عاين من أن المهر منقذ كفي العقد كقوله في النكاحين بالأشارة والوصية في المهر
لها المهر في ذلك جلال المهر لو كان أحد هذه المذكورين أو بطلان العقد لا يترتب عن النكاح أو بطلانه وصية من الجانبين في المهر على ما
أوردنا وبهذا فاتهم حكوا صحة العقد والمهر وان الواجب لهما ما كان وسطاً من هذه الأشياء مستنداً إلى أخبار وردت بذلك ومن عارضه في شيء من على
من أبي حمزة قال سئلنا بأبي حمزة عن رجل تزوج ابنته من غير مهر ما إذا قبل في العقد المهر من وسط المال قال فلان المهر والطلاق
وهو شرط المهر والعدم وضمن المهر من غير مهر وبناؤه على البت فهو من ذلك ماله من ذلك وفي الحق في
في الوقوع في هذا الحكم قبل قبل وكذا لصارته في عقد وبيع من ابن أبي يس اختياره كذا ورد به في نسخة ورواه في ذلك وبالحمد فالحق من كلام
الناظرين الذين هم اصحاب الاصطلاح المحققون في الأخبار انهم ما بين جازم بطلان المهر والرجوع إلى المهر المثل وما بين من وقع في السئلة واما المقتضون
الذين لا يرون في الاصطلاح عند فهمهم ما قالون هذه الأخبار وقصرها على مودها المأخوذ من مخالفتها للعقود التي قررها في المهر هو الآخر قال في
ذلك من قبل روي عن أبي حمزة في خبره من ماله من غير مهر ولا ينفك من العقد الا في المهر المثل المذكور ما تراس في التوبة والفتنة من سئل
من سئل من أبي حمزة قبله الاصطلاح عند فهمهم على انه ليس من العقد من ترواه الرقابة الأولى عن ابن أبي حمزة فان تم ما قالوه فهو مباح في الرقابة
مع نكاح الرقبة عنه لا مع تركه ولا بد من هذه النكاح من الرقابة الأولى عن ابن أبي حمزة وان الرقابة من هذه الأشياء
لا ينفك بطلان هو مختلف اختلافاً شديداً خصوصاً مع عدم تعيين بلد الذكور والبلد انتهى أقول لا يخفى أن ما جرحه عليه المقتضون
من الخاص من اللائحة في زمان الحق وقد مر في عصرهم من اصطلاح المحدثات انما هو من هذه الأخبار المتقولة في أصولها المعتبرة
والقصور والقصص عند فهمهم باعتبار الرقابة وشيئ من المهر ليس من المهر المثل المذكور انما هو من المهر المثل المذكور انما هو من المهر المثل المذكور
وضيق الخناق فيه فيستدلون بذلك لأعداء الواسع ليقع لهم الخيال في العمل بالأخبار ويخون قولهم بغير التبر القبيح بالثبوت انه لا يخفى على ذلك
بالذكر انما ثبت انه لو اقتصر في العمل بالأحكام الشرعية على الأخبار القليلة باصطلاحهم بطلت هذه الشريعة من أصلها واختل بها أصولها
وقرئنا ذلك من هذا القسم من الأخبار ما في باطل قليل من الأحكام كالأخفى على ذوي الأفهام والمنقول عن ابن أبي حمزة في رسالة الرقابة انما
هو حيث ذهب إليه ما كان في مجلس الرقابة خمس سنين قبل ان اخذ وضعت في غرضه فذهب إلى المهر وقيل انها خضعت لذلك المدة حتى ذهب غرضه
لذلك من حظه وأدرك الأخبار لذلك ولكنهم يضيق الخناق في اصطلاحهم ويحياهم في العمل باخبار القليلة لا نفسها فلا يعدوا الرقابة وبالحمد
فالكلام في هذا الباب واسع ليس هذا مقامه على أن يقول ان ما ذكره من القاعدة في المهر فانه لا بد من ذكره في العقد من الأشارة اليه ووضعه بما يحصل
بالتعيين لم تقف لهم فيه على نص يوجب الالتزام به وقد ما خالفه اليه واما ما حجه باصطلاحهم منهم بغير انما في الجاهلية فيه وقد قبل في الشراعية وقد عرفت ما في
الاستناد إلى الأدلة القليلة في الأحكام الشرعية لورود الأخبار بخلافها في مواضع لا تحصى مما تراكب وبجاءت الأمثلة في ذلك ما تراكب ما تراكب ما تراكب
انقضوا اليها في المهر وجواز بطل قبضه من طام ونحو ذلك على أن ما ذكره من أن الوصل لا ينفك بطل هو مختلف اختلافاً شديداً يبان ريد به الانضباط على
فقد مر ما خالفه مسلم ولكن لا دليل عليه وان ريد به الجمل وان حصل الاختلاف في الجمل فهو غير ضار ولا مانع من الصحة كما في المهر والرقابة القليلة
ولم يذكر ما أحد منهم من أن طام من الوصل الذي هو خذ به في هذه الأشياء وهذه المقام المذكور في الخبر صدق الوصل على كل منها عرفاً وبالحمد فان
الامر بالنظر إلى الأخبار التي هي من هذا الموضوع وغيره مما تقدم الكلام فيه وكيف كان فالأحوط الوقوف على ما ذكره من القاعدة وما يشترط
عليها من القادة والوقوف على مولد هذه الأخبار جميعاً ما ذكره وبين ما دلل عليه الأخبار المذكورة والله اعلم **المسئلة السابعة**
وقد جرحنا على كتاب الله وسنة نبهة من لم يمتهم من غير خلاف من قبلنا الحق الشيخ عليه الشهاد القاطبة في مكان ذلك الجامع ان مهرها
خمس مائة درهم لا عرف من الأخبار المقتضية ان مهر نسبه هو القدر وبطل على هذا الحكم بخصوصه ما رواه في باب عن سائر من جرح وكما
في آية الحسن مائة قال قلت لرجل تزوج امرأته في مهرها مائة وكان في الكلام اتقوا على كتاب الله وسنة نبهة فادعها وان كان بطل
بما قالها من المهر قبل مهر النسبة قال قلت لرجل تزوج امرأته في مهرها مائة وكان في الكلام اتقوا على كتاب الله وسنة نبهة فادعها وان كان بطل
مواصلة الاصطلاح المذكور من غير شك ولا منافاة قال بهذا كذا الحكم المذكور ما يتصل بالنسب والجماع وبما سئل عن رجل تزوج من واحد من النكاح
بالنسبة من طبعه في المهر والرقابة خالف نفسه في ذلك فاقش في ذلك في صدق كون ذلك على كتاب الله حيث تقرر في الكتاب ما يدل على كونه
خلفاً في المهر والرقابة في قوله تعالى فانما نكحتكم لعلكم تتقون فلهذا سألنا من خص المدة وطعن في سندها بالضعف ثم قال
فان كان على الحكم الجامع والأدلة من أن مكان لان نكاحها على الكتاب السنة انهم من قبل المهر من النسبة في الكتاب المذكور بذلك من ذكر العقد في العقد نظر
كالقول في تركك على المهر في قوله تعالى فانما نكحتكم لعلكم تتقون فلهذا سألنا من خص المدة وطعن في سندها بالضعف ثم قال
الملك على أن الحكم من الأحكام الادوية مذكورة في القرآن في قوله تعالى فانما نكحتكم لعلكم تتقون فلهذا سألنا من خص المدة وطعن في سندها بالضعف ثم قال
الأحكام المذكورة من أن الحكم من الأحكام الادوية مذكورة في القرآن في قوله تعالى فانما نكحتكم لعلكم تتقون فلهذا سألنا من خص المدة وطعن في سندها بالضعف ثم قال
بطلان ما في الأحكام الادوية مذكورة في القرآن في قوله تعالى فانما نكحتكم لعلكم تتقون فلهذا سألنا من خص المدة وطعن في سندها بالضعف ثم قال

الْبَيْتُ الثَّانِي فِي التَّقْوِيضِ

عن الدليل لا تقو العليل ولا تبرق العليل وان اشتهرت بيننا جلايل

التحقيق الثاني في القويض ومز

[illegible]

ଜିଜ୍ଞା

[illegible]

٢٠٠
والاولى طه وقد طال
والاقوى وجوبه لا ينفك
لا محالة بطاهر اوقته
حتى يحصل الزمان وهو
غير معلوم وغير النور
اغم من كونه مسقطا
وعليه ان لا ينشأ من
الاصابع

الحمد لله رب العالمين

[illegible]

٧ في كتاب القدر والقدرة والقدرة على كل شيء من أجلهم ولا يصح بالسر بغيره ولا يوحى انتهى

[illegible]

پیشینہ

التَّكَاثُفُ

[illegible][illegible]

فأدواه في أبي عن موصي حازم في العقيدة قال عبد الله عليه السلام قال سألته عن العقيدة
فقال في الذكر والآن سؤاؤه عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عقيدة الغلام والجارية ككش وعن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله
عليه السلام قال سألته عن العقيدة فقال عقيدة الجارية والغلام ككش وفي نسخة ككش في كتاب قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن علي بن جعفر عن أخيه
قال سألته عن العقيدة عن الغلام والجارية سواء قال ككش وعن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب قال سألته بالحسن بن عيسى عليه السلام
عن العقيدة الجارية والغلام فيها سواء قال نعم ما يدل على ما ذكره من استحباب مساواة العقيدة للموحد وهو ما رواه جعفر عن محمد بن زاهد عن
أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن العقيدة فقال شاة أو بقرة أو بدنة ثم شاة أو بقرة أو بدنة أو مولى أو مملوك يوم السابع ويصدق بوفد شاة أو بقرة
أو فخذ من كان ذكر أعرق عنه ذكر لو أن كان أنثى عرق عنها أنثى وقال الرضا في كتاب الفقه الرضوي وإذا أدرك أن تحقق عنه فله أن يقر
الذكر ذكر أو عن الأنثى أنثى قال الصدوق في فقهه ويحذف أن يقر عن الذكر بأنثى وعن الأنثى بذكر وقد روي أن يقر عن الذكر بأنثى
وعن الأنثى بواحدة وما استعمل في ذلك فهو طائر أو غنم أو في ذلك عدم الوقوف على دليل الحكم المذكور قال استحباب مساواة المولود في الذكر
والأنثى بهذا الكيفية من سلا عن الباقر عليه السلام قال إذا كان يوم السابع وقد ولد لك غلام أو جارية فليحق عنه كبتا عن الذكر ذكر أو
عن الأنثى مثل ذلك وروي كبتة تدل على إجزاء الذكر والأنثى مطلقا ثم أورد محمدا موصي بن حازم الحان قال مع أن الرضا في الرواية الأولى
لكنه من جهة اعتبار المساواة بل القدر من قوله والأنثى مثل ذلك أن السبب في هذا ذكر في الذكر والأنثى فيكون موافقا لغيره من الأخبار الدالة
على التوابع بينهما انتهى وانظر ما سبق في شرح قوله الله قال وفكر من الأخبار منها المصنف فيجاء به في بيان يقر عن الذكر وعن الأنثى في
ودعاء الكنية من سلا عن أبي جعفر عليه السلام أنه أورد الرواية التي أوردناها جازمة ثم قال وهي من جهة الشدة قاصرة المقتضى والحق أن الرواية المذكورة
في غير ذلك من غلظة الصراحة متمسكة بهذه الرواية والحق أن هذه الرواية محتملة لكل من المعنيين المذكورين وهي متمسكة لا يمكن الاعتقاد عليها
في شيء منها الثالث قد مر جوابا في غير هذا الموضع أن المكنى لا يجوز أن يصدق بغيره أو يدل عليها رواه الكليني في الحسن عن محمد
بن سنان قال رواه لا يجرى عليه غلام فامر زبير بن علق أن يشركه به جريته للعقيدة وكان من غلظة ما شرعه له واحدة وعسرت عليه
الأخرى فقال لا يجرى عليه عسرت على الأخرى فصدق بغيره فقال لا تقدر عليها فإن الله يحب إصراق الدماء وإطعام الطعام وعن
أبي بصير عن الوثيق قال كنت عند أبي عبد الله عليه السلام في أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له يقول علي ما طلبنا العقيدة فلم نجد ما نأخذ
نصدق بغيره فقال لا إن الله يحب إطعام الطعام وإراقة الدماء الأربعة قد ذكرنا في حقها شروط الأخصية من كونها سليمة من الجور
مستترة ولم أقدم في الأخبار على ما يدل عليه بل الظاهر خلافه وهو أنها لا تكون من الكنية انتهى حيث أن محمدا في الباب فقال باب
أن العقيدة ليست بمنزلة الأخصية ثم ذكر فيه ما رواه في العقيدة عن عبد الله بن الجراح عن محمد بن القاسم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
إن أخصيائنا يطلبون العقيدة إذا كان أبان يقدم الأعراب فيجدون الفحل وإذا كان غير ذلك إلا أن في حقها إتمام ما شرط لم يرد
بمنزلة الأخصية بغيره فيها كقوله ورواه عن أبي عبد الله عليه السلام قال العقيدة ليست بمنزلة الأخصية من حيث أنها أصلية ولا بشرط
في الهك وإن كان الأفضل فيها إلا من الأخص كبر أكل الوادين منها بل جعله النبال وبذلك في الآخر وفي أبي عبد الله عليه السلام قال
لا يأكل هو ولا أحد من عياله من العقيدة وقال والمقابل تلك العقيدة وإن كانتا القابلة للرجل أو في عياله فلا بأس لها منها شيء ويجعل أعضاء
ثم يجمعها ويضمها ولا يطعمها إلا أصل الفحل وهو قال يأكل من العقيدة كل أحد إلا الأم وعن الكاهلي في الحسن عن أبي عبد الله عليه السلام في
العقيدة قال لا تطعم الأم منها شيئا وعن ابن مسكان عن محمد بن أبي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل المرأة من عقيدة ولذا ما الحديث في كتاب
الفقه الرضوي ولا يأكل من الأم منها شيئا وإن أكلت منه الأم فلا ترضع وبهذا الصيانة الخ قوله وإن أكلت منه الأم لم ترضع غير جعفر فقال
والأبوان لا يأكلان من العقيدة وليس ذلك بحرم عليها وإن أكلت منه الأم لم ترضع ولم أقدم على من خرج بذلك من الاحتجاج غيره
ولا على خبر يعقوب في ذلك غير ما في الكتاب المذكور وما يدل على محل التخي على الكراهة ما رواه من جواز أكل الأب منها كما رواه في حق
عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في المولود في حق في اليوم السابع ويقر عنه الحان قال ويجب إلى القابلة بالرجل مع الولد وطعم من
بصدق وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ولد لك غلام أو جارية فحق عنه يوم السابع شاة أو جوف من كل منهما أو طعم البش
وتماما بل على جوف أكل النبال ما رواه في حق عن محمد بن أبي عبد الله عليه السلام في حديث عقيدة الرسول عن الحسن بن الحسن
قال وعق عنه شاة شاة أو بقر أو شاة إلى القابلة نظرا ما عبقوا فأكوا منه وشدوا إلى الجيران وحلف فاطمة عليها السلام رويها في الصدوق
بوزن شعرها فصره ولذا إذا تم نظروا في غير ما عبقوا به إلى القابلة فأكوا منه وشدوا فأكان ما هنا وقت ذكاة أو استنفاها منه ثم إن ما
دل عليه خبر أبي بصير من أن العقيدة يجمع أعضاء الأكرام لها عظم مما سرج به الأخصاء ابنه وحكموا بكرامته وعليه دل الخبر المذكور وهو
ما رواه في حق عن عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال واقطع العقيدة جدا أول وأطعمها وادع عليها فطامن السائر
الآن قد روي في حق من لا قال في غار الشايط وسئل عن العقيدة إذا ذبحها هل يكرهها أو يقطع لها أو يضر بها بعد الذبح ما شئت رافط
أن هذا الخبر يخرج مخرج التخيير على الجواز فلا ينافي الكراهة الشاخص من السبب في أطعمها أو لا يطعمها قال في كتاب الفقه الرضوي وهو قوله
على قوم مؤمنين محتاجين وإن أعددته طما أو دعوت عليه قوما من إخوانك فهو أفضل بعد عشرة أنف وما زادوا أفضل ما يطعم به ما
وطم ناسي ويحكي ما يطعم به ما وطم ما يطعم به ما وطم ما يطعم به ما وطم ما يطعم به ما وطم ما يطعم به ما وطم ما يطعم به ما
فإن زادوا أفضل وأكل منه وفي الخبر ما يدل على أن خسران الأكل وقد تقدم مثله في هذا الموضع ولا تأكل منه وهو على حسب ما دل عليه

٢٤٧
عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عقيدة الغلام والجارية ككش

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عقيدة الغلام والجارية ككش

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عقيدة الغلام والجارية ككش

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عقيدة الغلام والجارية ككش

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عقيدة الغلام والجارية ككش

عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال عقيدة الغلام والجارية ككش

لان الله يحل فيه الامتناع بمقتضى الزوج المانع لها من الكراهة في الامتناع لولا ان الله تعالى لم يزل المانع و
 صوابه في كونها بالتكاح من الاستحقاق فلا ينعقد الا بدليل قولان اولهما الشيخ والثاني ابن ادريس والشيخ انما استدلل بها باخبار
 النامة فافهم بما رواه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه واله قال الحق بمحسانتها ما لم يزوج قال **الشيخ** حقها بالتزويج فاذا زال التزويج فليس لها
 على ما كان وعن عبد الله بن عمر ان ابنه قال يا رسول الله صلى الله عليه واله ان كان بطني غواء ومني فله منه نفقة وعمره له خولة
 وان اناه طلقته وادان من غيري فقال لها النبي صلى الله عليه واله انك احق به مني انك انتي احق ابن ادريس بان الحق خرج عنها بالتكاح وخرج
 يحتاج الى دليل والتمس عليه والدليل على الاستحقاق المحض ان الله تعالى لم يزوجها الا في حقها او هذه قد تزوجت فخرج الحق منها لوجوب
 من الشيخ في استناده هذه الاخبار العامة مع رواية الاخبار التي من طرق اهل البيت عليها السلام في كذب الحديث قال متر في لفظ عبد نقل القول
 المذكورين والوجه في قوله الشيخ لان المحض انما يحد او فاقا بالتحقيق فان تزوجت الام حرجت باشتغالها بزوجها وحقوقه عن المحض انما يحد
 فلهذا سقطت فاذا طلق مثل المانع في حقها لم ينعقد سببا من المعاصي فيبطل حكمه وفيه الشك في شدة في شرح فتح المكي الى هذا القول انهم حجت بحجة
 الاقرب والظاهر ان كل من اقرب بناء على التمسك بالشاركة انما يتأخر ويخرج الطلاق اذا كان الطلاق بانها ولو كان حجتا
 فبعد العدة وفيها من الممكن في قبيل الحكم على حجة الطلاق في التمسك ببناء على انها لا يجب عليها ما بعد الطلاق شي من حقوق الزوجية التي لها
 حكوا بوزال حضانتها بالتزويج وح فتكون فادع كراهة البتة والقيام باحواله الخامس ان تكون ابيته فلا حضانة لمن لا امانه لها في شرح
 فتح وهذا شرط لم ينعقد له بعد وقد اعتبره الشيخ في طوابعه من التمسك في عقد ولا بأس به لان من لا امانه لها وبما كانت في حفظ الولد
 ولا في التكليف فيقيم في غير المأوى من عشرين او حرجا فكان منقضا اقول لا ينبغي ما في هذه التعليلات لعليلة فان الخروج عما ثبت شرعا
 لها من حق الحضانة بمثل هذه التعليلات لا يخرج من محال فاعلم ان من المعلوم ان الله جعل عليه الطباع خوالة على ولدها وحسبها على
 القيام به والاطمئنان في جميع احواله وحسبها على ما يصلح ويقتضي ذلك لغيره وطبيعتها هذا يجد الله سبحانه ولا امر به فيه وكيف كان مع
 هذا انهم ما ذكره قوله وبما كانت في حفظ الولد واليها فان كلامه عند غير موجه على انه لو لم يزوجها من هذه التعليلات لم يجر ذلك
 في الابية وهو معلوم بالطلاق ولعل في هذا الشرط هو الاظهر فان الامر لا يشقها وضوفا على ولدها لطبيعتها وجيلة من غير ما توقعه
 علته لهذا الشرط الخامس ان تكون مقيمة فلو انقلنا الى محل نقص من الصلوة ومقتضى حقها من الحضانة عند الشيخ في طم نقل عن قوم انه
 ان كان المنقل هو الاب فالا ام احق به وان انتقل الام فان كان انتقلها من قرينة الى بلد من احق به وان كان بمنزلة القرينة فالاب
 احق به لان في التواجد قبل تعلقه ونحوه قال بعد نقل ذلك انما في حجة قواعد فلو بان الاب لو ما فرجانه من اصطحاب
 الولد ومقتضى حضانة الام اقول ان جميع هذه التفريعات والتعليلات كلها من كلام العامد كما عرفت في غير موضع من الكتب
 السابقة حجة عليها الشيخ في طوابعه غير ولا يخفى ما في بناء الاحكام الشرعية عليها من المجازفة في احكامه بحضانة المنيعة على القصور الواضحة
 من الكتاب والسنة كما استفاضت بها اخبارهم عليها السلام **المسئلة الثالثة** قد صرحوا بالقول ان الاب وقد صارت الحضانة
 له بان كان الولد اكبر من سنين والبنات اكبر من سبع بناء على ما ذكره من تقدم نقله عنها فان الحضانة تنقل الى الام دون الوصية المنصوبة
 من قبل الاب وغيره وكذا لو كان الاب مملوكا او كافرا وان تزوجت الا ان يحنق المملوك ويهمل الكافر اقول اما الحكم
 الاول فلم نقله على دليل في التصوص وهما به لم يذكر والدليل ان كان من الاولاد الاعيان في الجارية به في كلامه وهو المقطوع به في
 التصوص موافق الحضانة لها مدة الرضا كما تقدم ان الاب لا يبرأ من اهلها فلو كانت في هذه الحال فالام باقية على ولا يبرأ وليس للوصية
 معارضتها انما اذا كانت في هذه الحال في من الاب على تقدم وجوده في اول من وصيته بطريق الاقرب مع موته وكذا في التبع في
 البنت على ما ذكره من تقدم في كلامهم من ما ذكره ما يصدق هذه المدة في انصارنا الاولاد لولا ان الاب لو مات الاب فلا اعرف دليلا على وجوب
 الولد له لما اوتيتا حق الوصية الا ان ذلك لا ينافي الاتفاق على انها لا تدفعوا عليه ابية عدم الفرق بين كون الام منزهة عن الام والولد
 التعميم صريح من ذلك فقال ولومات الاب لم تقطع به بغير التزويج واستحققت الحضانة الى وقت التزويج واما الحكم الثاني فاما بالنسبة الى
 كون الاب مملوكا فقد تقدم ما يدل عليه من الاخبار مثل رواية داود القرني وجميع الفضل من شذارد مقطوعة جميل وابن كبر في
 في الاول في دلالة على الاولوية وان تزوجت كما ذكره واما بالنسبة الى كونه كافرا فاستدلوا عليه بمفهوم الاولوية من المملوك فانه على
 كانت الام او من الاب المملوك بطريق الاول في يكون او من الكافر لا يبرأ من الولد **المسئلة الرابعة** قد اختلفت الاقوال
 في حكم الحضانة مع فساد الابوين اختلافنا في هذا لعدم التصوص الواردة في هذا المقام غير رواية ابن الشيخ القوية في الباب لولده في ابنة حجت
 والاكثر في هذه المسئلة على صحة الحكم الابية الاقارب ومن يذهب على ترتيب الارث فتمسكوا بقوله تعالى والوالدان معهما في بعض
 كلام الله فان الاولوية قبل الارث والحضانة وغيرهما لان الولد ينظر الى اثره في الحضانة ثم ان اهلنا اخص وان فقد اقرع بينهما
 لما في اشراكهم في الارث بالولد قال في لك وهذا القول هو المسمى وقيل انه مع فساد الابوين يكون الحضانة لاب الاب مقدما على غيره من
 الاخوة والاحداد وان خالفوه في الارث وهذا هو الذي يقطع به الحق ومتر في غير ذلك وجامعة من بين الشيخ في موضع من طوابع ابن ادريس
 كما في ان نقل كلامه وقيل انه مع فساد الابوين ينقل الحكم الى الاجداد فيقتدون على الاخوة وان شاذكوه في الميراث ولا يفرق بين
 الجد لابيه وغيره ومع تقدمه ينقل الى باقي مراتب الارث وهذا القول من قبلة في واجل حكم الاجداد مع العدة والصلوة من يقرب
 منهم بالاب والام وقيل انه مع موت الاب تقوم امة مقامه في ذلك فان لم يكن لأمه وكان لاب مقامه في ذلك فان لم يكن لأمه

الام

في حقها بالتزويج فاذا زال التزويج فليس لها على ما كان وعن عبد الله بن عمر ان ابنه قال يا رسول الله صلى الله عليه واله ان كان بطني غواء ومني فله منه نفقة وعمره له خولة وان اناه طلقته وادان من غيري فقال لها النبي صلى الله عليه واله انك احق به مني انك انتي احق ابن ادريس بان الحق خرج عنها بالتكاح وخرج

في حقها بالتزويج فاذا زال التزويج فليس لها على ما كان وعن عبد الله بن عمر ان ابنه قال يا رسول الله صلى الله عليه واله ان كان بطني غواء ومني فله منه نفقة وعمره له خولة وان اناه طلقته وادان من غيري فقال لها النبي صلى الله عليه واله انك احق به مني انك انتي احق ابن ادريس بان الحق خرج عنها بالتكاح وخرج

في حقها بالتزويج فاذا زال التزويج فليس لها على ما كان وعن عبد الله بن عمر ان ابنه قال يا رسول الله صلى الله عليه واله ان كان بطني غواء ومني فله منه نفقة وعمره له خولة وان اناه طلقته وادان من غيري فقال لها النبي صلى الله عليه واله انك احق به مني انك انتي احق ابن ادريس بان الحق خرج عنها بالتكاح وخرج

كانت الام التي هي الحق من البعد وهذا القول مذهب الشيخ المفيد في معتقده وقيل ان من مات من الايمان كان الباقي من قرانه
البعد الا ان يكون المستحق له غير يشهد فيكون من قرب البعد في بيان فلو ان القرب كان مقام من لم يقر له ولا يه الا ان
قال والام او في ما لم تزوج ثم قرأ بهما الحق من قرأ بهما الا ان يكون من قرأ بهما الله عليه والدين له من المؤمنين والمؤمنات
طالبها بالانتماء اليها جبراً وقال ام المؤمنين علي بن ابي طالب ع الله عليه والدين له من المؤمنين والمؤمنات
عليه والدين له من المؤمنين والمؤمنات وقال ام المؤمنين علي بن ابي طالب ع الله عليه والدين له من المؤمنين والمؤمنات
من الاشكال الا ان الظاهر ان ما ذكره ابن ادريس هنا هو الاقرب الى عبادة الاعمال حيث قال صديقنا في قولنا كلاً ما هو بلا
بعض من بعده ولا به المضائق اليه في الوطئ وقدم بعضهم على بعض ما هو منه ما ذكره في قولنا من غير محال الغافلين ومنهم قول
الشافعي وبناهم على القول بالصحة وذلك عندنا باطل ولا حضارة عندنا الا لا بد من صحة الاقرب فاما ما ذهب اليه من ان الله عليه ولا به
سوء الجدة من قبل الاب حاصنه قال في شرح قح ويظهر من المعنى في البطلان في هذا القول ولا يخفى ما ذهب اليه من ان الله عليه ولا به
قبل الاب لان له ولا به المال والنتائج فيكون له ولا به الترتيب بطريق اولي وانما كانت الام في معناه بانفسه فمع عدمها من هو في معناه
لثبوت الاول به وعلى هذا فلو فقد الابوان والجد فان كان للولد مال ساجر الحكم من يترجم له فان لم يكن له مال كان حكم الانفاق
عليه فيجب على المؤمنين كونهما مني وهو جدير ولهم من انفسهم على ما ذكره من الاقوال اعرضنا عن التطويل بقاها لما عرفت في الاصل
التي عليه في المقام من كونها معرضة للزوال والانهدام المقصد الثاني من انفسنا واسماها ثلثة الوجوه والقرابة والملك
والخلاص بين علماء الاسلام في وجوبها بهذه الثلاثة ووجه في الكلام في هذا المقصد يقع في مطالب ثلثة الاول في وجوبها والاصل
في وجوب نفقة الزوجية الكتاب والسنة قال الله عز وجل والرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا من
اعمالهم وما سبحانهم ليقربوا من الله عز وجل من قدر عليه وذوقه فليفتق ما انا ما الله لا يكلف الله نفساً الا ما اياها سبحانه الله سبحانه
بشر ووجه في هذه الاسلام في الكافي عن اسحق بن عمار في التوقي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما حق المرأة على زوجها اذا فاضله كما
عشتا قال يشبهها ويكسوها وان حملها غفر لها ووجه في قوله في التقي عن ربيع عن الفضيل بن عياض عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل
ومن قدر عليه رزقه فليفتق ما انا ما الله قال اذا انفق عليها ما اوارى في عودها ويطعمها ما اقيم عليها كان حقاً على الامام ان يفرق بينهما
في غير ذلك من الاخبار التي تقدمت حمله منها في الفائدة السادسة عشر من فوائد المقد اذا عرفت ذلك فتعريف الكلام في المقام بنوعه على خطبه
في مسائل الاوائل في الخلاف بين الاصطفاة في اشتراط الثقة بالتقيد الذي لا يجب لمتقيد بها فقوله والله يشهر قول الصادق عليه السلام في رده
وزارة تزوج منهن الفاقات ما من مساجرات وقول ابي جعفر عليه السلام في روايته محمد بن مسلم انها تطلق ولا توثق واما في مساجرة ومن السوء
ان الامير لا يفتق واما الخلاف بينهما في انه هل يجب التفتق بغير العقد اذا كان دائماً وان سقط بالتشؤ او انه بشرط مع العقد التمكن
الكامل وعرفه الحق في صحيح باقر التفتق بينهما وبينه بحيث لا يفتق موضعاً ولا وقتاً فلو كان له نفسه في زمان دون زمان او مكان دون
آخر مما هو نوع فيه الاستثناء لم يحصل التمكن قولنا الاكثر على الثاني بل لم يفتق على مصرح الاول وان ذكرنا بلفظ قيل ثم انه على تقدير القول
التشهل بنوعه حصول التمكن على لفظ من قبل المنز بل على ذلك مثل ان تقول لست نفسي اتيك في اتي مكان شئت وتؤخذ لك مع
حصول التفتق ام لا قولنا وبالأول مصرح من غير مصرح في ذلك بان ذلك كلام حمله من الاخطاب ثم استشكل في ذلك اقول بل
بما لقطع بعد ما انا انك لم تقدم الدليل عليه والغاليل به لم يفتق عند ذكر دليل على ذلك ولما لا ادلة الا على ان الجارية في كلامهم ولما
الصدق اقره متمسك حتى تقوم الدليل الواضح من الكتاب والسنة على ما هو جبر الخرج عنه وهذه قاعدتهم في غير مقام من الاحكام واما
ثانياً فلان الاصل المبنى عليه هذا القول في غير القول بوجوب التمكن على الوجه الذي عرفت وان وجوب التفتق منقوض على ذلك مما
يقوم عليه دليل او اختصاصاً او بزماناً لا بما عجز عن جبر الدخول مع ظهور الادلة على خلافه وهو ما قدمناه من الاخبار الدالة على توبه
التفتق من غير جبر الزوجية التي لا خلاف في حصولها بغير العقد قال السيد السدي في شرح قح وقال في الخلاف في اعتبار هذا الشرط
فذهب الاكثر الى اعتباره وان العقد بغيره لا يوجب التفتق واما ما ذهب اليه التمكن ما ايجبه تمام السبب او سبباً ائاماً او شرطاً في الوجوب وذهب
قبل بوجوب التفتق بالتقدم كالمهر لكونها شرطاً في التفتق والسبب الاول اقتضاها في الاصل على موضع الوفاق وليس فيها وصل البناء
من الادلة العقلية ما ينافي ذلك من جملها لا طامراً انتهى اقول فيها ان الاخبار التي اشرنا اليها اظهرت في ترتيب التفتق على جبر العقد
ما اشتمل عليه جملتها ما ذكرناه وما لم يذكر من قوله عليه السلام في الرواية على وجهها في غير جبر العقد لان التعليق على الوصف في
بالعلم وهو صحيح في الطلوع ونحو قوله من كان عند ما يرضى له بكها ويطعمها ما اقيم عليها واطعمها ما اقيم عليها واطعمها ما اقيم عليها فانه
بجبر العقد صدق انه عنده امره وبالجمل فلا لادلة الاخبار على ما ذكرناه اظهرت كما عرفت في دعواه انه لم يحصل اليه من الادلة العقلية ما
ينافي ذلك عجيبي من مثله ومن وافقنا على هذه المقالة وان غلب عليه وطاعة الشهرة فوقف بما قاله شيخنا الشهيد الثاني في كذا والمرح ان
نقل جميع ما ذكره في المقام بلفظ وان حاله في المقام ولا ينبغي ان التفتق لهما بالتقدم والتمكن مما عرفت لا يوجب قبل العقد
ولو فترد بعد التقدم طالب بالتفتق واختلف في انهما يجب قبل التقدم كالمهر التمكن لانه لا ادلة الشافعية على وجوبها للزوج من غير
تفتق بما ينافي ان التشؤ لما ثبت انه مانع من وجوب الاتفاق كما لشرط عدم ظهور ما مانع فاما في وجوبها لوجوبها لوجوبها لوجوبها
الحاصلة بالتقدم والتفتق والتشؤ وسقط لانتها يجب بالتقدم جبراً بل بالتمكن لان المهر يوجب التقدم لا وجوب عوضين مختلفين

هذا هو الحق في هذه المسألة
والصواب في هذا القول
والجواب في هذا السؤال
والرد في هذا الاعتراض
والبيان في هذا التوضيح
والإيضاح في هذا التفسير
والجواب في هذا السؤال
والرد في هذا الاعتراض
والبيان في هذا التوضيح
والإيضاح في هذا التفسير

ولان انتقد مجهولة البهلاء والمقدلة بحجب مالا يجهول ولا روى ان النبي صلى الله عليه واله قد روي وحل بعد ما بين ولم يتفق الا بعد ذلك
 وتقول صلى الله عليه واله لما اتوا الله في النساء فانهن عوا عندكم انتم من موهم ما في الله استماتتم فزوجهن بكلمة الله ولهن عليكم رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف ووجب لهن اذا كن عند الرجال وهو يدل على التمكن ولان الاصل بان الزنا من وجوب النفقة خرج منه حاله
 التمكن بالاجماع فيبقى الباقي على الاصل وفي جميع هذه الاذلة نظر لان عدم ايجاب النفقة ضمن مختلفين وعدم ايجابها مالا يجهول لا
 محرم مدعوى او مستبعد وقد دللنا الدليل على خلافها فان الايات الدالة على وجوب النفقة على الزوج من غير تقييد يدل على ان النفقة
 او وجوب النفقة على ذلك الوجوه ما نفع من ايجاب النفقة من مختلفين كما في شراء الدابة والمملوك فان النفقة بوجوب التمسك كالمرء وبغير
 الانفاق المجهول من غير شرط اجماع وعدم انفاق النبي صلى الله عليه واله قبل الدخول لو لم يدل على عدم الوجوب باسناد الدلائل و
 التمسك يدل على خلاف مطلوبه لان التمسك في قوله صلى الله عليه واله ولهن عليكم رزقهن على النساء المصدد بذكر من وهن عن الممتلكات و
 وصفهن بالوصف لا يدل على التمكن المدعى كونه شرطاً او مسبباً لان استحلال فرجهن يحصل مع التمكن التام وعدمه وانما احالة
 الزنا ما تملكون فانه مع عدم دليل ناقل عنه لكنه موجود هنا بالعموم الدالة على وجوب نفقة الا ذوات والاصل عدم التفصيل وعلى كل حال
 فالظاهر بان الاحتياط هو القول الثاني كما اشار اليه المحدثاتى وهو جند وجهه كالا يخفى عن القطع التمسك ولكنه قد اعاد الشبهة في المسئلة
 لم يصرح بالقضية بما قاله وفي قوله وكذا قول الحق في المتن ان ذلك يخص شرطه التمكن او سببه هو الاظهر بان الاحتياط يؤخذ بالتردد
 بل الحق قد صرح بما في قوله من عبارته بالتردد والتفصيل الاظهر بان الاحتياط لم يذكر ان الاظهر عند ذلك وبالجمله فالظاهر عندك هو القول الثاني فانه
 هو المتوعد بالادلة والنصوص وما عدل يحمل من الضعف والقصور ونفي البحث في المسئلة يتم برسمه فالدلائل قد صرحوا بانها تظهر فائدة
 الخلاف المذكورة في مواضع منها ما لو اختلف في التمكن بان ادعى المالك والذكر الزوج فان قلنا ان التمكن سبباً وشرطاً لقول قول الزوج
 على المدة التمسك بها مدعى ما يتالف الاصل وان قلنا انها تلحق بالنفقة والشروط ما كان القول قولها لان الاصل استمرارها ما ثبت بالقد
 وهو مدعى سقوطها بالشروط فله التمسك ومنها ما لو لم يطلبها الزوج بالتراف ولم تمنع هي منه ولا عرضت نفسها عليه ومضت لذلك مدة
 فان اعتبرنا التمكن فلا نفقة لما لا نعلم يحصل من جانبها التمكن قوله ولا فعل كما هو المفروض وان قلنا انها تلحق بالنفقة وسقطت بالشروط
 النفقة اذا لم يرض ان لم يقع من جانبها امتناع يتحقق به الشؤز اقول لا يخفى ما في كلامهم في هذا التمكن الذي ادعوا شرطاً او مسبباً في
 وجوب الانفاق من الاجمال وعدم ظهوره في شرطه عليه الخلاف في هذا الجمل فانه ان كان لعبارة عن ايجابها له في طلبه فليس فيها معنى
 اذا من غير فعل ولا توقف على زمان ولا مكان كما هو ظاهر من التحقيق المتقدم من طرفيها وبها وبغيرها فو حاصل في هذه النصوص
 المفروضة ولا ثالث لهما من المعنيين فانه متى لم يطلبها الزوج ولم يطلب الدخول بها وهي منطوية في ذلك فالتمكن حاصل وانما حصل
 التاخير بسبب الا ان قولوا بانها تلحق بالنفقة انما هو من طرفيها وبها وبغيرها وبها وبغيرها فو حاصل في هذه النصوص
 وبالجمله فان كلامهم في تحقيق معنى هذا التمكن الذي ادعوا غير منقطع ولا موجب كالا يخفى على المتأمل بل من الانصاف القاطنة لو كانت الزوج
 صغيرة هو جاعها فليس اقل لا نفقة لها الصدم تحقيق التمكن من جانبها من حيث عدم صلاحيتها لذلك عادة وقال ابن اديس اذا كانت
 الزوج صغيرة والزوج كبير وجب عليه نفقتها الموم وجوب النفقة على الزوج ودخوله مع العلم بها انها هذه ليست فاشترى او اجماع منقذ
 على وجوب النفقة على الزوجات واعرضه السيد السند في شرح قع فقال بغير نقل كلامه في شؤ ما اختلف من الموم نظرو في اجماع
 منع مع اذنه ينفق في وجوب النفقة التمكن لا يتحقق مع القصر انتهى اقول انا قوله ان في شؤ ما اذناه من الموم نظرو هو محل نظر لما عرف
 من الايات والاختبار الدالة على وجوب النفقة مع تحقق الزوجية من غير تقييد بالمال ولا زمان شبه ما اذناه عليه من انه قابل بشرطه التمكن في
 التمكن هنا غير حاصل فهو لا يورده عليه الا انه يمكن ان يجاب عنه بان التمكن الواجب على القول به انما هو من اهلته ذلك وان كان
 ظكلامهم الا انهم في ذلك حيث حكموا هذا بان العلة في عدم وجوب النفقة هو عدم التمكن من حيث صغر ما عدا ما قبلها وانما ذكرنا ان
 وكيف كان فقول ابن اديس هو الظاهر من الاخبار والمقدم المرب فيها وجوب الانفاق على حجة الزوجية بقول مطلق القاطنة لو كانت الزوج
 كبيرة والزوج صغير قال الشيخ في طو لا نفقة عليه وفي جملة من الاحتكام من ابن الجبلة والحقق في بيع ومرة في نفقة الشهيد الثاني وغيرهم بالظ
 انه لا وجوب قال في بيع امه لو كانت كبيرة والزوج صغير قال الشيخ لا نفقة لها وفيه اشكال مثناه بتحقيق التمكن من طرفيها والاشبه
 وجوب الانفاق انتهى واستشكل في شرح قع كلام الحق هنا قال وقول الشيخ مقبلة لانه الاصل ولا يخرج عنه اقول قد عرفت بما قد تناه
 من التحقيق ترعرع هذا الاصل وانما البناء عليه غير حقيق وقد نبهنا الخرج عنه وهو محمول الايات والاختبار المستنبضة فافظ هو ما ذهب اليه
 الجاعدا على ما اخبرناه في المسئلة من وجوب النفقة على غير حصول الزوجية وعدم ظهور الشؤز وظا ما على ما هو المثل من اشرط التمكن
 فالاذا المفروض والاصل عدم اشرط امر اخر في الوجوب وهو ما ذهب اليه الزوج للاستمتاع به ما عدا على ما ذهب اليه الشيخ بوجبه عليه نفقة في ذلك و
 اجاب عنه على انه من شؤه وصحته فيناه الاحكام الشرعية على مسلة من هذه الصل الاصلية والوجبهات العقلية مما اضطرت الاختار
 حان كما تقدم ذكره في غير موضع الزاخرة قالوا اذا عاب الزوج فان كان غيبك بعد ان حصل التمكن من الزوج وجب عليه النفقة
 واستمر عليه مدة غيبته وان كان غيبك قبل التمكن فان كفتنا بالنفقة وجب لنا الشؤز ما اضافنا لكم كل حيث لم يثبت الشؤز وان
 اعتبرنا التمكن في الوجوب بشرطاً او مسبباً فلا نفقة لها فلو حضرت في هذه الصورة عند الحاكم وبذلك التمسك والاطاعة لوجهه اعلم بذلك
 فان وصل اليها وجبت النفقة وان لم يصل فادامه فان لم يكن الوصول في البها عاده فرض لها الحاكم النفقة في ماله لان الامتناع

وقد روي في الجواب والتمسك في قوله صلى الله عليه واله ولهن عليكم رزقهن على النساء المصدد بذكر من وهن عن الممتلكات و

وقد روي في الجواب والتمسك في قوله صلى الله عليه واله ولهن عليكم رزقهن على النساء المصدد بذكر من وهن عن الممتلكات و

وقد روي في الجواب والتمسك في قوله صلى الله عليه واله ولهن عليكم رزقهن على النساء المصدد بذكر من وهن عن الممتلكات و

وقد روي في الجواب والتمسك في قوله صلى الله عليه واله ولهن عليكم رزقهن على النساء المصدد بذكر من وهن عن الممتلكات و

الاقتضاء للشؤز والنفقة

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

لا تتركها عليه وحدها بل ادع على عدم الاتفاق على ما اذا لم تكن معصية جارية

وحيثما كان الكسوة باخلاص الفصول والبلدان في الحر والبر في شتاء وزيادة الحشو والقطن ونحوه ويرجع في حبس القطن
والكان والحمر في عادة أمثالها وكذا يجب في الصبغ الثياب باللائحة من الكان والحمر ونحوه مما يعتاد ويصير مع ذلك من الثياب
زيادة على ثياب البدن إذا كان من أهل الجبل ولو كانت البلاد باردة ولم يستغن بالثياب عن الوحد وجب لهم الحطب في قطن الجبل
يجب عليهم مراعاة ما يضرش على الأرض من البساتين والصبر والمخس والتطعم الحقة واللحاف بما يليق بها عادة حسب الفضول وقد عدا القطن
في مثل الثياب ابتداء كثيرة بحسب ما اتفق عليه عندهم من خبره ما يستر في العادة لا مثالا في بلد ما في كل بلد ما ينسب إليه المستعمل الزاوي
وهو يضمن حكمه أحدهما لا خلاف بين المتأخرين أن تزجبه مثل ذلك فقصره معهما مع التمكن فلو منها وانقضى اليوم أو الأيام وجب قضاءها
قال في ذلك لما كان المقصود من التقصير القيام بما جازها وما دخلها كونها محبوسة لا جازها من بلدهم فلو ما فوا ولا وثوق بأشياء
الشرايط في نية الزمان والحاجة في غير ذلك فوجب دفعها كل يوم إذا طلع الفجر ولا يلزمها الصبر إلى الليل البهيم في وجب تقصير
الحاجة لا تهاجمها إلى الطن والجر إذا أوجب عليه دفعه ونحوه وموتها أصلا لا على المأكول عملا بالعادة فلو لم يسل أول النهار لم
نكته الحاجة ولو منها من التقصير في تقصير اليوم ممكنة استقر ذلك اليوم في ذلك لأن تقصير الزوجة الصانع في مقابلته الاستماع فخصه
بمنزلة الذين وكذا تقصير الأيام المستعدة إذا مضى ولم يبق عليها التفتت أقول لا عرف لما ذكره من هذا التقصير نصا في أخلاقه ولا دليلا
صالحا فان الظاهر من الأخبار المتقدمة منها صحة ما ذهبنا إليه من أن الواجب شرعا أنما هو على المأكول لا الجسد أماله مما يحتاج إلى علاج
ومن أوله واستداده فالوجوب لما ذكره في العادة مردود بان ذلك إنما هو من حيث الساحة والتمريض وعدم المضائق في الحقوق الشرعية
التي هي من العادة التي قاضيه بتكليفه في خدمة البيت بما لا يجب عليها من غير ما يلزمه من غير غسل ثيابها ورواها ونحو ذلك
وبالمجمل فان الظاهر أن الواجب شرعا لما أضافه من كل يوم في كلفه من خبره ونحوه مما هو عليه في تطبيق عليه حديث الميتر
الظاهر من الأخبار السابقة من قوله في بعضها وفي غيرها لا يخلو ذلك والتكليف بما زاد مما ذكره هو غير ذلك مما يحتاج إلى دليل والتكليف بقصته
العادة بين الناس قد عرفت أنه غير حال من وصية التكليف والالتباس إلا أن الظاهر أن ما ذكرناه مما يكبر صدق بعض الظاهر في
المقام لا في المناصب القهري في الأحكام وكل ما خلق له من مذكر من قضاء التقصير لو أورد فيها من وقها لا يرب في هذا ذكر ثم أتوا في
الآية ثم استحقاق الزوجة المونة على وجه التملك لا مائة لأن الانتفاع لا يترتب إلا مع ذهاب عنه وكذا حكم كل ما يملك من المنة التملك
والكسوة والضاحون والطاهر ونحو ذلك فإذا دخل إليها ملكة تقصير اليوم وقصته من بين التصرف فيه أو في بعضه واستغناء بعضه
وجيبه والاختلاف على نفسه ما من مالها كما تجوز في جهات أموالها انتهى أقول وبذلك عليه قوله عليه السلام في حصة ثيابها المستعدة وقدر
لكل إنسان منهم قوت يومان شاء أكله وانشاء وهدى وان شاء صدق به وثابها ما قد اختلف الاختلاف كون الكسوة مملوكا أو مائة
بالأول قال الشيخ في طو الحق ومعه غير جرد والفتاوى خبره في قوله في شجنا الشهيد الثاني في حقه والذوق قد مر في بيان صحيح من قال
بالأول بقوله ثم وعلى المولود كزفتين وكسوته والتكريب فيها أنه عطفها على الزدق فيكون الواجب فيها واحد الاقضاء والنفقة
التكليف في جميع الأحكام وجميع الوجوه سلمنا لكن السبر الاشتراك في الحكم المذكور دون صفته فكيف يمكن الاستحقاق فامر آخر خارج عن حكم
الحكم من الجائز أن يهدى بقوله وكسوته من جعله من مكسوته وهو يهدى بالامتناع واما الخبر فمقتضى النظر عن استداده يجوز أن يكون للأمة
للاستحقاق لا الملك أو الاختصاص بل هو الأصل فيها كما حققه جماعة وما يتحققان بالامتناع قول والمسئلة عند محل توقفها
لعدم النص القاطع لمائة القليل والقال والركون هذه التعليلات المذكورة في كلامهم في الجارية على رؤس قدامهم في تأسيس الضمان
الشريعة جازقة محضه ثم إنهم ذكروا بناء على قولهم المذكورين فروغا يظهر فيها الخلاف منها ما هو دفع إليها كسوة لمدة جرت العادة بقاها
إنها قلعت في هذا ما قلعت في مدة من غير تصغير فعل القول بالتمليك لا يجب عليه إبداء ما قالوا ولو ألقها بنفسها فلا إبداء على القولين لأنه
على الامتناع لم يرد فيها ضمانا فكانت لها المدة أو ما على الملك فخطبنا تقدم ومنها أن تقصد المدة والكسوة باقية لرفقها بها ضلها كسوة آخر
على الأول وهو التمسك به في جميع الحالات لأن ملكها لها من رتب على المدة للخدمة لها كما لو استغنى من طعام يومها وعلى الثاني لا يرد في حقه
ببعض ما عداها ومنها ما هو ما شاء المدة أو ما شاء من أطعمتها والكسوة بالتمسك لا يرد في المدة التي فصلها فاضل القول بالامتناع تسرد مملوكا
وعلى القول بالتمليك قال في ذلك بمقتضى قولنا ذلك في الاستدلال مملوكا لأنه أعطاه المدة المستقبل وهو غير واجب كما لو أعطاه ما تقصير
أيام وهو الذي جزم به بعضنا بأنه وعد ملان تلك المدة بالنسبة إلى الكسوة كالنوم بالنسبة إلى التقصير لا تسرد ولو وقع ذلك في أثناء النهار وضاع
إذا لم يكن لها صان الكسوة وبنا على القول الأول كالتقصر على الامتناع لا يصير دينا ومنها أنه لا يجوز له أخذ المدفوع إليها ويطلبها غيرها
على القول بالامتناع وعلى القول بالتمليك لا يجوز ذلك إلا بربها أو ما منها أنه لا يرضى لها بيع المأخوذ ولا التصرف فيه بغير اللبس إن قلنا
بالامتناع وبصرف على القول بالتمليك وإن لم ينفذ غرض الرزق من الكسوة والقيل ومنها جواز إعطائها الكسوة بالأمانة والأمانة على
تقدير القول بالتمليك دون القول بالامتناع ولو تلفت المسفارة فضا من على الرزق المسئلة الخاصة قد مر من قبض الاخطاب
بأنه إذا اعتد الناس أنها حامل صرف إليها التقصير بما هو ما كان يتبين الجمل والألا مسجود ومقتضى هذا الكلام وجوب التقصير بمجرد دعائها
وان لم يتبين وأن يفتن محله لك قيل وقد عرفت أن الجمل في ابتداءه لا يظهر إلا لها قبل قولها فيه كما قبل في الجهر والمدة لا أن يجتمع من الأمور

وحجرة وبنت فليجئ بها الدار والحجرة لا يسكن منها غير ما في دار واحدة بدون وضاعا لكن لو كان في دار حجرة صغيرة المرفق فلا يسكن
وكذا لو سكن واحدة في العلو واحدة في السفل والمرفق متميزة ولا تجمع بين القصرين ولا بين المدة وغير ما في بيت واحد مطلقا إلا بالبناء
الراجع قالوا في الكسوة باختلاف الفصول والبلدان في الحر والبر في شتاء وزيادة الحشو والقطن ونحوه ويرجع في حبس القطن
والكان والحمر في عادة أمثالها وكذا يجب في الصبغ الثياب باللائحة من الكان والحمر ونحوه مما يعتاد ويصير مع ذلك من الثياب
زيادة على ثياب البدن إذا كان من أهل الجبل ولو كانت البلاد باردة ولم يستغن بالثياب عن الوحد وجب لهم الحطب في قطن الجبل
يجب عليهم مراعاة ما يضرش على الأرض من البساتين والصبر والمخس والتطعم الحقة واللحاف بما يليق بها عادة حسب الفضول وقد عدا القطن
في مثل الثياب ابتداء كثيرة بحسب ما اتفق عليه عندهم من خبره ما يستر في العادة لا مثالا في بلد ما في كل بلد ما ينسب إليه المستعمل الزاوي
وهو يضمن حكمه أحدهما لا خلاف بين المتأخرين أن تزجبه مثل ذلك فقصره معهما مع التمكن فلو منها وانقضى اليوم أو الأيام وجب قضاءها
قال في ذلك لما كان المقصود من التقصير القيام بما جازها وما دخلها كونها محبوسة لا جازها من بلدهم فلو ما فوا ولا وثوق بأشياء
الشرايط في نية الزمان والحاجة في غير ذلك فوجب دفعها كل يوم إذا طلع الفجر ولا يلزمها الصبر إلى الليل البهيم في وجب تقصير
الحاجة لا تهاجمها إلى الطن والجر إذا أوجب عليه دفعه ونحوه وموتها أصلا لا على المأكول عملا بالعادة فلو لم يسل أول النهار لم
نكته الحاجة ولو منها من التقصير في تقصير اليوم ممكنة استقر ذلك اليوم في ذلك لأن تقصير الزوجة الصانع في مقابلته الاستماع فخصه
بمنزلة الذين وكذا تقصير الأيام المستعدة إذا مضى ولم يبق عليها التفتت أقول لا عرف لما ذكره من هذا التقصير نصا في أخلاقه ولا دليلا
صالحا فان الظاهر من الأخبار المتقدمة منها صحة ما ذهبنا إليه من أن الواجب شرعا أنما هو على المأكول لا الجسد أماله مما يحتاج إلى علاج
ومن أوله واستداده فالوجوب لما ذكره في العادة مردود بان ذلك إنما هو من حيث الساحة والتمريض وعدم المضائق في الحقوق الشرعية
التي هي من العادة التي قاضيه بتكليفه في خدمة البيت بما لا يجب عليها من غير ما يلزمه من غير غسل ثيابها ورواها ونحو ذلك
وبالمجمل فان الظاهر أن الواجب شرعا لما أضافه من كل يوم في كلفه من خبره ونحوه مما هو عليه في تطبيق عليه حديث الميتر
الظاهر من الأخبار السابقة من قوله في بعضها وفي غيرها لا يخلو ذلك والتكليف بما زاد مما ذكره هو غير ذلك مما يحتاج إلى دليل والتكليف بقصته
العادة بين الناس قد عرفت أنه غير حال من وصية التكليف والالتباس إلا أن الظاهر أن ما ذكرناه مما يكبر صدق بعض الظاهر في
المقام لا في المناصب القهري في الأحكام وكل ما خلق له من مذكر من قضاء التقصير لو أورد فيها من وقها لا يرب في هذا ذكر ثم أتوا في
الآية ثم استحقاق الزوجة المونة على وجه التملك لا مائة لأن الانتفاع لا يترتب إلا مع ذهاب عنه وكذا حكم كل ما يملك من المنة التملك
والكسوة والضاحون والطاهر ونحو ذلك فإذا دخل إليها ملكة تقصير اليوم وقصته من بين التصرف فيه أو في بعضه واستغناء بعضه
وجيبه والاختلاف على نفسه ما من مالها كما تجوز في جهات أموالها انتهى أقول وبذلك عليه قوله عليه السلام في حصة ثيابها المستعدة وقدر
لكل إنسان منهم قوت يومان شاء أكله وانشاء وهدى وان شاء صدق به وثابها ما قد اختلف الاختلاف كون الكسوة مملوكا أو مائة
بالأول قال الشيخ في طو الحق ومعه غير جرد والفتاوى خبره في قوله في شجنا الشهيد الثاني في حقه والذوق قد مر في بيان صحيح من قال
بالأول بقوله ثم وعلى المولود كزفتين وكسوته والتكريب فيها أنه عطفها على الزدق فيكون الواجب فيها واحد الاقضاء والنفقة
التكليف في جميع الأحكام وجميع الوجوه سلمنا لكن السبر الاشتراك في الحكم المذكور دون صفته فكيف يمكن الاستحقاق فامر آخر خارج عن حكم
الحكم من الجائز أن يهدى بقوله وكسوته من جعله من مكسوته وهو يهدى بالامتناع واما الخبر فمقتضى النظر عن استداده يجوز أن يكون للأمة
للاستحقاق لا الملك أو الاختصاص بل هو الأصل فيها كما حققه جماعة وما يتحققان بالامتناع قول والمسئلة عند محل توقفها
لعدم النص القاطع لمائة القليل والقال والركون هذه التعليلات المذكورة في كلامهم في الجارية على رؤس قدامهم في تأسيس الضمان
الشريعة جازقة محضه ثم إنهم ذكروا بناء على قولهم المذكورين فروغا يظهر فيها الخلاف منها ما هو دفع إليها كسوة لمدة جرت العادة بقاها
إنها قلعت في هذا ما قلعت في مدة من غير تصغير فعل القول بالتمليك لا يجب عليه إبداء ما قالوا ولو ألقها بنفسها فلا إبداء على القولين لأنه
على الامتناع لم يرد فيها ضمانا فكانت لها المدة أو ما على الملك فخطبنا تقدم ومنها أن تقصد المدة والكسوة باقية لرفقها بها ضلها كسوة آخر
على الأول وهو التمسك به في جميع الحالات لأن ملكها لها من رتب على المدة للخدمة لها كما لو استغنى من طعام يومها وعلى الثاني لا يرد في حقه
ببعض ما عداها ومنها ما هو ما شاء المدة أو ما شاء من أطعمتها والكسوة بالتمسك لا يرد في المدة التي فصلها فاضل القول بالامتناع تسرد مملوكا
وعلى القول بالتمليك قال في ذلك بمقتضى قولنا ذلك في الاستدلال مملوكا لأنه أعطاه المدة المستقبل وهو غير واجب كما لو أعطاه ما تقصير
أيام وهو الذي جزم به بعضنا بأنه وعد ملان تلك المدة بالنسبة إلى الكسوة كالنوم بالنسبة إلى التقصير لا تسرد ولو وقع ذلك في أثناء النهار وضاع
إذا لم يكن لها صان الكسوة وبنا على القول الأول كالتقصر على الامتناع لا يصير دينا ومنها أنه لا يجوز له أخذ المدفوع إليها ويطلبها غيرها
على القول بالامتناع وعلى القول بالتمليك لا يجوز ذلك إلا بربها أو ما منها أنه لا يرضى لها بيع المأخوذ ولا التصرف فيه بغير اللبس إن قلنا
بالامتناع وبصرف على القول بالتمليك وإن لم ينفذ غرض الرزق من الكسوة والقيل ومنها جواز إعطائها الكسوة بالأمانة والأمانة على
تقدير القول بالتمليك دون القول بالامتناع ولو تلفت المسفارة فضا من على الرزق المسئلة الخاصة قد مر من قبض الاخطاب
بأنه إذا اعتد الناس أنها حامل صرف إليها التقصير بما هو ما كان يتبين الجمل والألا مسجود ومقتضى هذا الكلام وجوب التقصير بمجرد دعائها
وان لم يتبين وأن يفتن محله لك قيل وقد عرفت أن الجمل في ابتداءه لا يظهر إلا لها قبل قولها فيه كما قبل في الجهر والمدة لا أن يجتمع من الأمور

وحيثما كان الكسوة باخلاص الفصول والبلدان في الحر والبر في شتاء وزيادة الحشو والقطن ونحوه ويرجع في حبس القطن
والكان والحمر في عادة أمثالها وكذا يجب في الصبغ الثياب باللائحة من الكان والحمر ونحوه مما يعتاد ويصير مع ذلك من الثياب
زيادة على ثياب البدن إذا كان من أهل الجبل ولو كانت البلاد باردة ولم يستغن بالثياب عن الوحد وجب لهم الحطب في قطن الجبل
يجب عليهم مراعاة ما يضرش على الأرض من البساتين والصبر والمخس والتطعم الحقة واللحاف بما يليق بها عادة حسب الفضول وقد عدا القطن
في مثل الثياب ابتداء كثيرة بحسب ما اتفق عليه عندهم من خبره ما يستر في العادة لا مثالا في بلد ما في كل بلد ما ينسب إليه المستعمل الزاوي
وهو يضمن حكمه أحدهما لا خلاف بين المتأخرين أن تزجبه مثل ذلك فقصره معهما مع التمكن فلو منها وانقضى اليوم أو الأيام وجب قضاءها
قال في ذلك لما كان المقصود من التقصير القيام بما جازها وما دخلها كونها محبوسة لا جازها من بلدهم فلو ما فوا ولا وثوق بأشياء
الشرايط في نية الزمان والحاجة في غير ذلك فوجب دفعها كل يوم إذا طلع الفجر ولا يلزمها الصبر إلى الليل البهيم في وجب تقصير
الحاجة لا تهاجمها إلى الطن والجر إذا أوجب عليه دفعه ونحوه وموتها أصلا لا على المأكول عملا بالعادة فلو لم يسل أول النهار لم
نكته الحاجة ولو منها من التقصير في تقصير اليوم ممكنة استقر ذلك اليوم في ذلك لأن تقصير الزوجة الصانع في مقابلته الاستماع فخصه
بمنزلة الذين وكذا تقصير الأيام المستعدة إذا مضى ولم يبق عليها التفتت أقول لا عرف لما ذكره من هذا التقصير نصا في أخلاقه ولا دليلا
صالحا فان الظاهر من الأخبار المتقدمة منها صحة ما ذهبنا إليه من أن الواجب شرعا أنما هو على المأكول لا الجسد أماله مما يحتاج إلى علاج
ومن أوله واستداده فالوجوب لما ذكره في العادة مردود بان ذلك إنما هو من حيث الساحة والتمريض وعدم المضائق في الحقوق الشرعية
التي هي من العادة التي قاضيه بتكليفه في خدمة البيت بما لا يجب عليها من غير ما يلزمه من غير غسل ثيابها ورواها ونحو ذلك
وبالمجمل فان الظاهر أن الواجب شرعا لما أضافه من كل يوم في كلفه من خبره ونحوه مما هو عليه في تطبيق عليه حديث الميتر
الظاهر من الأخبار السابقة من قوله في بعضها وفي غيرها لا يخلو ذلك والتكليف بما زاد مما ذكره هو غير ذلك مما يحتاج إلى دليل والتكليف بقصته
العادة بين الناس قد عرفت أنه غير حال من وصية التكليف والالتباس إلا أن الظاهر أن ما ذكرناه مما يكبر صدق بعض الظاهر في
المقام لا في المناصب القهري في الأحكام وكل ما خلق له من مذكر من قضاء التقصير لو أورد فيها من وقها لا يرب في هذا ذكر ثم أتوا في
الآية ثم استحقاق الزوجة المونة على وجه التملك لا مائة لأن الانتفاع لا يترتب إلا مع ذهاب عنه وكذا حكم كل ما يملك من المنة التملك
والكسوة والضاحون والطاهر ونحو ذلك فإذا دخل إليها ملكة تقصير اليوم وقصته من بين التصرف فيه أو في بعضه واستغناء بعضه
وجيبه والاختلاف على نفسه ما من مالها كما تجوز في جهات أموالها انتهى أقول وبذلك عليه قوله عليه السلام في حصة ثيابها المستعدة وقدر
لكل إنسان منهم قوت يومان شاء أكله وانشاء وهدى وان شاء صدق به وثابها ما قد اختلف الاختلاف كون الكسوة مملوكا أو مائة
بالأول قال الشيخ في طو الحق ومعه غير جرد والفتاوى خبره في قوله في شجنا الشهيد الثاني في حقه والذوق قد مر في بيان صحيح من قال
بالأول بقوله ثم وعلى المولود كزفتين وكسوته والتكريب فيها أنه عطفها على الزدق فيكون الواجب فيها واحد الاقضاء والنفقة
التكليف في جميع الأحكام وجميع الوجوه سلمنا لكن السبر الاشتراك في الحكم المذكور دون صفته فكيف يمكن الاستحقاق فامر آخر خارج عن حكم
الحكم من الجائز أن يهدى بقوله وكسوته من جعله من مكسوته وهو يهدى بالامتناع واما الخبر فمقتضى النظر عن استداده يجوز أن يكون للأمة
للاستحقاق لا الملك أو الاختصاص بل هو الأصل فيها كما حققه جماعة وما يتحققان بالامتناع قول والمسئلة عند محل توقفها
لعدم النص القاطع لمائة القليل والقال والركون هذه التعليلات المذكورة في كلامهم في الجارية على رؤس قدامهم في تأسيس الضمان
الشريعة جازقة محضه ثم إنهم ذكروا بناء على قولهم المذكورين فروغا يظهر فيها الخلاف منها ما هو دفع إليها كسوة لمدة جرت العادة بقاها
إنها قلعت في هذا ما قلعت في مدة من غير تصغير فعل القول بالتمليك لا يجب عليه إبداء ما قالوا ولو ألقها بنفسها فلا إبداء على القولين لأنه
على الامتناع لم يرد فيها ضمانا فكانت لها المدة أو ما على الملك فخطبنا تقدم ومنها أن تقصد المدة والكسوة باقية لرفقها بها ضلها كسوة آخر
على الأول وهو التمسك به في جميع الحالات لأن ملكها لها من رتب على المدة للخدمة لها كما لو استغنى من طعام يومها وعلى الثاني لا يرد في حقه
ببعض ما عداها ومنها ما هو ما شاء المدة أو ما شاء من أطعمتها والكسوة بالتمسك لا يرد في المدة التي فصلها فاضل القول بالامتناع تسرد مملوكا
وعلى القول بالتمليك قال في ذلك بمقتضى قولنا ذلك في الاستدلال مملوكا لأنه أعطاه المدة المستقبل وهو غير واجب كما لو أعطاه ما تقصير
أيام وهو الذي جزم به بعضنا بأنه وعد ملان تلك المدة بالنسبة إلى الكسوة كالنوم بالنسبة إلى التقصير لا تسرد ولو وقع ذلك في أثناء النهار وضاع
إذا لم يكن لها صان الكسوة وبنا على القول الأول كالتقصر على الامتناع لا يصير دينا ومنها أنه لا يجوز له أخذ المدفوع إليها ويطلبها غيرها
على القول بالامتناع وعلى القول بالتمليك لا يجوز ذلك إلا بربها أو ما منها أنه لا يرضى لها بيع المأخوذ ولا التصرف فيه بغير اللبس إن قلنا
بالامتناع وبصرف على القول بالتمليك وإن لم ينفذ غرض الرزق من الكسوة والقيل ومنها جواز إعطائها الكسوة بالأمانة والأمانة على
تقدير القول بالتمليك دون القول بالامتناع ولو تلفت المسفارة فضا من على الرزق المسئلة الخاصة قد مر من قبض الاخطاب
بأنه إذا اعتد الناس أنها حامل صرف إليها التقصير بما هو ما كان يتبين الجمل والألا مسجود ومقتضى هذا الكلام وجوب التقصير بمجرد دعائها
وان لم يتبين وأن يفتن محله لك قيل وقد عرفت أن الجمل في ابتداءه لا يظهر إلا لها قبل قولها فيه كما قبل في الجهر والمدة لا أن يجتمع من الأمور

النكاح

في حق من لا يملك الأمر قبلها أو يملكه فان في ذلك مجتاهدين الحقين وحق الزوج على تقدير عدم ظهور ذلك للغير بالرجوع عليها وفي النكاح
 الحان تحقيقها مع حاجتها الى النفقة وعدم وجوب قضاءها لو قلنا ان النفقة للحمل لان نفقة الاقارب لا تقضى وتقل عن الشيخ في ط
 انما وجوبها لانطلاق على ظهور الحمل وعن بتر في بتره على شرطه على شهادة اربع من القوابل وهو ما اختلفوا في ذلك قال لان وجوبها لانفاق
 على الزوج انقطع بالطلاق البائن وجوبها بشرط الحمل والاصل عدمه لان تحقيق وحكم الزوج به في الابداء ظني والفقن قد يكون
 ولانه قد قال وان كن اولاد حمل فاقضوا عليهم حتى يضمن حملهم بشرط في الانفاق عليهم كونهم اولاد حمل وهذا الصنف لا يتحقق بحجبه الله
 انهم اقرب والمسلم لما عرف من مقابل هذه التعليلات في المقام وعدم النقص الواضح عنهم حمل توقفا مشكالا وما ذكره في ذلك فجد
 الا انه يمكن تخصيصه بما تقدم اولا من التعليلات ثم انه على تقدير وجوب الانفاق عليها بمجرد دخولها في نكاحها فلا يحل لها ان تنكح غيره خلافا
 او عتقا لانه في ذلك من وجوبها انما استولت على مال الغير بسبب لم يثبت في نفس الامر وانما حكم به القادر لتسديد ثبات وجوبها قطعا
 فلو عرفت ان الوضع لزيم الاستدراج كما قرئناه فيمنع من التحسين بالدفع اليها بجهل ومن حيث عدم ثبوت استحقاق الرجوع عليها الا ان الاول لا يخ
 من قوة انتهى المسئلة الشارحة الله بين الرجل والمرأة لا نفقة للبائن الا المطلقة والحامل لان ما قبلها النفقة منحصرة في الثلثة للنفقة
 ذكرها الله احدها الزوجية والبائن لغيره زوجة فمرد الشبهة خرج من ذلك بالنقص والاعتاج الحامل المطلقة فيبقى ما عداها على حكم الاول
 وقيل بوجوب النفقة على البائن بغير الطلاق اذا كانت حاملا منظر الى ان وجوب النفقة على المطلقة الحامل لا يحل الحمل من حيث كونه ولذا
 للنفق لا لاحلها وهذه الصلة موجودة في الحامل من غير الطلاق وذلك لانه في حق الحامل من نكاح فاسد ككاح النكاح مع الحمل عتقا
 بصوم الاختيار لا الدلالة على وجوب الانفاق على الحامل لانه لا يرد في وقت الاول فيجب على العمل بالقياس والاداء لا يرد من جهة الحامل المطلقة ومع
 ذلك فكون النفقة للحمل غير معلوم وانما المعلوم انها الحامل وان كان ذلك بسببه وانما الاختيار القادر على الشيخ عمومها وذكرها في غيرها وكما
 مقبلة بالطلاق الا انما يرد من غير غير في حصرها على ما قال الحامل احلها ان نفق عليها وعليها نفقة بالمعروف حتى نفق عليها فانه
 مثلهما باطلا فاما المطلقة لكانت من النفقة المستند بحجبه من قبل فانه مشروط بين النفقة وغيرها ويمكن حملها على المطلقة حيث وجبت قبل
 بنفسها فلو ثبت انها الحمل لكانت من النفقة المستند بحجبه من قبل فانه مشروط بين النفقة وغيرها ويمكن حملها على المطلقة حيث وجبت قبل
 مرجح الكلام في هذا المقام الى الخلاف المتقدم فان النفقة مل للحامل والحمل وقد قدمنا في تلك المسئلة ان ظاهره في ذلك هو الوصف
 حيث اقصر على نقل القولين ولا يلزم له من غير شيء منها وما هو ظاهره من كونها الحامل والنفقة من غير نفقة الرجوع في ذلك الى الاجبا
 فان المسئلة من اكثرها مكون مؤداهما المطلقة كما هو موطن الاكثر وليس فيها ما يوجبها في ذلك الا اطلاق نفقة من غير نفقة رجوعا وهو محمول على
 ما دل عليه غيرهما من التقييد للمطلقة لانه هو المقدر في النكاح المتكرر وقضية الجمع بين الاخبار في ذلك لا يوافقنا في النفقة المذكورة باشرائه
 مجازين قبحا كونه في هذا الكتاب في غير موضع وقد بينا على انه غلط محض كما اعرفت به بطلان ما يتبعه في شرح فتح المطلب **المطلب الثاني**
 في نفقة الاقارب والكلام في ما قبله يقع في مواضع الاول المفهوم من كلام الاقارب ان نفقة الاقارب على نفقة مقدمة على غيره
 من زوجة او غيرها من الاباء والاولاد بل على جميع الحقوق من الدين وغيره ما ولا اشكال فيه ونفقة الزوجية مقدمة على نفقة الاقارب
 قال الشهاب في شرح فتح هذا الحكم مقطوع به في كلام الاقارب ووافق واستدلوا على ذلك بان نفقة الزوجية
 على وجه المساواة في مقابل الاستمتاع بخلاف نفقة الاقارب فانها انما وجبت لمجرد النكاح وما كان وجوبه على المساواة اقوى مما وجب
 على غيرها من المساواة ولهذا لا تقضى نفقة الزوجية منها ولا بمقتضى ان بخلاف نفقة الاقارب اقوى المفهوم من الاخبار وجوب النفقة للجمع
 وقضية الاشراف في وجوب نفقة الجمع في ذلك من غير تقديم بعض على بعض وعبر قوة النفقة على الزوجية وانما اقوى هذه الوجوه
 المذكورة لا يصلح لنا من حيث شرع كما عرفت في غير موضع مما تقدم ولذا يصح من الاخبار هنا ما رواه الكليني في الصحيح والحسن عن
 حميد بن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من الله اجمع عليه ويطرأ نفقة فقال الولدان والولد والزوج وروى الشيخ في الصحيح والصندوق
 في قبلة الفقيه عن محمد بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت من الله اجمع عليه قال قلت من الله اجمع عليه قال قلت من الله اجمع عليه
 فربما يترتب على ذلك ان الولدان والولد والزوج وروى في رواية والنفقة من الله اجمع عليه قال قلت من الله اجمع عليه قال قلت من الله اجمع عليه
 ومحمل ان يكون من كلام الصندوق وعن جميل بن الفضل عن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يجرى الرجل الا على نفقة الابوين والولد قلت
 لجميل والمزني قال روى بعض خطباءنا وهو عيسى بن عبيد بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام انه اذا كانا ابوا له عونا وحماها ما جهم
 عليها فانما سموا اطلاقها قال قلت لجميل هل يجرى على نفقة الاخوات ذلك خلافا لروايتهم والمرا من الخبر المذكور انه يجرى على نفقة الزوجين
 والولد والارثان من غير ان الانفاق عليها وبين خلافها او ما ذكرنا في النسبة الى الاخوات فالمراد ان نفقة الحامل لا يكون ذلك خلافا
 على النصوص حيث ان ظاهرها ما شرع الله في الزوجين والزوجية وهذه الاخبار كما ترى ظاهرة في انما ذكرنا من اشراف الجمع في الوجوه فخرج
 منها على بعض النقص فيحتاج الى دليل من النصوص المسئلة لا يخفى من الاشكال لان الخروج عما مر من الانفاق عليه مشكوك فيما جهم
 من غير دليل اشكل القائل لا خلاف في الاشكال في وجوب النفقة على الابوين وان اقضوا والاولاد وان اقضوا ولم يظهر من احدهم
 الا على خلاف ذلك ولا لا ما يرد في من تردد الحق في حق وقم انه جرد في ذلك الحكم المذكور ووافق القول المذكور قال الشهاب في شرح
 فتح الجمع الصلوات كافة على وجوب النفقة على الابوين والاولاد لان قال وفل ينفق الزوج على من عدا من الاباء والارثان ومن قبل من الاولاد
 الله بين الاختصاصات بل لم اقفه على مخالفه وتردد من المصنف وكان منشا التردد من ذلك في صدق الاباء والارثان والاولاد

في حق من لا يملك الأمر قبلها أو يملكه فان في ذلك مجتاهدين الحقين وحق الزوج على تقدير عدم ظهور ذلك للغير بالرجوع عليها وفي النكاح

في حق من لا يملك الأمر قبلها أو يملكه فان في ذلك مجتاهدين الحقين وحق الزوج على تقدير عدم ظهور ذلك للغير بالرجوع عليها وفي النكاح

وابن ابي عمير

وقال ابن ابي عمير

نفقة لا يختص

هذا هو الوجه الثاني في وجوب النفقة على الزوج

هذا هو الوجه الثالث في وجوب النفقة على الزوج

هذا هو الوجه الرابع في وجوب النفقة على الزوج

على من علا أو غفل منهم بطريق الحقيقة وهو على ما كان الأقرب وجوب النفقة على الجميع انتهى ونحو ذلك ما صرح به في الآيات
وقد تقدم تحقيق القول في هذه المسئلة أعني إطلاق الأب على من علا أو غفل في مواضع ولا يتأخر في كتاب النفس وأوصفتنا
بالأدلة والبراهين الشاطبة ان الإطلاق المذكور حقيقة في الموضوعين بما لا يفسد من الناظر المنصف شك في البرهان ولا يخفى ان الحكم
هو لا الشايعين من صدق الإطلاق حقيقة بوجوب الإطلاق في هذه المسئلة على من علا من الآباء ومغل من الأبناء لا في من علا من
مناقصه لان الوجوب مترتب على الصدق حقيقة وهم لا يقولون به والفرق بين هذا الموضوع وتلك المواضع للنفقة غير قابل للمزج
كلامهم منها هو صدق ما ذكرناه ولكن لا يعرف لهم وجه صدق ما خرج عما حكوا في الآية من اجتماع هذا على العموم وظاهره في ذلك ان
مرتد طاعما هو لا يثبت له حق قال تعالى لا نفق على القاتل من أجل ما بلغه من ذنوبه وما هو أثار قد ذل له لضعف الدليل ومن أصول دينه انه لا يثبت له حق
الاجماع هذا الخبر كما ثبت عليه في مقدمة العشر وهو لا يثبت له حق منصف انتهى أقول قد اصاب بما افادوا ولكنه قد عطف نفسه في ذلك في غير
موضع كما لا يخفى على من درس كلامه ونسج كما به وكيف كان فالحكم على ما اخبرنا به الله سبحانه ووضح لا شك فيه ولا ريب من غير ما عدا من
ذكرنا من الآيات فصدق صرح الاصح بان لا يثبت النفقة عليهم بل في حصة ولا يثبت اذا كان وادنا ونقل مرة في عقد قوله بوجوب النفقة على الوارث
واستدركه هذا القول في الشرح مع انه على ما نقل عن في ما قطع باختصاصها بالعمومين واستند وجوبها للوارث الى الرواية وحملها على
الاستصحاب او انكره من ثاخر عند الوقوف على هذه الآية أقول يمكن ان يكون الزايد المذكور في ما رواه الشيخ في بعض عتبات عن أبي
عبد الله عليه السلام قال لا امر بالمعروف على من يثبتهم فقال خذوا نفقة اقرب الناس اليه من الشبهة كما بكل مبرأه وقد حكاهما ما تقدم في آخر
حيث محمد عليه السلام يروى ان صاحب القصر والشيخ في الاستصحاب حملها على الاستصحاب وعلى ما اذا لم يكن وارثا غير مانع من كل واحد منهما ما قد
صاحبه ولم يكن هناك من هو وارثه من هذه النفقة بل لا ذكر من يتم الاستدلال في النفقة على سواها في هذا المجال والاعمال بما تضمنته من
الحكم من وجوب الاتفاق على الوارث في النفقة على كلام السيد السند في شرح فتح حيث انه بعد ان نكر الوقوف على الزايد في الآية ادعاها في ما
قال نعم مقتضى حصة الحكم وجوب النفقة على الوارث الصغير والقيل لها من جهة صحتها ووضوح دلالتها انتهى وبما يدل على استحباب النفقة
على من علا من غير ما رواه الصدوق في النضال حينئذ عن ذكرنا في الخبر بضم واو عبد الله عليه السلام قال من عال بينين او اخاه او عتبه
او اخا لغيره من التار باذن الله وفي نفسه الامام العسكري عليه السلام في قوله نعم وبما قد قام بنفق من الزكاة والصدقات والنفقة
والآيات الى ان قال وفي الارحام القربا والاباء والاعمام وكالتفقات المستحب على من لم يكن في حصة عليهم النفقة وما انزل القرآن
الحديث الثالث المسمى كلام الاصح هو ان نفقة الولد تنال على ابيه دون انه قوله نعم فان ارضى لكم فاقوم من اجور من فوجب
اجرة الرضا على الاب فكذلك غيرهما من التفقات أقول وبهذا انتهى عدم وجوب الارضا على اهلها كما لا يمتنع وانما كثر ما روي في
المساجير ولو كانت النفقة عليها واجبة كالاب لما فتح ذلك وبالحكم فالتسك باصالة الوارثين في نفقاتهم من ذلك ما روي مستند في
قوم الدليل على الخروج عنه وقد مر حوايته بان النفقة الواجبة على الاب لو كان الابا وكان خيرا فانها تنتقل الى ابائه الاقرب فالأقرب
واستند في ذلك ان الآية الاب على ما دل على وجوب النفقة على الاب وورد عليه في شرح فتح بان هذا الاستدلال
لأنه لا يفتي مساواة الجد وان علا لا يثبت له النفقة الا على ما دل على وجوب النفقة على الاب وورد عليه في شرح فتح بان هذا الاستدلال
فيه لا يثبت لما اخبرنا في المسئلة من صدق الاب حقيقة على الجد وان علا ونحو الابن وان مغل وان يكون له حصة في الاجماع فذلك مقتضى
قريب ما فيه ثم انهم قالوا انه مع عدم الاباء والاعمام او فقرهم يجب النفقة على الام ومع عدمها او فقرها فيلزم اباؤا وانما انما وان علوا
مقدم في الوجوب الاقرب فالأقرب كما نص عليه الشيخ في طو كثر من المتأخرين لم يفتوا في حكم الاباء والاعمام من قبل الام أقول لما قد
في التمسك على ما تضمنت من الحكم أعني حكم الام وابائهما وانما انما وانما ذلك من غير ما يثبت في الشرح وفيما يفتي على القرب والتساوي
كما ذكره امور الا قوله انه لو كان الاب والام مفسرين ولا يجد الولد منه نفقة احداهما فالتساوي بينهما يكونان فيه بالتساوي لتساوي بينهما
وعلم الشيخ بذلك لو كان له جد وجد اب وابن ابن لو كان له ولدان ولم يقدم احداهما لادب بوجوب على الاب نفقة
الاخرون اختلفا في قدر النفقة وكان مال الاب في احداهما مبني كالأقل نفقة اخفى بوجوب نفقة الاخر على حدة وان شالوا في
النفقة وانفقوا على اشرك او على ان ينفق كل واحد منهما بواحد ذلك والادب الى القرعة الثالث لو كان للمسلم اب وابن موصران كان
النفقة عليهما بالتساوي كما في قوله تعالى لا بد من ذلك ولو كان له اب وابن موصران كان له اب وابن ابن فان نفقة
على الاب لا تفرق لكان خيرا وله ام وابن موصران قيل في تساويهما في وجوب الاتفاق ونقد على الام وجان مشاؤها اطاد
الرب لم يكون الولد مقدما على الجد لمقدم عليهما فيكون اوله بالتقدم انتهى يمكن ان يقال تبرر مقدم الولد في وجوب الاتفاق لانه لا يثبت
من التمسك للنفقة وما الام فلم يتم دليل على وجوب الاتفاق عليهما على الولد كما عرفت غايه الامر انه في كل ما نزع فقد مر بهب عليه من الاب
وان علا والابن وابي مغل فاصح على الام ثم انما وانما وانما الاقرب فالأقرب والولد هنا موصوفا بالواجب انه بشرط في المنفق عليه الفقر
والعجز عن الاكتساب فلو لم يكن كذلك لم يجب الاتفاق عليه ودون ما قيل في شرط الفقر خاصة وان لا بشرط عدم القدرة على الاكتساب لوصول
الحاجة بالفصل وهو ردد بان النفقة موصوفة على هذا المثلد للكسبة او بدفعها من الفقر ثم من الزكاة ومن الكفاية للمسلمة بالفقر ثم
بغيره الكسبة في حالها بالعادة فلا يكتفى من كان شريفا فقيرا في حاله الكس والفاضة ونحوها ولو كان المدة الكسبة القوي عن النبي
بها فوجهه عادة في قاعدة بالقوة وهل بشرط عدم تمكن القريب من اخذ نفقة من الزكاة ونحوها من حقوق احوال ان قال في شرح فتح

التكاح

المسلم متكا بالاطلاق الخامس انه يجب الاتفاق على القريب للبعض وان كان غاسقا او كافرا للعوام واليه وسائر الاولاد لم يفتقد وغيره قوله
عقوب بن صاحبهم في النكاح وهو موافق للكفران والافاضان بطريق اول من المصاحبة بالمعروف الاتفاق من زوجته وفسد ذلك
بين فان اوجها مع اختلاف الدين يقطع النكاح الالة واغرب الحق الشيخ في الذين في شره على ما نقل عن في النكاح جعل المانع من الارش كالار
والنكاح والقتل ما اذا من وجوب الاتفاق قال وفيما نقل عن ذلك انما جاز في الامر بما لا يضر من الاتفاق انما قلناه ولم نقف على خلافه في
التي وانما بقوله في ما قلناه في ما قد مر في ما ذكرنا من هذا الكلام الثاني من ان لا يجب اعطاء من يجب نفقته والمراد بالنفقة
ان جهته فاعطى انا بلزقها وبطريق من ما ذكرنا من هذا الكلام الثاني من ان لا يجب اعطاء من يجب نفقته والمراد بالنفقة
وان علانا ذلك من اثم المصاحبة بالمعروف المأثورة في الالة ولا من وجوه طائفة المأثورة في الالة على الابن القيام بكافة النفقة والكسوة
والتم الاستحباب هو الاظهر في هذا الاخبار الثلاثة على انه لا يجوز له التصرف في ما يدره الا ان يقول ما على نفسه ولو كان ذلك واجبا
على الابن لجاز له التصرف فيها حكمه في غير ما من النفقة الواجبة فانه مع اخلال الابن بها يجوز له اخذها وبقي قوله في الحاجة الى التكاح و
الرغب فيه على ما صرح به الاتفاق قالوا ونفقة الزوجية تابعة للاعفاف فان وجب وجبت والا استحب وكذا القول في نفقة زوجة الاب
التي تزوجها بغير واسطة الابن ووجب الشيخ في ما نفقة زوجته وان لم يمسح اعفافه قال لانها من جملة مؤننه وضروته وكفقتها حاصره
يحتاج اليه قال في هذا لا يجب على اولئك الفقه الاتفاق على زوجة والده الموروثة على الاولاد وجوب الاتفاق على زوجة والده الموروثة
التي تزوجها بغير واسطة الابن ووجب الشيخ في ما نفقة زوجته وان لم يمسح اعفافه قال لانها من جملة مؤننه وضروته وكفقتها حاصره
مع اعراض من عدم الدليل في اصل المسئلة الشايع قالوا لو طهر من وجب عليه النفقة اجبر الحاكم فان امتنع حبسه وقيل بغيره
والذي ينفق بنفسه ويمن ان ينفق من ماله قدام النفقة ان كان له ماله وان توقع على شيء من عقده وماله جائز ان حق النفقة
واجب فكان كالدائن ولو كان من يجب عليه النفقة غائبا تولى الحاكم الاتفاق من ماله كالحاضر للمنع قبل ولما كان ان باذن له في الاستدانة
والاعتقال ثم الرجوع عليه بعد حضوره قال في ذلك ولو لم يقدّر على الوصول الى الحاكم فهو حرام اذا استقلا له بالاستقراض عليه او البع من
ماله مما شاعره وعنده وثمان اجوده الجواز ان ذلك من ماله لم يمسح اعفافه يقع اخذ القريب في الوقت والوجبة مطلقا اتفاق
المطلب الثالث في نفقة المملوك وهو ان يكون من الانبياء وغيره من اهل النجاسات فالكلام هنا في موضعين الاول
في المملوك الا ناس وفيه سلفان الاول لا خلاف في وجوب النفقة عليه اذا لم يكن له مال سوى ثقله الاسلام في الصحيحين
والثاني من الجاهل عن ابي عبد الله عليه السلام قال خمسة لا يبطون من الزكاة شيئا الا ابدا والاولاد والمملوك وذلك لانهم عيال لا يؤمنون وعز
جبل من وجوه في الصحيحين والسفس قال لا يجبر الرجل الا على نفقة الابوين والولد الخليل وذكر الصدوق في المالك في الصحيحين عن عبد الله بن
الصمد عن عدة من اصحابنا في قوله في عبد الله عليه السلام قال خمسة لا يبطون من الزكاة الولد والوالدان والمملوك لانه يجبر على النفقة
عليهم في غير ذلك من الاخبار وقد نقل عن واحد من اصحابنا انه لا خلاف بين علماء الاسلام في الحكم المذكور ولا فرق في المملوك بين الصغير
والكبير والصحيح والاعمى والمدير والمهون والمسافر وغيره ما ولا فرق بين الكسوة وغيره لكن متى كان كسوا يجبر المولى على نفقته
من ماله واخذ كسبه وبين الاتفاق عليه من كسبه والمخرج الى احد لان الكسب احد اموال المملوك وهذا هو الصحيح وجب القيام على السند ولو
نقد المالك وقد عتق نفقة على الجميع بحسب الملك ويرجع في قوله في نفقة الى عادة مما يملك امثال المولى من اهل بلاده لانها غير متدرة
شرعا على المالك فيجب الرجوع فيها الى العادة كما قلنا فبغير قدام ما يملك من طعام وكسوة ويرجع في الكسوة الى ما تقدم من عادة امثال ما يملك
للمولى من اهل بلاده ولو كان الكسب من ينفق في النظام والادام والكسوة استقبله التواضع على مملوكه كك ودوسه عنه صلى الله عليه وآله
قال خوانك حركه جملهم الله تحت ايدكم فمن كان اخوه تحت يده فليطعمه مما ياكل ويلبس مما يلبس قال في ذلك سبعة قبله من حصول على الاستحباب
او على ان الشايع العرب بل الذين يطعمهم ولا يلبسهم مقداره او على ان لا يلبسهم على ما حاله فاجاب على ما اقتضاه الحال كما وقع في كثير من احواله
صلى الله عليه وآله وسلم ان الخبر المذكور عام لعدم وجوده في كثير من احواله فاجاب على ما حاله فاجاب على ما اقتضاه الحال كما وقع في كثير من احواله
في ما يملك ولو امتنع السيد من الاتفاق عليه خيره الحاكم بين يمينه وبين الاتفاق عليه وجبر على اخذها ان لم يكن له مال المسئلة
الثانية قالوا يجوز لخادم المملوك على شيء مما فضل يكون له فان كفاه لنفقته ولا انتم المولى ولا يد المأثورة من خارج
مملوك على المملوك يوقه كل يوم وكل سنة او مدة مما يملكه وما فضل عن ذلك ان يضر به عليه فانه يكون للعبد وهل السيد اجبا العبد
على ذلك قولان اخذ في ذلك القام وشبهه بسطة السيد في شرح فق وعلمه بان يملك استقدا حلفه لا لمحض بل ذلك اقتد الظاهر
منه الكسب واختاره في هذا جواز اجاب على ذلك ان لا يتجاوز ذلك الحد ولا يملك من اضره فله ضلها في غيره بالعوض على كرمه من المأثورة
مشبه قالوا واذا و في هذا ما يكتسبه فالزادة برة من السيد له عليه وتوسيع عليه اقول هذا مبني على ما هو المالك يملك من عدم جواز ملك
السيد فيها ما سخره في الطعام وان تقدم اثم تحقيق ذلك في كتاب الشيخ والنفقة عليه هنا من الاخبار الدالة على مشروعية المأثورة
ما اذا ما اعتدوق في قيمه من الحسن من محبوب عن عمر بن يزيد في الصحيحين قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اذا دان يفتق مملوكا له
وقد كان مولا ما اعتد منه ضربه في فرضها عليه في كل سنة وخرج بذلك كونه فاصاب المملوك في قماره مالا سواه ما كان يبيع مولا من
الضربة قال فقال لظا هذا لم يفته ما كان فرض عليه في الكسب عبد القريض فهو للمملوك ثم قال ابو عبد الله عليه السلام في كسب الكسوة في فرضه في
الاجابة من اجزاء هذا وهو المملوك ثم اسوا ما لملك المملوك ان يملك في الكسب ويمنق عبد القريض التي كان يوقه في الكسب قال

هذا هو المملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى

هذا هو المملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى

هذا هو المملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى

هذا هو المملوك الذي يملكه المولى

هذا هو المملوك الذي يملكه المولى

هذا هو المملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى
والمملوك الذي يملكه المولى

فأمرنا أن نخرج عنه وكان بيننا ما ندينه من الألفاظ بيننا فقلنا أو دنا أن أعين الكتاب وأنت بما خاف الكتاب طبعنا فقلنا لا تقول ما
هذا قال ليس هو جليل في طبعنا من غير الحسب عليه السلام قال أبو الحسن عليه السلام هو ما كان باذن الله وأمر بالمال بأمر
من صلح له فيه وقسم ما وجب له لا مؤنة لكم وأمر برفع ما ندينه من الألفاظ بيننا فقلنا أو دنا أن أعين الكتاب وأنت بما خاف الكتاب طبعنا فقلنا لا تقول ما
أن أشهد على طلاقها صغوان بن يحيى وأخيه يحيى بن عبد الله بن أبي حمزة وأخيه علي بن أبي حمزة وأخيه علي بن أبي حمزة وأخيه علي بن أبي حمزة
عن وفاء عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجوز الوكالة في الطلاق قال في كتب هذا الخبر وهذا الحديث لا ينافي الأخبار الأولى لأن
يحل هذا الخبر على الحال التي يكون الرجل فيها حاضرا غير نائب فانه متى كان الأمر على ما وصفناه لم يجر وكالته في الطلاق والأخبار الأولى في
موجز الحديث مختصة بحال الغيب فلا ينافي بين الأخبار وقال ابن سنان عن الفضل بن علي أنه ذكر فيه أنه لا يجوز الوكالة في الطلاق ولم يفسد
بشيء من يكون الفعل على الأخبار كلها قد فناء انتهى وقال في كتب بعد فعل الأخبار المذكورة على الجواز وفي أنه لا يجوز الوكالة في الطلاق
ثم وقد ذكرناه المدونة ثم قال وقال الحسن بن سماعه وهذا الحديث ناخذ أقول وقد علم من ذلك أن في المسئلة القول الأول
وهو الجواز وهذا هو الذي نأبأ به وهو التفصيل بين الغيب والغيب من سماعه وهو المنع والتوقف المسئلة وهو الكلي في حيث
نقل الرواية الخافضا ذكره أولاً لم يبعثها في شيء وهو على ما ذهب إليه الشيخ أنه لا فرق بينه في الأخبار والمدونة فوفى بهذا التفصيل وأكثر الأخبار
مطلق وإن كان مورد بعضها الغيب ويرد على ما ذكره ابن سنان عن فضة عن طريق الأخبار المذكورة على القول الثاني وهو أكثر عدداً وأوضح من الأول
بالحمد فظهر والغيب الأجنبي عن المعارض مما لا يكون لا يفسد في الآن محمل صحيح بل عليه قال في الواجب بعد ذكر استبعاد محمل الشيخ ولو جاز ففسد
الغيب على المحذور استناداً إلى المحذور في بعض ما يقع في الغائب لتمام فقيده بالنساء في كل أمر الطلاق اللهم استناداً إلى عدم ما هو أكثره من كمال
بالفي الباب في الخبر انتهى ومزاده أنه لو وضع محل الغيب والحال أنه لا فرق بينه فوفى به في هذه الأخبار الأربعة وورد بعض الأخبار في طلاق الغائب
كله لتمامه أن محمل طلاق هذا الخبر على ما دل عليه الأخبار المذكورة على عدم جواز الغيب للنساء في الطلاق وأنه موكل لمن كما سبها تلك الأخبار
بأنه في بيان الوجه فيها يكون هذا الخبر من الأخبار المذكورة على القول الثاني أنه لا يجوز للنساء الوكالة في الطلاق بأن ينولين ذلك
مباشرة أو وكالة وإن خبر بما فيه الجدل في مذهب الشيخ وبالحمد فالمسئلة عندنا لا تقع في توقف والأفتب بقوا عدداً أصح كما هي عادتهم في
جميع الأبواب موكل الغيب في هذا الخبر على الكرامة لكن من قواعدهم أنهم لا يتركون الجمع الأصح النكاح في الاستدراك فكنوا أصابع الغيب المذكورة
انفسف سنداً وأمره عن ذلك قال في كتابه على قول الشيخ بتحقيق الغيب بعد أن قد جلس الطلاق وإن كان في البلد أقول فهم هذا الخبر من
عبارة الشيخ التي قد مرنا عليها أنه لا يقع من أشكال بل قام بها إنما هو الغيب عن البلد لا عن مجلس الطلاق فانه بعد أن صرح بأنه في موضع طلاق
إذا كان حاضراً في البلد قال وإن كان غائبا جازوا المبدأ منه في موضع طابقاً عن البلد وهو موله من كمال حاضراً في البلد لم يجر وحيث كان ما يكون
في ما يؤخذ من كلامه آخر غير هذه العبارة فالأمر كما مر في كتابنا من الأخبار المذكورة يجوز جعل الأمر إليها في طلاق نفسه ما قال الشيخ
في كتابه أن إذا كان يجلس الأمر إليها فندنا لا يجوز على الصحيح من المذهب في إعطائها من إحصان قال في كتب في الاستعاضة إذا إحصان من
القول الثاني أنه فصل قبل التباين والمحال قبل فإما كان وكل خبرها من النساء أو فوكاله في طلاق غير ما وصح في ذلك بما دل على جواز
التباين فيه مطلقاً وهو يشمل استنادها خبرها ثم نقل عن الشيخ أنه استند في تخصيصها بالمنع إلى أن القابل لا يكون فاعل الطلاق قوله صام
الطلاق بعد ما أخذ بالشأن فانه يقضي عدم صحة التوكيل مظهر من مظهره أنه لا بد ليل من خارج فبقية هي على أصل المنع ثم رد فقال
ولا يخفى ضعف الدلالة فإن المعارضة بين القابل والفاعل يكفي فيه الاستبعاد وما تضمنه من التباين والتباين مع فاعله لا يفسد المحذور على
فخصه بشكهم فانه في غير ما من الوكلاء عنه فخرجها لنا لأنها انتهى وعندنا في المسئلة نوع توقف وإن كان القول الثاني لا يقع من قوة
بالنظر إلى هذه المسئلة إلا أن الاستعاضة عندنا في الأحكام الشرعية إنما تكون في الأمور التي هي في حد ذاتها متعلقة بغيرها ورفع ما يترتب
عليها بتوقفه على دليل واضح من النصوص وقال في كتابه ولو وكاله في طلاق نفسها في نفسه قولان والأدلة من الجاهل بين محل الغيب في
وفيما بينك بتوقفه في المسئلة ونحو الحديث الكافي في خبره أنه قصر على فعل القولين من غير ترجيح في الخبر وهذا في علمه كما عرفت
القول الثاني في المطلقة وبشرط فيها ما هو الأول أن تكون زوجة فلا أثر لطلاق الموطوءة بالملك ولا الأجنبية وكذا
لوصف الطلاق بالترجيح بأن قال إن تزوجت فلا ترفى طالق وكل من تزوج فرفى طالق والأصل في ذلك أن كل أمر النكاح والطلاق
أحكام شرعية يوقف ثبوتها والحكم بها على الاستبصال للموطوءة لها شرعاً في توقيفها والنكاح لما ثبت بما روي عن الصادق من الاستبصال والشرع
مرفعه ورفع ما يترتب عليه موقوف على ما ثبت من الشارع كونه دافئاً من ذلك كما دل عليه من الشارع صوره وود الطلاق على الأذواج خاصة
دون ملك الثمن والأجانب بسخط الرجل فمن باق لا رافع له شرعاً والمطهر من حكم الزوجات ما لا يوافق أصول المذهب بذلك من حيث
الأخبار واليه ومنها ما روي في نسخة عن عبد الله بن سليمان عن أبيه قال كان في الجعد فدخل عليه الحسن عليه السلام ولم يثب وعليه عامد سوداء
قد أرسل طرفها بين كفتيه فقلت لرجل قريبي المجلس من هذا الشيخ فقال مالك لم تسمع عن أحد دخل الجعد أحسن منه في عيني من
هذا الشيخ فقال أنه على من الحسن عليه السلام وقام الرجل ومعه ما كفتناه ورسلاً عليه فقال له الرجل ما ترونه في رجل بينه امرئ بيننا
وقال يوم تزوجها من طالق ثلاثاً ثم بدله أن تزوجها بالصلح ذلك فقال إنما الطلاق بعد النكاح قال عبد الله فدخلنا نادوا به على
عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام فحدثنا به هذا الحديث فقال له أبو عبد الله عليه السلام أنه قد شهد على علي بن الحسن عليه السلام هذا الحديث
الكافي في الواجب من هذا الخبر إذا أبو عبد الله عليه السلام بهذا السؤال شجبت الحكم عليه حيث أنه خاف هذا صاحب الطلاق وكان الخاطب

في كتابنا من الأخبار المذكورة يجوز جعل الأمر إليها في طلاق نفسه ما قال الشيخ في كتابه أن إذا كان يجلس الأمر إليها فندنا لا يجوز على الصحيح من المذهب في إعطائها من إحصان قال في كتب في الاستعاضة إذا إحصان من القول الثاني أنه فصل قبل التباين والمحال قبل فإما كان وكل خبرها من النساء أو فوكاله في طلاق غير ما وصح في ذلك بما دل على جواز التباين فيه مطلقاً وهو يشمل استنادها خبرها ثم نقل عن الشيخ أنه استند في تخصيصها بالمنع إلى أن القابل لا يكون فاعل الطلاق قوله صام الطلاق بعد ما أخذ بالشأن فانه يقضي عدم صحة التوكيل مظهر من مظهره أنه لا بد ليل من خارج فبقية هي على أصل المنع ثم رد فقال ولا يخفى ضعف الدلالة فإن المعارضة بين القابل والفاعل يكفي فيه الاستبعاد وما تضمنه من التباين والتباين مع فاعله لا يفسد المحذور على فخصه بشكهم فانه في غير ما من الوكلاء عنه فخرجها لنا لأنها انتهى وعندنا في المسئلة نوع توقف وإن كان القول الثاني لا يقع من قوة بالنظر إلى هذه المسئلة إلا أن الاستعاضة عندنا في الأحكام الشرعية إنما تكون في الأمور التي هي في حد ذاتها متعلقة بغيرها ورفع ما يترتب عليها بتوقفه على دليل واضح من النصوص وقال في كتابه ولو وكاله في طلاق نفسها في نفسه قولان والأدلة من الجاهل بين محل الغيب في وفيما بينك بتوقفه في المسئلة ونحو الحديث الكافي في خبره أنه قصر على فعل القولين من غير ترجيح في الخبر وهذا في علمه كما عرفت القول الثاني في المطلقة وبشرط فيها ما هو الأول أن تكون زوجة فلا أثر لطلاق الموطوءة بالملك ولا الأجنبية وكذا لوصف الطلاق بالترجيح بأن قال إن تزوجت فلا ترفى طالق وكل من تزوج فرفى طالق والأصل في ذلك أن كل أمر النكاح والطلاق أحكام شرعية يوقف ثبوتها والحكم بها على الاستبصال للموطوءة لها شرعاً في توقيفها والنكاح لما ثبت بما روي عن الصادق من الاستبصال والشرع مرفعه ورفع ما يترتب عليه موقوف على ما ثبت من الشارع كونه دافئاً من ذلك كما دل عليه من الشارع صوره وود الطلاق على الأذواج خاصة دون ملك الثمن والأجانب بسخط الرجل فمن باق لا رافع له شرعاً والمطهر من حكم الزوجات ما لا يوافق أصول المذهب بذلك من حيث الأخبار واليه ومنها ما روي في نسخة عن عبد الله بن سليمان عن أبيه قال كان في الجعد فدخل عليه الحسن عليه السلام ولم يثب وعليه عامد سوداء قد أرسل طرفها بين كفتيه فقلت لرجل قريبي المجلس من هذا الشيخ فقال مالك لم تسمع عن أحد دخل الجعد أحسن منه في عيني من هذا الشيخ فقال أنه على من الحسن عليه السلام وقام الرجل ومعه ما كفتناه ورسلاً عليه فقال له الرجل ما ترونه في رجل بينه امرئ بيننا وقال يوم تزوجها من طالق ثلاثاً ثم بدله أن تزوجها بالصلح ذلك فقال إنما الطلاق بعد النكاح قال عبد الله فدخلنا نادوا به على عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام فحدثنا به هذا الحديث فقال له أبو عبد الله عليه السلام أنه قد شهد على علي بن الحسن عليه السلام هذا الحديث الكافي في الواجب من هذا الخبر إذا أبو عبد الله عليه السلام بهذا السؤال شجبت الحكم عليه حيث أنه خاف هذا صاحب الطلاق وكان الخاطب

الزوائد على المتن

على العباد فقال الحسن وليس الطلاق الا كما ذكره بكر بن اعين ان يقول لها وهي طاهرة من طاهر من طاهر انت طالق وفيه شاهد من عدلين و
كل ما سوى ذلك فهو باطل انتهى ومقتضاها عدم وقوع الطلاق حتى من هذا المائة الاربعة لفظ مخصوص فلا يقع بلفظ انت طالق او بين
الطلاق طانت مطلقا على خلاف في هذه اللفظية انتم ذكره موجب اذا قلتم ذلك فاعلم ان تحقيق الكلام هنا يقع في مواضع اخيرا
الشبه بين الاصحاحين صيغة الطلاق في لفظ الطلاق بالتقريب المذكور وانما ذهب بن الجبجد الى وقوعه بلفظ اعتدي قال الطلاق
او قوله اعتدي وانما اعتد ذلك فلا يقع به واحتجوا به برواية محمد بن مسلمة والجليل القتيبي والحسين بن عليهما الشرح في كتابه الاخبار على
ان لفظ اعتدي انما يصير اذا تقدم قول الرجل انت طالق ثم يقول اعتدي قال لان قوله لها اعتدي ليس بلفظ لان لما ان يقول من
لغة شئ اعتدي فلا بد ان يقول اعتدي لا في طلقك فالاعتبار اذا بلفظ الطلاق لا بهذا القول الا انه يكون هذا القول كاشفا عن انه
لزمها حكم الطلاق الموجب لها ذلك واعتبر من الشبه الثاني في ذلك وسبغه في شرح حيث انما هو بدو وعدار فخذ الامانة بناء على
هذا الاصطلاح الحديث فما لا يقول ابن الجبجد لمذهبن الخبرين من حيث اعتبار سندهما فاجابا عن كلام الشيخ بما لم يمتصنا لا في حقه ما فهم من
البعد وشدة الحاجة للفظ لانه على ما جعل قوله اعتدي مطلقا على قوله انت طالق باو المفيدة للتحقق في الروايتين ومطوفا عليه
في الرواية الاخرى فكيف يجوز وقوعه باحد اللفظين الذي خبر به بنو وبين اللفظ الاخر وقوله انت لا يضمن لقوله اعتدي غير جدد لانه
اذا وقع الطلاق وحكم الشارع بمحصول البينة به يصير في معنى انت طالق فاذا قال من لزمه شئ اعتدي يقول من هذا الطلاق الواقع في لفظ
غاية الامر انما لم يمتصنا ذلك من قوله اعتدي فالتدبير في ذلك لا يجوز ان يكون له معنى ولا يمكن الجواب عن ما بين الروايتين بالتحليل على التقية
لان بواحد الخبرين ما ينافي ذلك وهو انه لا يقع الطلاق بقوله انت حرام او يا بنه او بوجه او عليه فان الطلاق عند الفقهاء يقع بجميع ذلك
مع التمهيد انتهى اقول لا ريب ان هذا الروايتين المذكورتين هو الدلالة على مذهب ابن الجبجد ومقتضى العمل بهذا الاصطلاح للحديث القول
بما ذكر عليه هذان الخبران لانهما اتجا اخبارا للسند ولكن الاحتياط قد يوجبنا عدم اعتمادهما لم يقل بهما من المتقدمين الا ابن
الجبجد الذي قد علم من تتبع احواله وقوله البطل الى مذهب الفقهاء في العمل باخبارهم والاحتياط والاحتياط لا يوجبنا التمسك بالذي منعه القليل
ولم يملكه المتأخرين الا هذان الفاضلان كما عرفت والافضل هما من المحقق وقد خبرهما كلهم على القول المشهور كان فان التحقيق
في المقام بناء على ما هو المتعارف عندنا من العمل بجميع الاخبار هو في هذه الاخبار المتقدم بعضها الى بعض وحل مطلقها على مقبدها و
جعلها على منصفها وادراكا لثوابها في الروايتين المذكورتين بغيره ما دل على ذلك الروايات الاخرى ان قوله على ما دل في صحيحه
محمد بن قيس او حسنة بن ابي اسحق فاننا قد قلنا في ان هذه الروايات اخبار عن طلاق سابق وامر لها بالاعتداد منه لان
اعتد به في صيغة الطلاق وهو محتمل ان قد جازى لا ستره عليه وما حصل من الخبرين ان يطلق الرجل امرته عند كل مهر ثم يرسل اليها الرجوع
والبعد قد بين سنان وقوله على ما يرسل اليها الرجوع قول الرسول اعتدي فان فلا تاتى فذلك والرواية الاولى منها احتجنا بها بما هو
بابهم من هاشم بن سالم بن ذينك الخبرين واعتبارهما انما هو بوجه فيجوز عليهما قولها لذلك ويضد ما رواه البرقي ودلالة على
المصحة قوله انت طالق وهي من جبه في المدعى وحج فيجب محل اطلاق خبر الجليل ومحمد بن مسلم فبما دل على ذلك من ان اعتد به صيغة الطلاق
على مذهب الخبرين من تقدم الطلاق وان قوله اعتدي انما هو اخبار عن تقدم طلاق وامر لها بالاعتداد منه جما ذكره الشيخ ومطابكا
الكاتب المتقدم فقله وقوع الخلاف بين اصحابنا المتقدمين من مذهب محمد بن ابي حمزة القول بان اعتد به من صيغة الطلاق ومذهب
الحسن بن ساعدة بن عمار بن بكر بن اعين وطعن فيه هو الثاني في صحة انما هو بكر بن المندوح المندوح وحديثه الحسن وما ذكره محمد
الحل على التقيد انما يتم في رواية محمد بن مسلم لا سيما على تلك الاضافات دون رواية الجليل فيمكن جعلها على التقية ولا مانع منه ولا ينافي عند
امكان ذلك في تلك الروايات لجواز حملها على التقية بالمصنف الاخر الذي قد ثبت الاشارة اليه خبر مرة وقد تقدم في المقدمة الاولى من المقدمة
الثاني في اول كتاب القلماء وبالجمل فالتدبير هو القول المشهور في النكاح في مذهب الخبرين جسا بينهما ما بين الاخبار الاخرى كما عرفت
فليكن في هذا الشبه الثاني في ذلك فوسعة الدلالة في المقام الحكم بالتقيد في جملة من الكتابات القاهرة في اعادة صيغة الطلاق فيجوز
على الحكم بالصحة بلفظ اعتدي كما اختلف وان ذلك لا يمتنع ان يقال في هذا القول انهم يمكن ان يقع ان حكمه بوقوع الطلاق بقوله اعتدي
مع التمهيد هو كما به قطعاً يدل على وقوعه بغير من الكتابات التي هي اوضح من قوله انت طالق وطبقاً او من الطلاق
او سجد او سرك او مقلود او فارقت او من المستراط او من الغارقات او من غير ذلك من الكتابات التي اوضح دلالته على الطلاق من قوله الطلاق
بل قيل ان السراح والفرق ونما شق منها ومن الطلاق جميع لا كما به لورودها في القرآن من اذابها الطلاق قوله قد واسر حكن سراجا جهدا
وسر حكن سراجا جهدا او تسريح باحسان او فارقت من مبروتان ثم فرقت من الله كلا من حسن وقوع الطلاق بقوله اعتدي يدل
بجهوم الموافقة على وقوعه بجميع هذه الالفاظ وفي معناها وفي الكتابات التي لا تدخل في مفهوم الموافقة بل ما سواه بقوله اعتدي او اخطى
مروية لعدم الدليل ومنها قوله في الخبرين بوجه وبطلان في نحو ما وج كون اعلمنا جميع الاخبار والمصلحة مؤبدا بجموع الايام والاعباد والادلاء
على الطلاق من غير قيد ولا بغير ما مفهوم المحصرة قوله انما الطلاق انت طالق فيجوز احداها في المحصرة في التحقيق بطريق المطابقة وفيها
بطريق الالتزام فلا منافاة والظاهر امكان حمل على خبره الثاني كجبرية قوله في رواية الجليل الطلاق ان قول لها من غير اعادة المحصرة ولا بمقتضى
هذا الصبر المبدى في خبره لان ذلك خبره بطريق محقق في محله وقد وقع استعمال لفظ الكلام القصبي خبره عن المحصر وتقدم مثله في اخبار ولور
قبل هذا القول لكان في غاية القوة وقوم انه خلاف الاجماع قد كاتبا عليه خبر مرة انتهى اقول لا ريب ان ما ذكر من لزوم صحة الطلاق

في الخبرين من هاشم بن سالم بن ذينك الخبرين واعتبارهما انما هو بوجه فيجوز عليهما قولها لذلك ويضد ما رواه البرقي ودلالة على المصحة قوله انت طالق وهي من جبه في المدعى وحج فيجب محل اطلاق خبر الجليل ومحمد بن مسلم فبما دل على ذلك من ان اعتد به صيغة الطلاق على مذهب الخبرين من تقدم الطلاق وان قوله اعتدي انما هو اخبار عن تقدم طلاق وامر لها بالاعتداد منه جما ذكره الشيخ ومطابكا الكاتب المتقدم فقله وقوع الخلاف بين اصحابنا المتقدمين من مذهب محمد بن ابي حمزة القول بان اعتد به من صيغة الطلاق ومذهب الحسن بن ساعدة بن عمار بن بكر بن اعين وطعن فيه هو الثاني في صحة انما هو بكر بن المندوح المندوح وحديثه الحسن وما ذكره محمد الحل على التقيد انما يتم في رواية محمد بن مسلم لا سيما على تلك الاضافات دون رواية الجليل فيمكن جعلها على التقية ولا مانع منه ولا ينافي عند امكان ذلك في تلك الروايات لجواز حملها على التقية بالمصنف الاخر الذي قد ثبت الاشارة اليه خبر مرة وقد تقدم في المقدمة الاولى من المقدمة الثاني في اول كتاب القلماء وبالجمل فالتدبير هو القول المشهور في النكاح في مذهب الخبرين جسا بينهما ما بين الاخبار الاخرى كما عرفت فليكن في هذا الشبه الثاني في ذلك فوسعة الدلالة في المقام الحكم بالتقيد في جملة من الكتابات القاهرة في اعادة صيغة الطلاق فيجوز على الحكم بالصحة بلفظ اعتدي كما اختلف وان ذلك لا يمتنع ان يقال في هذا القول انهم يمكن ان يقع ان حكمه بوقوع الطلاق بقوله اعتدي مع التمهيد هو كما به قطعاً يدل على وقوعه بغير من الكتابات التي هي اوضح من قوله انت طالق وطبقاً او من الطلاق او سجد او سرك او مقلود او فارقت او من المستراط او من الغارقات او من غير ذلك من الكتابات التي اوضح دلالته على الطلاق من قوله الطلاق بل قيل ان السراح والفرق ونما شق منها ومن الطلاق جميع لا كما به لورودها في القرآن من اذابها الطلاق قوله قد واسر حكن سراجا جهدا وسر حكن سراجا جهدا او تسريح باحسان او فارقت من مبروتان ثم فرقت من الله كلا من حسن وقوع الطلاق بقوله اعتدي يدل بجهوم الموافقة على وقوعه بجميع هذه الالفاظ وفي معناها وفي الكتابات التي لا تدخل في مفهوم الموافقة بل ما سواه بقوله اعتدي او اخطى مروية لعدم الدليل ومنها قوله في الخبرين بوجه وبطلان في نحو ما وج كون اعلمنا جميع الاخبار والمصلحة مؤبدا بجموع الايام والاعباد والادلاء على الطلاق من غير قيد ولا بغير ما مفهوم المحصرة قوله انما الطلاق انت طالق فيجوز احداها في المحصرة في التحقيق بطريق المطابقة وفيها بطريق الالتزام فلا منافاة والظاهر امكان حمل على خبره الثاني كجبرية قوله في رواية الجليل الطلاق ان قول لها من غير اعادة المحصرة ولا بمقتضى هذا الصبر المبدى في خبره لان ذلك خبره بطريق محقق في محله وقد وقع استعمال لفظ الكلام القصبي خبره عن المحصر وتقدم مثله في اخبار ولور قبل هذا القول لكان في غاية القوة وقوم انه خلاف الاجماع قد كاتبا عليه خبر مرة انتهى اقول لا ريب ان ما ذكر من لزوم صحة الطلاق

بعضه المذكورة لم يقل بعضه بل غلطاً عليه جداً وإنا ان ذلك صحيح كما ادعى فقد فهموا والكافة من المحصر في الأخبار المذكورة بيده
جداً فان لنا ما في مباحثها لا يخفى عليه فهم المحصر فيها فلا يخفى ان قوله عليه السلام بعد ذلك اللفظ الذي وقع الطلاق به ليس شيئاً
الطلاق لا يقول له ذلك او كذا في حال الظاهر قبل الجاهلية بمادة عدلين الظاهر في اداة المحصر وبقيته ذكر شرطاً في الطلاق الا ان شرطاً في
على الطلاق والانتقال من طهر إلى طهر او كونه طاهرًا وان ذلك كذا دل ذلك على ان المراد المحصر في هذا اللفظ مع اجتماع هذه الشروط وكما
خلاف ذلك لا يبيد عن سابق الأخبار المذكورة كما لا يخفى على الناظر في المصنف وأما ودود حفظ التراج والفرق في القرآن بمخبر الطلاق فالظاهر
المجاور عن ذلك ان يبق لا يخفى ان جل الآيات القرآنية ومجمل الأخبار الواردة في السنة المطهرة إنما اشتملت على التعبير عن هذه الفرق باللفظ
بلفظ الطلاق وظاهر ما ان هذا هو اللفظ الحقيقي الموضوع لهذه العينة مع اعادة من لفظ التراج والفرق ونحوهما إنما اطلقا جازلاً او كما به
عنه في مقام الحاشية فلا يلزم من تحصر صيغة الطلاق تحصر صيغته بهما الا ان الصيغة امر اخر متوقف على التوقيف والتمتع من الشارع كما
عرفت ومقتضى ذلك الاكتفاء في صيغة الطلاق بكل لفظة من هذه المادة الا انك قد عرفت انه حيث كان النكاح عصمة شرعية فيجب ان يصح
الحاكم بغير دليل لما شرعوا والتمتع علم من الأخبار المتقدمة بالتقريب المتقدماً إنما هو لفظ مخصوص من هذه المادة لا لكل لفظ منها فيجب ان يكون
على ما علم كونه من ذلك ونحوها ان لا يخفى ان ما دل عليه الأخبار المتقدمة من عدم الاكتفاء بلفظ الاطلاق
في صيغة الطلاق من قوله عليه السلام وبه ونحوها مما لا خلاف بين اصحابنا فيه فبما الطلاق اوله واما الخلاف فانه من العادة حيث حكموا
بوقوع الطلاق بهما مع بقاء الزوجية في ذلك ان اصحابنا يشترطون في صيغة الطلاق صراحة اللفظ اذ لا عليه فلا يجوز بالمشاركة الدال عليه
وعليه فغيره والظاهر ان مرادهم بالشرط ان يشرع مع كون القصد الى الطلاق شرطاً في صيغته وان كان باللفظ الصريح كما تقدم ذكره وان
الكتابة لا يصح بوقوع الطلاق بهما الا مع العلم باداة الطلاق بخلاف الصريح فان الحكم بوقوع الطلاق لا يتوقف على ذلك وان كان
القصد الى الطلاق معبراً فيها به وتوضيح ذلك ما تقدمه من حيث التأكيد القاطن في ذلك حيث قل وهذه التهمة امر اخر غير القصد التام تقدم
اعتباره في الصيغة الصريحة لان المراد بالتبني هذا قصد ابطال الطلاق وهناك فصل لكنا ونحقيق الفرق انما كان المعنى في اللفظ الصريح
متحداً الى قصد اللفظ المعنى بخبر كون التناظر صفة مقابلة للقصد وان لم يصرح بالقصد ولما حكم عليه به بغير دواعي اللفظ وانما احرزوا
بالشرط القصد عن مثل الشايع والثالث ان اذ اوصافاً صريحة لا يثبت له عدم القصد في مدلوله بخلاف الكتابة فانها لا تكون
مشتركة بين القصد ومنها هو الطلاق ونحوه فكل عمل عليه بغير قصد الى المعنى لا يشترك بل لا بد من القصد الى بعض معانيه وهو صيغة الطلاق
مثلاً وهذا القصد على خلاف الأصل لانه يفتقر الى المشاركة باحد معانيه فلا بد من العلم به والام بحكم عليه بالطلاق ولا غيره بخلاف الصريح
فان الأصل فيه ان واقع من الغافل الخالي عن الموانع ان يكون قاصداً بمدلوله فهذا هو الفارق بين القصد بين فادبره فانه من مواضع الاشياء
على كثير انتهى وهو جيد ويشهد بتقديم ما بوجهه وبغيره في مواضع وقع الخلاف فيها منها ما لو قال انت مطلقه فظاً الشيخ في كتابه
شرح بها الطلاق مع انه قال في الكتاب المذكور عندنا ان قوله انت مطلقه اخباراً عما مضى فقط فان نوصيه به الايقاع في الحال فالقوة ان نقول
انه يقع وقال في كتابه انما انت مطلقه لم يكن ذلك من جهة ان صيغة الطلاق وان قصد بذلك انها مطلقه الا ان هذا القول موطن
بين الاصحاب ويعد على ما ذهب اليه في كتابه من قوله انت مطلقه قول بذلك في غير هذا الصيغة لان كلامه في كونه من كتابه في الصريح كما عرفت لا يفتقر
الى التبرؤح فلهذا القول بذلك في مسائل الكتابات من الفاظ هذه المادة فلا يفرق هنا وجه خصوصية دون غيرها مثل قوله انت مطلقه
او انت مطلق بل هي ابلغ من قوله انت مطلق كما صرحوا به لانهم من ادعوا اليها الصيغة على عدلوا به الى لفظ المصدق فيقولون في عدل عدل
مباينة لانه لا يقع منه والحق في رد هذا القول انه لا يبيد عن شبه الاقضاء لانه اخبار عن وقوع الطلاق فيما مضى من الاخبار غير الاقضاء وانما
في ذلك بان الصيغة لا تكرر منه مراراً وكذا غيره مما لا يخلو من الاقضاء بل قد جعل في النكاح شرطاً في الاقضاء فما التيمم على انهما
بداهة ان نقل الاخبار الى الاقضاء على خلاف الأصل مسلم لكن يطالبون بالفارق بين القاصدين والواجب جعله منقولا في تلك المواضع وكما
هذا ان جعلوا التحق فهو تم بل وعد في الطلاق ما هو اوسع كما ستره وان جعلوا الاجتماع فالحال ان في القاصدين موجود في صيغة كثيرة انتهى
وهو جيد من بين بل هو مشهور وحيث فالحق في رد القول المذكور انما هو عدم النص الدال على وقوع الطلاق بهذه الصيغة وقد عرفت اصله في
الحكم بالنكاح حتى يثبت انما شرعوا التيمم استنبط من الأخبار المتقدمة انما هي صيغة طالق باخافه ما بين المطلقين وبين الباق على حاله اللغو
هذا هو الحق في الجواب مضافاً الى ما شرعنا اليه من ان الذي من القول بهذه الصيغة القول بغيرها من صيغة الكتابات من هذه المادة وهو لا يلزم
ولا يقول برونها ما لو قال مطلقه فلا تطلق الشيخ انه لا يقع به طلاقاً قال لانه اخبار لا اقضاء وفيها ولا اكثر من صيغة العقود المصنوعة بها الاقضاء
انما عبر فيها بلفظ الما فيه التيمم صريح في الاخبار فقلوا في الاقضاء في تلك العقود مثل بسعد وتجد وصالح ونحو ذلك وما مضى فيه كل
على ان الخلاف في القصد بلفظ فلا تطلق وقد صرحوا بان الما في قوله في الاقضاء من اسم الفاعل وثالثاً ان الشيخ قد صرح كما سألنا انما بانه
لو قيل له هل مطلقه فلا تطلق فقال نعم كان جوابه بنعم طلاقاً لما دل عليه الوجه الا ان قوله نعم مقتضى لا عادة النوال فكانه قال لمطلقه فقول نعم في
معنى طلاقها وحيث فانادى في الطلاق باللفظ الراجح الى شيء وقع بذلك الشيء البتة وهو طلاقها فيما نحن فيه فحكمه بالقصد ثمه موجب الحكم
به في الصورة وهو لا يخلو منها ما لو قيل له هل مطلقه فلا تطلق فقال نعم فان الله بين الاصحاب وبصرح الشيخ في بانه يقع طلاقاً وبصرح ابن
البرقي وغيرهما قال ابن دريس ان قبل الرجل هل مطلقه فلا تطلق فقال نعم كان ذلك اقراءً من طلاقاً شرعاً قال الشيخ في رد القصد ان قول
ان قصد بذلك الاقرار بطلاق ما سبق حكم عليه به بظاهر ادعوا به بينه في نفس الامر وان قصد بذلك الاقضاء فهل يصح طلاقاً ام لا

الظلال

الذكر في ان أهل الشرع والقلم ما ذهب اليه من ادعائهم لا يعرفوا ما علم به الشئ من قول ان المقصود من الطلاق هو المانع من
الانكاح وادعائهم في ما لم يقودوه ولا يقول بهواكهم انهم لا خلاف بين الأصحاب في عدم وقوع الطلاق بالكاتب من الحاضر القادر على
الطلاق انما الخلاف في ان هل يقع من الغائب القادر على اللفظ لا مالم لا عدم وهو مدعي الشئ في طلاق مدعي عليه الإجماع وقال فيه
فان كتب بغيره طلاق امرئ وهو حاضر ليس بكتاب لم يقع الطلاق فان كان غائبا وكتب بخطه ان فلانة طالق وقع الطلاق وان قال بغيره
اكتب فلانة امرأه بطلاقها لم يقع الطلاق فان طلقها بالقول ثم قال بغيره اكتب اليها بالطلاق كان الطلاق واقعا بالقول دون الامر
بغيره على ذلك جملة من اتبعوا الأصل في هذه الاختلاف اختلاف اخبار السنن واليه ذهب عليه فيها ما عدا في حق بغيره عن أبي حنيفة والشافعي
في الصحيحين قلنا لا يا جعفر عليك من رجل قال لرجل اكتب يا فلان الى امرأتي بطلاقها او اكتب الي عبدة بعتك يكون ذلك طلاقا او علنا
فقال يكون طلاقا ولا علق في بطلانها او بغيره وهو يدعي بالطلاق والعلق ويكون ذلك منه بالأمر والجمهور ويكون غائبا
عن أهله اقول وهذه الزيادة هي مستند الشئ في بطلان بغيره وما عدا في حق في الصحيحين والحسن عن زائدة قال قلنا لا يا جعفر عليك من رجل
كتب بطلاق امرأته لم يصدق عليه ثم بدلها قال ليس ذلك بطلاق ولا علق في بطلانها وما عدا في الصحيحين عن ابن ابي شيبة قال في النكاح من رجل
كتب الى امرأته بطلاقها او كتب بعق مملوك لم يطق به لسانه قال ليس بشئ في بطلانها وما عدا في الصحيحين عن زائدة قال سالنا يا جعفر الله
عليك السلام عن رجل الحديث واجاب نعم في حق من جئته الثأل في الرجل على حالة الاضطرار قال وتكون فظرة ولا تفصيل لا للغير لا في هذه
الزيادة خاصة الغائب والزوائد الا في مطلقه والمقدم مقدم لا نقول للغير والخصو لا تأثير له في السبب فان سلمنا اللفظ انما
كان صحيحا في المبنية استوجبنا من الغائب والغائب وكذا الكتاب بينهما لتساوي الحال فيما مع ان يرد وانما ترجحنا ما ذهبنا اليه من ان
ما ذهبنا اليه بالطلاق في النكاح في العمل انتهى واعترض في ذلك فقال وفيه نظر لان الزيادة صريحة في ان الطلاق بقدر على اللفظ لا في كتاب اطلاق
الى امرأته بطلاقها الخ فلا وجه لعل على حالة الاضطرار ومع ذلك ففي هذه الزيادة ترجيح على السابقة لصدقه انما مقبلة بالثبوت والغير
ولذلك طلقه فيها انما يكون من وقوع الطلاق لعدم الثبوت بالكاتب لعدم العلم بالثبوت او بطلان الخصو فحينما على انهم مع شوبه لا يرفع
لا ضرورة الى الجمع وانما قيل ان الثبوت والخصو لا تأثير لهما في السبب فهو مصادف محضه تأثير الثبوت والخصو بذلك فقطع الأصل الثاني
ادعوه وثبت سبب الطلاق وانما ادعوه في ترجيح الأصل بموافقة الأصل والجمهور في العمل فينبذ ان الصحيح مقدم على الحسن فلا خلاف
انما ان المقدم مقدم على المطلق فيقول ما ذكره وان في انما نجد هذا في جملة من اخرج عن هذا الحديث الكاشاني في الجمع والغايل
الغرض ان في الكتاب الا انه لا يخرج عن المتبع ان الثبوت عهد من الشارح في اجواب العقود والافعال والافعال والافعال وانما هو بالثبوت
والاموال الدالة على هذه الحالة دون مجرد الكتاب ولهذا يجوز ما اكتبه بالكاتب وبعد اختصاص الطلاق بهذا الحكم لعدم ظهوره في خصوص
لذلك وبغيره ما ادعوه في بعض الاخبار انما يجزها الكلام وبذلك ابقه المحصر في انما طالق المستفاد من الروايات المتقدمة بها في
مخبره فانه كما يكون المحصر في هذه القضية موجبا لتفي اسواها من الصنع الفظية فكذلك الكتاب لانها عند من جملة الصنع الموجبة للطلاق
هذا مع انه لا يمتنع الشهادة في هذه القضية من الاشكال فان الاشهاد انما يطلق حقيقة على سماع لفظ الطلاق وانما يخرج بمساع
لذلك منه يجب بشهادة الشاهد من الحكم عليه بوقوع الطلاق وانما في الكتاب حيث قد عدا بالفتوى في الطلاق التي لا يلازمه الاقراره
اعدا في شكل الشهادة على مجرد رواية الكتاب او بعد ما شاع ان ما ذكره من جواز كون منسوبة على وقوع الطلاق لعدم الثبوت او الخصو
حيثما بين الاخبار قد دخل بان قوله عليك السلام في ذلك بطلاق في بطلانها وما عدا في الصحيحين عن ابن ابي شيبة قال في النكاح من رجل
اكتا سنن على عدم النطق والفكر فوجه خضروا غاب علك الثبوت لا الى عدم الثبوت وعدم العلم بها او عدم الخصو كما ادعاه وان المذار
انما هو على النطق والكلام وهو محال الله سبحانه فلهذا لا يفهم وبغيره بطلان ما ادعاه من الجمع في المقام وهل في شرط الشهادة انما
دعوى حال الكتاب او بغيره وبغيره بطلان ذلك قال في ذلك وجهان والاول لا يحتاج من قوة لان ابدا ما هو القائم مقام اللفظ لا اسد لما
وانما سلم الله باقراره ولو شك فيها فالأصل عدمها وج فتكون الكتاب كالكاتب من ثم ردها الاحتياط مطلقا اطراف الدعا مع انهم
نقضوا في مواضع كثيرة اقول وهذا انما هو من هذا القول لا صرحا به بل اجبوا عليه من اشتراط الصراحة في صيغة الطلاق و
عدم جواز وقوعه بالكاتب والجملة فاسئلة عند كل توقف على الخبر المذكور انما يخرج عن حرج الثبوت ولا يضره الا ان قول القائل انما
في المسئلة فلهذا خلاف ذلك قال في ذلك ولا فرق في الغائب بين البعيد مسافة البعد وعدم احتمال شموله للغائب عن المجلس لعموم القدر
والا قومه اعطوا الغائب عرقا ولكن الكتاب كالكاتب المصير في صحة الطلاق كقوله فلانة طالق او بكتب اليها ان طالق ولو علمه بشره كقول
اذا قرئت كتابه فانسحط على طلق اللفظ اقول احتمال شموله للغائب عن المجلس غير جيد فان النص وهو صحيح في الغالب في نفس الغائب
عن أهله وهو لا يهدف الا على المسافر عن بلدته ثم لو كان بلفظ الغائب خاصة لما ذكره وانما ما ذكره من كون الكتاب كالكاتب المصير في
الطلاق كقوله فلانة طالق فلهذا في حق هذه القضية بمقتضى الدليل انما هو بالنسبة الى اللفظ بالطلاق وانما ما ذهب اليه الكتاب من مطلقه
ومقتضى ما يحتاج الى دليل وكما خرج من اخبارنا اللفظ هذا الخبر فليخرج عنها انما بالحل باطلاق هذه الاخبار من اجماع الكتاب في
فقط من هذه المادة عملا باطلاق الاخبار المذكورة والتفصيلا لما ثبت في العبارة اللفظية انما نعم في هذه النسخ كذا
والاشارة من غير خلاف صحت ومنه الاخرى في حق طلاقه بذلك كما قطع ما انشأه من وقوعه واقاديره وعباداته ولا بد من فهم القامدين
ذلك منه لحدك عليه من انما قد سئل الكتاب اذا كان من بكتب في الاشارة كما اخبره ابن ابي شيبة في قوله لا طلاق الا في الاشارة

باب فی حق تعالیٰ

لوکانت م

المضمون

وَالصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ

洗

۱۔ اولم بنوہ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

◎

والجواب أقول لا ينبغي أن يحمل على التقية لأننا فيه قصد الاختلاف ونكاش ما قبل لم ادعى كون ذلك مؤكداً للحمل على التقية لكان أقرب لشروع
 التقية وخفاء الحق الواقعي بذلك البتة فلا يجوز قلت اخباراً وقيل نكاشاً على هذا الاصطلاح المحدث لا وجوده عند أصحابنا المتقدمين بل
 الاخبار كلها أحسن من هذا الاعتبار وإنما التصرف بوجوده لا خلاف لما بالتدقيق فثبت في مقابلة الكتاب في أول جلد كتابنا
 والاعادة للزوجة عنهم علمهم في شواهد الاخبار متداخلة على الجميع لا اختصاصاً لها بمادة دون أخرى ولا ينبغي صدقها على ما نحن فيه فيجب
 بمقتضاها إلا أن ثمة كانت هذه القصة عند طرحة في كلامهم كما لا ينبغي على من خاص بمجود يقضهم وبوامهم ولما أخرجهوا لهم في الجمع بين
 الاخبار لا وجود لها في السنة ولا في الكتاب من أجل التوام على الكراهة والآخر على الاحتياطية من أجلها صحتها وطولها كتمانها مثل هذه التعبدات
 التعبدية ونحوها فثبت على القول بالتخيير إذا اختلفت في نفسها إطلاقاً وجبت إماماً بأنها طاعة لا يجوز عقيل المتقدمة أنه يكون رجوعاً عليه كذلك
 من أخبار التخيير المتقدمة بحسب ما ذكرناه في التقية لقوله فيها وهو الحق رجوعاً عنها ونحوها بحسب الفضيل من جوارحه فيها بالموافاة التي هي
 فرع بقاؤه الزوجية ودوامه وادارة لقوله فيها وهو الحق رجوعاً عنها قبل أن تنقض عدلها وقبل أنها تكون بانسبوعه نكاح من الأخبار المذكورة فثبت
 القبول لقوله فيها فان خلافاً في نفسها فقد بان من وصفها من الخطاب ودوامه في مادة الإخوة لقوله فيها إذا اختلفت في نفسها فهي تطلقية
 وهو ظاهر من الخطاب ودوامه في مادة الإخوة صرح الجميع ونحو ما حسن حمران والظاهر أن هذا الخبر متشابه باختلاف المادة في ذلك ولو كان
 لا يقتضيه إلا أن نقل مذهبهم إلا أنك لما عرفت أن هذه الاخبار إنما خرجت من التخيير وجميع ما يقتضيه إنما هو قولهم فان خلافاً في نفسها
 فيها هو ما ذكرناه وكيف كان فهو ما هو من التمسك بهذا الاعتماد عليها أن لا حاجة للجمع بينها في ذلك فلم يبق إلا أن نأخذ منها ما قلناه من كلام
 ابن الجبيل المتقدم كون ذلك رجوعاً وإتباعاً ما يعتد به من غيره وهو أن كان التخيير بعض كان بانها كالطلاق بالعرض والآن كان رجوعاً
 قائماً لك وفيه جمع بين الاخبار وفيه أنه لا يكره له التخيير ولا هذا القرض وانما هذا الخبر بالكاتب وكيف يكون رجوعاً بينهما مع أنه لا خلاف
 في شيء من الاخبار لا يفضله عن الدلالة الظاهرة عليه بل على سبيل الاخبار المذكورة بل صريحها أن كلاماً من الأمرين إنما يترتب على مجرد
 التخيير ولا دليل على العوض بالكلية ولا امتناعاً من هذا الكتاب ومنه حسن حمران فانها قلنا بان ما وضعه لا دلالة على الميراث وانقطاع
 العصمة واليهونون وعدم الرجعة إنما يترتب على اخبارها فتشبهها خاصة ويحتمل كون ذلك بعوض إنما هو من قبيل الأعيان في الطلاق والقصاص
 في الأحكام التي هي منسوبة من غير الملك القلبي من مرجع ما ذكرناه إنما هو في ذلك حيث ثبت ذلك في الطلاق موضعاً في التخيير إذا
 كان منصوصاً بل هذا أشد من عدمه وجوباً من القس والمفاس عليه وبالجملة فان عبد هذا القول في المقام قال لا ينبغي على وجه الأفهام إلا
 أن شئنا المذكور لما كان مائلاً إلى القول بالتخيير كما عرفت في شئنا الذي عنه بذلك وأما قوله أنه على أثر ما تقدم ويمكن الجمع بينهما بحمل البائن
 على ظنهم من عدة ما أكثر الدخول بها ولما كانت والحق على من لم يأتها عدة وجهه لأن التخيير في حق الزوج في البعد مثل ما نأخذ
 فان سبق أخبار التخيير بنائبه بالتفصيل وان وضع بيان بان ما يقتضيه تلك الاخبار من الأحكام إنما ترتب على التخيير بمعنى أنه متى ختمها
 واختلافت في نفسها لم يكن ذلك إتماماً من أن تكون ذات عدل لا مقتضى ما ذكرنا من احتمال الجمع بما ذكرنا من أن ما ترتب البينونة وعدم الإرث و
 عدم الرجعة على عدم الدخول بها وعلى كونها بائناً والأخبار خالية من الإشعار به بل ظاهرها كما عرفت إنما هو ترتب ذلك على مجرد
 التخيير وبالجملة فان مقتضى إطلاق هذه الاخبار هو ما ذكرناه من التخصيص يحتاج إلى دليل فكيف القائل في عبارة ابن أبي عقيل المتقدمة
 شرطاً وقوع الخمار في المجلس قبل التفرق لقوله وان اختلفت نفسها في المجلس فهي تطلق واحدة وعليه نكاح وعادة زواجة لقوله فيها
 فهي بالتمام المهر في قوله في محبة الفضيل ابن جبار واختلافت نفسها قبل أن تقوم وهو ان كان في كلام الراوي إلا أن الجدة تقرر بالانكاح
 عليه عليه وإطلاق المجلس يقتضي عدم الفرق بين طول المجلس وقصره وعدم الفرق بين تملك كلام اجنبية بين التخيير والاختيار أم لا لكن الظاهر
 من عبارة ابن الجبيل هو اتصال الاختيار بالتخيير أيضاً أعني ما يقتضيه عدم صرف الفصل بالتحال ونحوه من الفصل الظاهر لقوله فان اختلفت
 نفسها من غير أن تتشاغل بمحدث من قولها وصل كان يمكنها أن لا تفعله فتح اختيارها وان اختلفت بعد فعلها ذلك لم يكن اختيارها
 ما ضمتها انتهى ولما هو مذهب التخيير وعلى هذا يمكن أن يكون المجلس كما به عن هذا الفرع إلا أنه بناه قوله ما لم يفرق في رواية زائدة وقد
 من مسلم وقبل أن تقوم في محبة الفضيل فان ظاهره ان الغاية البطلان لها وهي التفرق عن المجلس فإما لم يفرق وان طال المجلس وحصل الفصل
 فانه لا يطل التخيير وعلى هذا فما ذكرنا من الجهد من هذا الشرط لا دليل عليه من الأخبار المذكورة وبذلك يظهر أن ما ذكرناه في هذا المقام من أنه
 إذا كان بمنزلة عقد التملك لم يكن العبرة بالمجلس بل بالقاعدة وان حصل بمنزلة التوكيل لم يكن المجلس إية مستبداً بل يجوز مع الترجيح لا يقتضيه بل ان
 التخيير ينبغي أن يبق بناء على ما قلناه من جهة التخيير ان هذا حكم برأسه والمجلس فيه أثر على الوجه المتقدم في الاخبار بالتخيير بل هو شرطها وانما بناء
 على كلامنا من عدم القول بذلك فان الوجه فيه أنه حيث كان العامة القائلون بهذا القول قد اشتهر فيه هذا الشرط في الاخبار مضمرة
 وفاء لهم قالوا حيث شرط في هذا التخيير عند القائل به ما يشترط في صحة الطلاق من استبراء المرأة وسماح الشاهد به وغير ذلك وهل يقتضيها
 نطقها خاصة وبغيرها عما نطقها معاق في ذلك في الروايات والفتوى الأولى وان التفرق يقع بجمع الأمرين فثبت بها عما من القاصد
 فينزل حج منزلة الخلع حيث يقع البذل من جانبها والطلاق من جانبها وان اختلف في كون الطلاق هنا من جانبها أو من الجهتين فثبتها
 لأن التفرق إنما يحصل به ولهذا الورود في رواية واختلافه في موضع فيكون ذلك بمنزلة نفي الطلاق إليها فلا يشترط الاستماع ما دل على الطلاق
 لا سماع ما هو بمنزلة الوكال في ذلك انتهى أقول ان مقتضى النسخ على الخط الأول في قوله في الرواية والفتوى الأولى ومنها نسخة بخط المصنف والآلة
 في السبيل منها هو الشاهد من لفظ الأول لان عبارة المتقدمة كما ذكرنا هو أنه قل بكتبة سماعها نطقها معاق الأول منها هو الاكثاء

والجواب أقول لا ينبغي أن يحمل على التقية لأننا فيه قصد الاختلاف ونكاش ما قبل لم ادعى كون ذلك مؤكداً للحمل على التقية لكان أقرب لشروع

والجواب أقول لا ينبغي أن يحمل على التقية لأننا فيه قصد الاختلاف ونكاش ما قبل لم ادعى كون ذلك مؤكداً للحمل على التقية لكان أقرب لشروع

والجواب أقول لا ينبغي أن يحمل على التقية لأننا فيه قصد الاختلاف ونكاش ما قبل لم ادعى كون ذلك مؤكداً للحمل على التقية لكان أقرب لشروع

والجواب أقول لا ينبغي أن يحمل على التقية لأننا فيه قصد الاختلاف ونكاش ما قبل لم ادعى كون ذلك مؤكداً للحمل على التقية لكان أقرب لشروع

والجواب أقول لا ينبغي أن يحمل على التقية لأننا فيه قصد الاختلاف ونكاش ما قبل لم ادعى كون ذلك مؤكداً للحمل على التقية لكان أقرب لشروع

الطَّلَات

[illegible][illegible]

الطَّلَاق

P. V

[illegible]

۷. مضبوط

۱. و حضرت نامی

فلا يفتخروا بالاسلام

۱۰۰

الطلاق

وفي خبر فليعلم صحة الطلاق مع شهادة الفاسق وهو باطل إجماعاً فاشاءوا فيه ذلك لا لأدبهم والرقابة على ذلك فلا بد من جعل الخبر على غير ما
على غير ما في الإسلام ووجب الإجماع في الخبرين بالنسبة إلى هذه العبارة إتماماً لما قبله في الكلام الشرعي فليعلم كل بطله وذلك أن كماله
في الخبر الثاني لما سئل عن كونه طلاقاً في السنة لاجابة بـ الحكم الشرعي الواضح هو ان يطلقها اذا طهرت من جنسها قبل ان يفسد ما قبلها
على ما في كتاب الله عز وجل في كتابه فان خالف ذلك ذلك الكتاب بمنع من بطل ما لا يبرز الطلاق لها لغة الكتاب باشرط عدل
القاصدين ونحو ذلك الشرط ولا ريب ان الطلاق في هذا الناحية من هذا الخبر باطل عند كل من له اذن بالاختيار ونسفة
بما هو عليه من حاله من الكفر والشرك والعداوة فيمنع ذلك من اشهادها على طلاق الكتاب الله الذي لا يعلو طلاق من طلاق لكون
لما سئل ما نيل بهذا ذلك من خصوص ذلك وكان المقام لا يقتضي الانصاح بالاجواب الواقعي اجمال في الجواب بعبارة توهم بظاهرها
ما ذكره وتوقوه في باده النظر الا ان كانا كانا القاصدين يقتضيه ما علم من مذهبه وقواته باخبارهم لا خبره بالكتابة كما عرفت ونحو
اخر اجبنا المقام وحل العبارة المذكورة على من عدله ومناذ كرا نعلم الكلام في الخبر الاخر وبذلك يظهر ان زيادة على ما قدمناه في الكلام
الشهد السند وقوله ان الزواجر من الناس من العارض فان ملأ منهن ما اكثرت من ان ينجس وبالحيلة فان الواجب في الاسئلة ان ينجس
هذا الموضوع وغيره النظر الى انطباع موضع الاسئلة على مقتضى القواعد التي في الاخبار فيكون كان مخالفاً لما اذا جاء
عنها وجب خبره واشتد الاسناد اليه وان كان ذلك الخبر صحيح السند صحيح الدلالة لا ينافي خبره اخبارهم بفرض الاجتناب على
الكتابة والسند ولكن عادة احتياطاً للاصطلاح في الخبر المذكور وقصر النظر على الاسانيد في حق الخبر لم ينظر الى ما في من
من السبل كما قدمنا التنبه عليه في غير موضع ثم انما قال في هذا المقام وينفرد على من اعتاد عدالة القاصدين بمنع ملكة الفتوى والوقوع
ان الخبرين فيها ظاهر لا في نفس الامر لا في ظاهره عليه الا الله فلا عيب في ذلك في حق غيرهما لزم التكليف بما لا يطاق فلا بد من
في نفس الامر في صحة الطلاق مع ظهور عدل القاصدين لا بشرط حكم الحاكم بها بل ظهور ما عند المطلق ومن يربط على الطلاق حكم
وهل يقدح في صحة الطلاق في نفس الامر بالنسبة اليها حتى لا يصح لاحد مما ان يترجح بهما لا انتظار الى حصول شرط الطلاق وهو العدالة
اخبارها والخامسة وخمان والحكم بقصد فيها الا في حق من قوة انتهى اقول لا يخفى ان العدالة بالنسبة الى القاصدين بها غير ما بالنسبة اليه
عدالة وكلاهما بالنسبة الى الخبر صحيح لا شك فيه ولا من يفسر به موافقة العدل بالمملكة كما هو المثل بين المناوئين وهو الذي ذكر
هذا وحسن الظن به دل عليه صحيح ابن ابي عمير كما هو المشهور بين مناوئنا من الاخبار فانه على اليقين ما انما ينجس فيها على ما يظهر لنا
ومع ذلك العدالة من الانصاف بذلك القاصدين التي يقتضيها الخبر مع ظهور ما فيها واما الاشكال وحل البحث بالنسبة اليه ونفسه و
توضيحه ان من علم من نفسه الفسق مع كونه على عدالة بين الناس فكل يجوز له الدخول في الامور المشروطة بالعدالة وتقليد ما من
الامانة في الجمع والجماعة والشهادة والجلوس في مجلس الحكم والقضاة بين الناس ويخول ذلك لا في بعض المذكور ذلك واقتضينا
ذكر من هذا من الصور بين المذكورين بفرض ما بيننا المصالحين وتوقفاً في الكفاية وافتحة في الاصل دون الثانية والوجه في
بذلك ما ان الظاهر في المقام ومن اجابنا خبرهم موعدهم جواز الدخول في هذه الامور والحال هذه وسبب ذلك ان الامور
الاجتناب والادلة على التمسك عن قول خبر الفاسق والتمسك عن الصلوة خلفه انما من حيث الفسق لا من التشكيك على الوصف مشعر بالعلم
وهو مشعر بان الفاسق ليس هذا المقام ولا ما لا يقتضيه هذه الاحكام واذا كان الشارع لم يرد هذا لذل ولا ما لا يقتضيه
هذا المسالك لمن الناس من الافداء به وقبول خبره ويخول ذلك فهو في معنى منعه هو ذلك فادخله نفسه فيما لم يرد الله عز وجل
اصلاً له موجباً لغيره عز وجل والتمسك من التمسك وجواز افداء الناس بمن حيث عدم ظهور فسقهم لا يدل على جواز الدخول
له لان حكم الناس في ذلك غير حكمه هو في ذلك والكل الامانة في الثاني واحد ما لا يفسد من الاخر بوجبه ونظير ذلك في الاحكام غير
عز وجل ان لم يمسسه لم يحرم على العالم به وحلال بالنسبة الى الجاهل به وبوجه ما قلناه في الامور من الاخبار مثل صحيح ابن ابي عمير عن
ابن عبد الله عليه السلام قال خمسة لا يوقون الناس على كل مال النجس والارص والجدوم ولد الزنا والاعراب ومثوها صحيحه في
مسلم عن ابي جعفر عليه السلام والتقريب فيها انما انما قد عرجا بنو جبريل التي في هؤلاء عن الامانة لانهم ليسوا من اهلها باعتبار ما
عليه من القبول المذكورة الماضية من اهلها الامانة ووجه بعض الاخبار وان ودانته في من الناس عن الامانة هم الا ان التمسك انما اقتضى
في اللواتين وانما في هذا الخبرين القاصدين فانه انما اقتضى في الامانة لا يكون من اخذ هؤلاء ولو فرضنا عدم علم الناس بما هم عليه من هذه
الصفات الماضية من الامانة مع اعتقاد الناس فيهم العدالة فانه يجوز للناس الاقتداء بهم بالتقريب المتقدم لكن يقتضيه هذا الخبرين
لا يجوز لهم الاقتداء بهم عليه من الواضع المذكور وان خشيتم الناس وهذا الجنب جاز في الفاسق الذي هو محل البحث بان كان عالماً بفسق
نفسه وان خشي على الناس ومناوئنا ذلك قول من المؤمنين عليه السلام في مجلسه لا يجلسه الا بغيره وبني ابي عمير ونحو
والتقريب فيها هو ظهور ما في التمسك لم يكن مستحلاً لاسيما التماسك وشروطها واهلية الحكم والقنوم ولا ريب ان اعظم الاستحباب
الماضي الفسق فهي ظاهرة في منع الفاسق من الجلوس في هذا المقام وان كان عدالة بين الامام وعدم نقله الاحكام وجواز تقليد
الناس لمن حيث عدم ظهور فسقهم لا يدل على جواز عدم نقله لانه عالم بان الشارع قد منع الناس عن اتباع الفاسق وتقليد
وايسر الامور حيث فسق صفته مانع من تقليد هذه الامور وكلام من قدما كلامه وان كان عضوًا بالقيادة او مع الامانة
الان الحكم في المواضع الثلاثة واحداً من هذه الكلام هو ان ينجس بظهور العدالة في جواز التقليد هذه الامور المشروطة بها وان لم يكن

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله

كله واقسام لا بد من ثبوتها واقسام الكلام جارية جميع ما بشرط غير العدا وهذا أحد ما يؤيد ما ذكرناه بأوضح ما يهدى صوت
على المناد من الأبه والاختيار المصريح فيها بالعدالة واشترطها في الشاهد مثل قوله عز وجل واشهدوا ذنوبكم عدل منكم وقوله
بطاعتها محضو عدلهم واذا شهد عدلهم ونحو ذلك هو انصاف الشاهد من الشاهد الذي في حد نفسه ولا بالنظر في غيره
اذ لا ينبغي ان قولنا فلان عدل وفلان ثقة مثل قولنا فلان عالم وشجاع وجواد ونحو ذلك من العلوم في جميع ذلك مما هو
انصاف لهذا المصنف في هذا الموضع على ما تقدم علم المكلف والواقع في ذلك وقد يختلفان بان يكون كل واحد من نظر المكلف
وان لم يكن واقفاً في علمهم من اعتد عدلهم جواز الاقتداء به وعلى هذا اذا كان المراد من الأبه والاختيار المصريح فيها بالعدالة واشترطها في الشاهد
بأن من اطاع على فصر عدم جواز الاقتداء به وعلى هذا اذا كان المراد من الأبه والاختيار المصريح فيها بالعدالة واشترطها في الشاهد
بجعل المناط الانصاف بالعدالة بالاعتبار العبر كما توفيه وبنوا عليه ما بنوا من الفروع المذكورة ولا ريب ان مقتضى كان ذلك انما هو
بالنسبة اليهم في حد ذاته فانه لا يجوز له الدخول فيها مشروط بالعدالة الاثنية وذلك بقدر ما في كلام صاحبك من شعبة
من الوضوح والقصور ولا سيما في فرض الثاني وهو ما اذا علم الزوج فقة ما يطلق بمحض واما مع ظهور عدلها من الناس فانه من
من يثبت الشكوك وان لا يضمن اليه ومقتضى مجوز الطلاق هنا جواز اقتداء من علم فسيق الامام به في الصلوة لظهور عدلها من
الناس وهكذا يقول فتواه واحكامها الكل في الطلاق اوضح من ان يحتاج الى بيان وبالجمل فاذ لا في الصور والصور بين المفسرين
في الاشكال في طلاقه ولا سيما الثاني المسئلة الثانية قال المحقق رحمه الله تعالى فلو شهدا أحدهما بالافتاء ثم شهد الآخر
بافتائه لم يقع الطلاق اذ لو شهدا بالافتاء لم يشترط الاصحاح ولو شهدا أحدهما بالافتاء والاخر بالقرار لم يقبل شهادة الثاني
في الطلاق لا منفردات ولا منقضا في الزوال لو طلق ولم يشهد ثم شهد كان الأول لغوا ووقع حين الاشارة الى اللفظ العبر
في الافتاء اقول الكلام في هذه المسئلة يقع في مواضع الأول قوله ولو شهدا أحدهما الا قوله لم يقع الطلاق والوجه في عدم وقوع
الطلاق ولا في الاخبار صريحاً وكذا في الأبه على اجتماع الشاهدين في التماع وان لا يكفي نفرهما بان يطلق بمحض واحد
منهما يطلق مرة اخرى بمحضه الا في موضع آخر من الشاهد في قوله عن احمد بن محمد بن ابي نضر عن القمي عن الحسن قال سئل
ابا الحسن عليه السلام عن رجل طلق امرأته على ظهر من غير جماعة وشهد باليوم ورجل ثم مكث خمسة ايام فاشهد اخيراً انما امران شهد
جهتاً وافتاء في الصحيح عن محمد بن اسمعيل بن زبيح عن الرضا عليه السلام قال سألته عن رجل تزوج امرأة فاشهد في الطلاق فقال
نعم ومن ثم ان الشاهد من قال لا يجوز في شهادتهما موضع ذلك لا من الخبر المذكور قوله في الشاهد الثاني الذي يحصل بالثبوت
الشرعي ولو جاز التفرق في التحليل لم يجز الاعتداد الا بالخبر المذكور في حصة الطلاق الا بعد شهادة الاخير هذا مع قطع النظر عن ضرورة
اخر الخبر بعدم جواز التفرق وبالجمل فالحكم المذكور لا خلاف ولا اشكال فيه الثاني قوله انما لو شهدا بالقرار لم يشترط الاجتماع والوجه
فيه ان الاقرار اعتراف واختيار عن طلاق سابق واقرار العتلاء على انفسهما جائز والحكم فيه كما في غيره من الاقرار ومما لا يشترط
فيه اجتماع الشهود وانما يشترط ذلك في الشهادة على افتاء الطلاق كما دل عليه الخبران المتقدمان نعم لو كان الطلاق الأول باطلاً كما
يكون بغير شهود او بظاهر واحد علم ان الاقرار الذي اقر به انما هو اقرار واحد اشارة الى ذلك الطلاق فلا يجب في البطلان وان اقر به
عنه شاهدين مجتمعين فانه اذا لم يقع الطلاق السابق لم يقع الاقرار به والحكم بالعتناء بما هو مع طلاق الاقرار لان الاطلاق منقول
على الصحيح سواء شهد على اقراره الواحد شاهدان في نفسه او شهدا منفردين بان اقر عند كل واحد من حصة الاقرار في شرطها الا
وانما العبر ثبوت شرطاً متى وقف عليها هو يحصل مع كل من الأقرين لان رجوعهما الى امر واحد وبالجمل فالحكم في الاشكال فيه
الثالث لو شهدا أحدهما بالافتاء والاخر بالقرار لم يقبل والوجه فيه ظاهر مما تقدم فان الطلاق الذي سمعه أحدهما بالافتاء باطل
لعدم استكمال الشرط وحصة الطلاق وهو اجتماع الشاهدين ومقتضى كان الاقرار به باطلاً وان شهد به اثنان فضلاً عن الواحد
كما عرفت انما الثاني قوله ولا يقبل شهادة النساء في الطلاق في قوله في الزوال وبذلك عليه في الأبه وجملة من الاخبار مضاًفاً الى
اتفاق الاصحاب على ذلك لان قوله عز وجل واشهدوا ذنوبكم عدل منكم في اعتناء ذنوبهم من الاخبار قوله لا يجوز له ان يشهد
في حصة الحلية وان سئل عن شهادة النساء في النكاح قال يجوز اذا كان منهن رجل وكان عليه قبول لا اجبر حاله الطلاق الحديث
وقوله في الحسن الرضا في رواية محمد بن الفضل لا يجوز له ان يشهد في الطلاق ولا في النكاح وقوله لا يجوز له ان يشهد في حصة
الحسين وكان امير المؤمنين عليه السلام يجزى شهادة الملأين في النكاح ولا يجزى الطلاق الا بجماع من عدلين وقوله على عليه السلام في
رواية السكوني في شهادة النساء لا يجوز في الطلاق ولا في الحدود الا في الدون وقال لا يسقط الرجل التطهر وقوله في رواية محمد بن
مسلم لا يجوز شهادة النساء في الملال ولا في الطلاق قوله ولو طلق ولم يشهد ثم شهدا ثم تزوجا ولو كان الأول لغوا وصدق
الشرط في من جعلهما اسماع الشاهدين والحكم بوقوع الثاني لا بد منها في من استحال ان يقر باطلاً ولا يقع وقوله في اللفظ
السبب في الافتاء لم يقع وعلى هذا فالما بين العبادتين وحصة الطلاق في احد ما بين الاخر هو البتة والقصدان قصد الافتاء
وقع وان قصد الاشارة لم يقع ويمكن علم الشاهدين به بالقرابين الفهمه الحال بذلك لا سيما في هذا الحكم محمد بن محمد بن
مسئله عن الطلاق فقال على طهر وكان على عليه السلام يقول لا طلاق الا بالشهود فقال له رجل ان طلقها ولم يشهد بذلك بانام في عقد
فقال من اليوم التي شهد فيها على الطلاق والظاهر ان طلاق الزنا لا يثبت على ما علم من غير ما من اخبار الطلاق وجوب استكمال الشرط

فيكون كلامه

فيكون كلامه في قوله لا يجوز له ان يشهد في الطلاق ولا في النكاح وقوله لا يجوز له ان يشهد في حصة الحلية وكان امير المؤمنين عليه السلام يجزى شهادة الملأين في النكاح ولا يجزى الطلاق الا بجماع من عدلين وقوله على عليه السلام في رواية السكوني في شهادة النساء لا يجوز في الطلاق ولا في الحدود الا في الدون وقال لا يسقط الرجل التطهر وقوله في رواية محمد بن مسلم لا يجوز شهادة النساء في الملال ولا في الطلاق قوله ولو طلق ولم يشهد ثم شهدا ثم تزوجا ولو كان الأول لغوا وصدق الشرط في من جعلهما اسماع الشاهدين والحكم بوقوع الثاني لا بد منها في من استحال ان يقر باطلاً ولا يقع وقوله في اللفظ السبب في الافتاء لم يقع وعلى هذا فالما بين العبادتين وحصة الطلاق في احد ما بين الاخر هو البتة والقصدان قصد الافتاء وقع وان قصد الاشارة لم يقع ويمكن علم الشاهدين به بالقرابين الفهمه الحال بذلك لا سيما في هذا الحكم محمد بن محمد بن مسئله عن الطلاق فقال على طهر وكان على عليه السلام يقول لا طلاق الا بالشهود فقال له رجل ان طلقها ولم يشهد بذلك بانام في عقد فقال من اليوم التي شهد فيها على الطلاق والظاهر ان طلاق الزنا لا يثبت على ما علم من غير ما من اخبار الطلاق وجوب استكمال الشرط

فيكون كلامه في قوله لا يجوز له ان يشهد في الطلاق ولا في النكاح وقوله لا يجوز له ان يشهد في حصة الحلية وكان امير المؤمنين عليه السلام يجزى شهادة الملأين في النكاح ولا يجزى الطلاق الا بجماع من عدلين وقوله على عليه السلام في رواية السكوني في شهادة النساء لا يجوز في الطلاق ولا في الحدود الا في الدون وقال لا يسقط الرجل التطهر وقوله في رواية محمد بن مسلم لا يجوز شهادة النساء في الملال ولا في الطلاق قوله ولو طلق ولم يشهد ثم شهدا ثم تزوجا ولو كان الأول لغوا وصدق الشرط في من جعلهما اسماع الشاهدين والحكم بوقوع الثاني لا بد منها في من استحال ان يقر باطلاً ولا يقع وقوله في اللفظ السبب في الافتاء لم يقع وعلى هذا فالما بين العبادتين وحصة الطلاق في احد ما بين الاخر هو البتة والقصدان قصد الافتاء وقع وان قصد الاشارة لم يقع ويمكن علم الشاهدين به بالقرابين الفهمه الحال بذلك لا سيما في هذا الحكم محمد بن محمد بن مسئله عن الطلاق فقال على طهر وكان على عليه السلام يقول لا طلاق الا بالشهود فقال له رجل ان طلقها ولم يشهد بذلك بانام في عقد فقال من اليوم التي شهد فيها على الطلاق والظاهر ان طلاق الزنا لا يثبت على ما علم من غير ما من اخبار الطلاق وجوب استكمال الشرط

[illegible][illegible]

هذا الباب ما هو كتاب القصة التي هي كما عرفت في غير موضع مما تقدم من الكتابات اقبله وان مذهب الصدوقين هو ما ظهر من الكتاب
السند الثوبيل عليه ولتكن ان حقا فاصدبه اليه نعم بقي الاشكال في الروايات الاخرى وما دل عليه من جواز التعدد والشك قد جمع بين
اخبار السند كذا يدل على ان حلاق الحامل واحدة ولا يجوز ما زاد عليها على حلاق السند بالمعنى المختص وحمل الاخبار لا تدور
على جواز الزيادة على واحدة على حلاق العدة واعتزل السند الثاني اولاً بان على الخلاف انما هو الطلاق الثاني لا الاول لا اتفاق على
حصة الاول كما تقدم واستفاضت الاخبار به سيما كان او عدل بام الطلاق السند بالمعنى المختص لا يقع ثانياً الى الحامل لانها بعد الطلاق
الاول للسند الثاني شرط الخروج من العدة لا يجوز الاعتدال عليها الا بعد وضع الحمل وحي لا يكون حاملاً فلو طلقها حال هذه لم يدخل
في حلق العدة نعم الطلاق الاول يصدق عليه السند في تركها حتى وضعت حملها لكنه ليس على خلاف انما عدل الطلاق الثاني كما عرفت
وهو لا يتم في الحامل بالكبر وثانياً بان تخصيصه الجواز بالعقد في ان الاخبار قد دل على جواز التعدد وان لم يكن عدلاً من غير
الثبوت للمقدّم فان ظاهرها المراجعة من غير موافقة وهو ليس بعدل ولا يستلزم بالمعنى المختص بل بالمعنى الاصح اقول يمكن الجواز
غذا ذكر من وجهين اما عن الاول فبان ان كان على الخلاف انما هو الطلاق الثاني للحامل كما ذكر في الا ان الشك في ذلك لان
مطهر نظر في الجمع بين اخبار السند وجعلها قد صرح بالانحصار في الطلقة الواحدة فلا يجوز طلاقها ثانياً او جعلها مستحبة بالزيادة
على الواحدة والجمع حمل الواحدة في هذه الاخبار وهي التي لم يقع قبلها طلاق على حلاق السند بمقتضى اذا ادا ان يطلق الحامل طلاق
السند طلقها طلاقاً واحداً وتركها حتى تضع حملها ولا يجوز ان يراجعها او يطلقها قبل الوضع طلاقاً مستحباً لا شرطاً بالخروج من العدة
اليه هي هنا وضع الحمل فطلاق السند طلاقاً ثانياً لا يكون الحامل بالكبر وثانياً بعد وضع الحمل لو طلقه لم يكن طلاقاً حائلاً فخرج عن حلق
وانما عن الثاني فبان انما لا يوجب اخبار الزيادة على واحدة منها ما هو مذهب من يوجب في طلاق العدة كرواية يري بالكاتب وان اشتمل على
الثبوت منها زيادة على ما شرط في طلاق العدة فمذهب هذا الموضع ورواية ابن بكير عن بعضهم ومنها ما هو مطلق كوقفة اسحق بن عمار
الاولين من السند المتقدمات ومطهر في الجمع بينهما في هذا الخلاف ما دل عليه الروايات في الاخرى ان والظاهر ان
هذا هو الوجه قصد الشرح والى ما ذكرناه في كلامه في حلق حيث قال بعد الثبوت في السند ما لفظه والتعقيب في هذا الباب ان
حلاق العدة والسند واحد وانما يصير للسند ثلثاً بعد ترك الواحدة والعدة بالرجوع في العدة والواقع فان حلقها لم يظهر
انه للسند او للعدة الا بعد وضع الحمل لا تدور انما هو قبله كان حلاق العدة وان تركها حتى تضع كان حلاق السند فان فصل الشك
ذلك فهو حق وحمل الاخبار عليه انتهى اقول لا ريب ان هو الذي قصد الشرح وان خرج فيه عن حلق العدة فان مراده الجمع بين
اخبار السند وكلامه كما ذكرناه انما هو بالنسبة الى الطلاق الاول فهو الذي حمل عليه كلام الشيخ بذلك بعد ما دفع ما ورد في حلق
المقدم ذكره على الشيخ في الكلام فيما دل عليه روايته بالكاتب من اخبار السند في حلاق العدة هنا هو الوجه في حلقها
من الاخبار بها لا من اعارضها مع قوت سندها فان روايتها غير الروايات المذكورة من الثقات الا ما ثبت الاطلاق المذكور وهو قوله
للتعقيب بما هو واضح فيه واجمع وواقع لم يجز له الطلاق الا بعد مضي شهر من يوم الواقعة ويحمل بالنسبة الى موثقة اسحق بن عمار
بظاهرها من جواز الطلاق ثانياً بعد المراجعة من غير موافقة وان لم يكن عدلاً ولا استنباطاً بالمعنى المختص بل بالمعنى الاصح ولعله اظهره قد
لتخص بما ذكرناه انه من ادع الطلاق للسند وليس له ان يطلقها الا طلقاً واحداً وتركها حتى تضع حملها وان اراد الطلاق للعدة
فان رجع وواقع فليس له الطلاق ثانياً الا بعد مضي شهر من يوم الواقعة بناء على ما ذكرنا من الاحتمال فلو ان يطلقها بمقتضى ما رجع في حلق
الحال حلاق السند بالمعنى المختص وطلاق العدة خاصة بناء على كلام الشيخ ورجوعه وطلاق السند بالمعنى الاصح على ما ذكرناه من الاحتمال
علاً باطلاق الموثقين المذكورين ومن ذلك ما دل عليه حلق الحلاق هو الطلاق الثاني كما هو كلام الاحتياط وبه صرح في اللوح
غيره في غيره فانه لا يجزى ذلك في طلاق السند اعرف انما هو طلاق العدة خاصة بناء على كلام الشيخ والسند بالمعنى الاصح على ما ذكرناه
من الاحتمال فانما ذكرنا من ادريس ومن بعض المتأخرين ومنهم من يخافه من جواز طلقها امسكت كثيراً الا عرفت انه قد اقبله في حلق
الوجه في السند ما هو واضح في الحق الا عرفت من هذه التكاليف انما لم يدل عليها ما دل على الرجوع الى حكم الاصل من جواز طلاق الحامل فيها
مطهر عدم الثبوت الى هذه الاخبار الضعيفة لا سيما انما هي الضعيفة لا سيما انما هي الضعيفة لا سيما انما هي الضعيفة لا سيما انما هي الضعيفة
الزائد على الكراهة ويصل قبل شهر اكد من غير ان يفرق بين كون الواقع طلاق عدة او سنة بمقتضى ما دل على ذلك ان القول بجواز طلاقها
مطهر الا حقه واعتدل انما قد ظهر ان القول بجواز طلاقها ثانياً للعدة وانما في الجملة لان المتأخرين جوزوا مطهر الشيخ خص الجواز به وابر
الجهد بعد شهر وابتا باجوب طلقا جازاً بعد ثلثة اشهر وبذلك ظهر حجة ما ادفعه الغرض من جواز اجماعاً وان كان بعضهم يشترط
في حقه شرطاً ثانياً لان ذلك لا ينافي الحكم بجوازه في الجملة الى حكم الامتناع وفيه نظر اما لا فانه مع تسليم الاعراض عن الروايات الضعيفة
باصلها من غير ان يتم ما ذكر من الجواز مطهر قوله ما فيها من الضعيف ليس فيه ما ينافي في الجواز مما عرفت من ان ظاهرها انحصار حصة طلاق
الحامل في الواحدة فلا يجوز غير ذلك وهو كلام مبسط في شرح فتح كما قدمناه وبوجهه في شرحه وادله الضعيف وكلامه ان شاء الله تعالى
في كتاب الفقه وكذا لضرورة انما ليس له ان يطلق بعد المراجعة حتى تضع وبان ثانياً ما ادفعه من جواز طلاقها للسند بالمعنى المختص فانه
غير مستقيم كما شرحناه فانما دل على عرفت انهم فيما تقدم من كلامه حيث قيل في الاعراض على اخبار الشيخ في هذا السند بالمعنى المختص
لا يفتق في الحامل لانه لا يصير كلاماً الا بعد الوضع العقد عليها ثانياً وحي فلا يكون حاملاً وكلامه في الطلاق الواقع بالحامل ثانياً

في حلق العدة

في حلق العدة

في مدة المدد الثلث بعد الجماع ونحوه وقد يكون العدة عشرة أشهر مع ان غاية ما رخص به الشارع في ذلك الجماع اذا كان في وقت واحد
اشهر فالزيادة على ذلك اضراء وتحض في حق الله سبحانه والطلاق من اجل هذا انتهى الوجوب للغير وبطلان الطلاق كان الايام عطفها
بجامع بعد كل رجعة مع ان قصد البهوننة وبالجمل فلهذا الوجه عندك لما عرفت في غايه الحق وعليه يجمع اكثر اخبار المسئلة وويلك
في قوله فحققة اسحق بن عمار الاول ثم بدله في طبعها اشارة الى ذلك بخبر بدله وظهر اعادة العاشرة فراجع وعلى هذا الوجه يمكن تطبيق القول
الثالث الاول الذي ذكرناه في ذلك من اجل عطفها فانها وان كانت مطلقة بالنسبة لما ذكر من التفصيل الا انها بالتامل في مضامينها
والتمسك في مضامينها يظهر انها انما اخرجت من ذلك القيد انما يصحح عبد الرحمن فاما ما سئل عن الرجل اذا طلق فبطل ان الرجاء ام لا
فاستمر لا يطلق الخليفة الا في موضعين وانما يجيب بان هذا الجواب بحسب الظاهر منطبق على السؤال والظاهر انه من الشان في
حاليه ومقابلة وان لم يقبل الخبر ان ملاك السؤال عن الرجعة لغير بايقاع الطلاق بعد ما فاجاب بان التمسك عن هذا الطلاق على هذا الوجه
ان ان يثبتها كما فعل الباقر عليه السلام فاما تقدم من حديث ابي بصير وعنه ما راجع الى قصد ابدان بهيبر كما لو خصناه ما بقاوا ثابوا
التمسك فالظاهر ان غرض الشان انه لم يقبل بفتح الطلاق من غير رجعة فيكون ثابت على الواقع بعد الرجعة من البهوننة ونحوها وغرض من ذلك
استدلال ما لو قصد البهوننة بالطلاق على هذا الوجه فانه لا اثر لثمة الطلقة الثانية لو قصد الاستدلال وحصوله فاجاب بان ذلك
يقع الطلاق الثاني على هذا الوجه الامع الى الجماع بعد الرجعة واما وثيقة اسحق بن عمار في كونه في ذلك فان اجماع ذلك
في يومه فظهر كليل على كون الباعث على ذلك الرجعة هو مجرد قصد البهوننة فلا شبهة في مخالفة الشريعة وهو
ان هذا الوجه وان اجمعه عليه اولى القول المشوكا هذه الاوائل الثالث بالتقريب التي عرفت لكن يبقى الاشكال في
كلامه من وجهين الاول قوله فلا يتم رجعتها فان فيه ولا اثر على ان المراجعة بدون النكاح بعد ما اذا كان قصد مجرد
البهوننة لا يقع وهو موافق لما خرج به غيره من الاخبار كما قد ذكره حيث اوردوا في الاستدلال بحسب عبد الحميد الطاطري
ورواه ابي بصير وقد اوضحنا ذلك لا دليل على عدم وقوع الرجعة وانما غايه ما استفاض من الاخبار عدم قصد الطلاق في
رجوعه فثبت بعد الرجعة على حكم الرجعة اذا طلقها اضرارا بغير جماع فيبطل ما يجزى للرجعة الثانية من جهة قصد الرجعة كما
عرفت معندين ابي عتيقيل وصريح عبارته فانها لا تنكح من طلقها الا بالثبوت في ذلك حيث انه قد قلنا في الطلاق اوقع على ذلك
الوجه فيها بوجه اخر من كونه لم يقع في طهر الطلقة الاولى وعلى هذا فيبقى الاشكال في المسئلة لان الطلاق معندين ابي عتيقيل
في الاستدلال على ما ذهب اليه انما هو من الاصل كما اوضحناه اتفاقا وهو غير منطبق على شيء من هذه الوجوه الثلاثة فثبتنا ما
في الجمع بين اخبار المسئلة وما عداها من الاخبار وان ذلك بحسب الظاهر من حيث انما لم يقبل الا انه لم يقبل البهوننة بالاستدلال
ولم يصرح به ومع هذا فانه يمكن تطبيقه كما ذكرناه وانما هذا الوجه في غير موضع من كلامه غير قابل لذلك مع كونها مشبهة على ما عرفت
من اطلاق الظاهر على خلاف ما هو الصحيح من معناه في الاخبار وكلامه الاحتياط في ذلك على من يترجم للكلام فيها من المحددين الذين نقلوا
في كتاب الاخبار ولم يلقها الا في كتاب الفروع الاستدلال في بطلان الاخبار فيها بالكلية ولا يخفى في الان وصيه عمل عليه
الرد والتسليم لافلتها واطاع الحكم فيها العام من ال محمد صلى الله عليه واله المستعمل في الشدة في حكمين مما يتعلق بطلاق
القائب احدهما لو طلق غائبا ثم حضر وحل بها ولم يملكها ثم بعد ذلك ادعى الطلاق فانه لا يقبل دعواه ولو اقام البهوننة بالطلاق
لم يقبل بغيره ولو اقام الحال هذه الحق به الولد للحكم في ذلك الشرع بثبوت الرجعة وبذلك على ذلك ما رواه ثقة الاسلام عن سليمان
خالد قال سئل يا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب واشهد على طلاقها ثم قدم ولما مع المدة اشهر لم يعلمها بطلاقها
ثم ان المدة ادعت الحمل فقال الرجل قد طلقك واشهد على طلاقك قال بل نه الولد ولا يقبل قوله وانه يصح بان تصرف المسلم في
على الصفة فاذا ادعى بعد ذلك ما يخالفه لا يقبل ما قد ثبت سابقا وورد عليه بان تصرفه انما يحل على الشرع وحسب البهوننة بما
بنافيه ولهذا الوجه ما وجدنا من اخبارنا لا يخالف عليه بالثناء لكن اذا قلنا ان حكمه عليه به وعلى الله بان الوجه في عدم
قبول البهوننة قد ذكرتها في بطلانها وادعى عليه انه انما يقيم اذا كان هو الذي اقامها فلو كانت الشهادة حسنة ووقعت بما بينه فصدق
وعلم بالبهوننة ثم يفي الكلام في الحاق الولد بها او باحدهما وهو موقوف على ما تقدم في الكلام في الاول من اعتبار العلم بالحال وعليه
والظاهر العمل بالخبر المذكور في الفروع من انه لا يقبل قولان اقام البهوننة فيكون الفرق بينهما من جهة بين الاعتراف بالطلاق مسئلة
لذلك احكام الرجعة التي اجبر عليها في الشرع فهو من الاعتراف في حق غيره فلا يقبل بطلان الرجعة حتى لا يثبتها من غير
مشتركة في بعض الوجوه هذا كله اذا كان الطلاق بائنا ورجعنا وانقصت المدة قبل ذلك المدة بطل دعواه والا قبل وكان الولد في
بلا اشكال وانما كان ما لو كان غائبا له اربع شهور ثم طلق احداهن فانه قد صرح المتكلم بان لا يجوز ان يزوج حوضها في حال غيبته
الا بعد ستة شهور والاصل في هذا الحكم ما رواه ثقة الاسلام عن حماد بن عثمان في الحسن او الصحيح قال قلت لابي عبد الله
ما تقول في رجل له اربع شهور طلق واحدة منهم وهو غائب عنهم في بيوته ان يزوج قال بعد ستة اشهر وفيها اجلان في
الحمل وحل من الاحتكاك الحق وقد ظهر ما قد اتفقوا بذلك الحكم في جميع الاخبار فصرح باننا اذا طلق الغائب واذا انقضت على طهر
في حال غيبته فانه لا يجوز له الا بعد ستة اشهر والشيخ في بغيره من الحكم في جميع الاخبار استنبطها للتصديق والظاهر ان ما روي في ذلك فحالها
ان كانت واحدة طلقها طلاقا شقيا وادان في بطلانها على احتكاك في حال تصرفه فاذا انقضت عدتها على ما قبل من جازها على هذا كله

في مدة المدد الثلث بعد الجماع ونحوه وقد يكون العدة عشرة أشهر مع ان غاية ما رخص به الشارع في ذلك الجماع اذا كان في وقت واحد اشهر فالزيادة على ذلك اضراء وتحض في حق الله سبحانه والطلاق من اجل هذا انتهى الوجوب للغير وبطلان الطلاق كان الايام عطفها بجامع بعد كل رجعة مع ان قصد البهوننة وبالجمل فلهذا الوجه عندك لما عرفت في غايه الحق وعليه يجمع اكثر اخبار المسئلة وويلك في قوله فحققة اسحق بن عمار الاول ثم بدله في طبعها اشارة الى ذلك بخبر بدله وظهر اعادة العاشرة فراجع وعلى هذا الوجه يمكن تطبيق القول الثالث الاول الذي ذكرناه في ذلك من اجل عطفها فانها وان كانت مطلقة بالنسبة لما ذكر من التفصيل الا انها بالتامل في مضامينها والتمسك في مضامينها يظهر انها انما اخرجت من ذلك القيد انما يصحح عبد الرحمن فاما ما سئل عن الرجل اذا طلق فبطل ان الرجاء ام لا فااستمر لا يطلق الخليفة الا في موضعين وانما يجيب بان هذا الجواب بحسب الظاهر منطبق على السؤال والظاهر انه من الشان في حاله ومقابلة وان لم يقبل الخبر ان ملاك السؤال عن الرجعة لغير بايقاع الطلاق بعد ما فاجاب بان التمسك عن هذا الطلاق على هذا الوجه ان ان يثبتها كما فعل الباقر عليه السلام فاما تقدم من حديث ابي بصير وعنه ما راجع الى قصد ابدان بهيبر كما لو خصناه ما بقاوا ثابوا السعة فالظاهر ان غرض الشان انه لم يقبل بفتح الطلاق من غير رجعة فيكون ثابت على الواقع بعد الرجعة من البهوننة ونحوها وغرض من ذلك استدلال ما لو قصد البهوننة بالطلاق على هذا الوجه فانه لا اثر لثمة الطلقة الثانية لو قصد الاستدلال وحصوله فاجاب بان ذلك يقع الطلاق الثاني على هذا الوجه الامع الى الجماع بعد الرجعة واما وثيقة اسحق بن عمار في كونه في ذلك فان اجماع ذلك في يومه فظهر كليل على كون الباعث على ذلك الرجعة هو مجرد قصد البهوننة فلا شبهة في مخالفة الشريعة وهو ان هذا الوجه وان اجمعه عليه اولى القول المشوكا هذه الاوائل الثالث بالتقريب التي عرفت لكن يبقى الاشكال في كلامه من وجهين الاول قوله فلا يتم رجعتها فان فيه ولا اثر على ان المراجعة بدون النكاح بعد ما اذا كان قصد مجرد البهوننة لا يقع وهو موافق لما خرج به غيره من الاخبار كما قد ذكره حيث اوردوا في الاستدلال بحسب عبد الحميد الطاطري ورواه ابي بصير وقد اوضحنا ذلك لا دليل على عدم وقوع الرجعة وانما غايه ما استفاض من الاخبار عدم قصد الطلاق في رجوعه فثبت بعد الرجعة على حكم الرجعة اذا طلقها اضرارا بغير جماع فيبطل ما يجزى للرجعة الثانية من جهة قصد الرجعة كما عرفت معندين ابي عتيقيل وصريح عبارته فانها لا تنكح من طلقها الا بالثبوت في ذلك حيث انه قد قلنا في الطلاق اوقع على ذلك الوجه فيها بوجه اخر من كونه لم يقع في طهر الطلقة الاولى وعلى هذا فيبقى الاشكال في المسئلة لان الطلاق معندين ابي عتيقيل في الاستدلال على ما ذهب اليه انما هو من الاصل كما اوضحناه اتفاقا وهو غير منطبق على شيء من هذه الوجوه الثلاثة فثبتنا ما في الجمع بين اخبار المسئلة وما عداها من الاخبار وان ذلك بحسب الظاهر من حيث انما لم يقبل الا انه لم يقبل البهوننة بالاستدلال ولم يصرح به ومع هذا فانه يمكن تطبيقه كما ذكرناه وانما هذا الوجه في غير موضع من كلامه غير قابل لذلك مع كونها مشبهة على ما عرفت من اطلاق الظاهر على خلاف ما هو الصحيح من معناه في الاخبار وكلامه الاحتياط في ذلك على من يترجم للكلام فيها من المحددين الذين نقلوا في كتاب الاخبار ولم يلقها الا في كتاب الفروع الاستدلال في بطلان الاخبار فيها بالكلية ولا يخفى في الان وصيه عمل عليه الرد والتسليم لافلتها واطاع الحكم فيها العام من ال محمد صلى الله عليه واله المستعمل في الشدة في حكمين مما يتعلق بطلاق القائب احدهما لو طلق غائبا ثم حضر وحل بها ولم يملكها ثم بعد ذلك ادعى الطلاق فانه لا يقبل دعواه ولو اقام البهوننة بالطلاق لم يقبل بغيره ولو اقام الحال هذه الحق به الولد للحكم في ذلك الشرع بثبوت الرجعة وبذلك على ذلك ما رواه ثقة الاسلام عن سليمان خالد قال سئل يا عبد الله عليه السلام عن رجل طلق امرأته وهو غائب واشهد على طلاقها ثم قدم ولما مع المدة اشهر لم يعلمها بطلاقها ثم ان المدة ادعت الحمل فقال الرجل قد طلقك واشهد على طلاقك قال بل نه الولد ولا يقبل قوله وانه يصح بان تصرف المسلم في على الصفة فاذا ادعى بعد ذلك ما يخالفه لا يقبل ما قد ثبت سابقا وورد عليه بان تصرفه انما يحل على الشرع وحسب البهوننة بما بنافيه ولهذا الوجه ما وجدنا من اخبارنا لا يخالف عليه بالثناء لكن اذا قلنا ان حكمه عليه به وعلى الله بان الوجه في عدم قبول البهوننة قد ذكرتها في بطلانها وادعى عليه انه انما يقيم اذا كان هو الذي اقامها فلو كانت الشهادة حسنة ووقعت بما بينه فصدق وعلم بالبهوننة ثم يفي الكلام في الحاق الولد بها او باحدهما وهو موقوف على ما تقدم في الكلام في الاول من اعتبار العلم بالحال وعليه والظاهر العمل بالخبر المذكور في الفروع من انه لا يقبل قولان اقام البهوننة فيكون الفرق بينهما من جهة بين الاعتراف بالطلاق مسئلة لذلك احكام الرجعة التي اجبر عليها في الشرع فهو من الاعتراف في حق غيره فلا يقبل بطلان الرجعة حتى لا يثبتها من غير مشتركة في بعض الوجوه هذا كله اذا كان الطلاق بائنا ورجعنا وانقصت المدة قبل ذلك المدة بطل دعواه والا قبل وكان الولد في بلا اشكال وانما كان ما لو كان غائبا له اربع شهور ثم طلق احداهن فانه قد صرح المتكلم بان لا يجوز ان يزوج حوضها في حال غيبته الا بعد ستة شهور والاصل في هذا الحكم ما رواه ثقة الاسلام عن حماد بن عثمان في الحسن او الصحيح قال قلت لابي عبد الله ما تقول في رجل له اربع شهور طلق واحدة منهم وهو غائب عنهم في بيوته ان يزوج قال بعد ستة اشهر وفيها اجلان في الحمل وحل من الاحتكاك الحق وقد ظهر ما قد اتفقوا بذلك الحكم في جميع الاخبار فصرح باننا اذا طلق الغائب واذا انقضت على طهر في حال غيبته فانه لا يجوز له الا بعد ستة اشهر والشيخ في بغيره من الحكم في جميع الاخبار استنبطها للتصديق والظاهر ان ما روي في ذلك فحالها ان كانت واحدة طلقها طلاقا شقيا وادان في بطلانها على احتكاك في حال تصرفه فاذا انقضت عدتها على ما قبل من جازها على هذا كله

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

وقد اختلفوا في معنى علم التجرى بعد التكاثر وادارة النباح هو اللذان ع وطلبوا الرجعة على مطلق التكاثر القائل للمهر لا يقتضيه باطل التجرى
والتمسوا بما يدل على انفسادها بالعبادات والفرق بين مجرى التكاثر ومجرى الوطى قبل الاجماع على اشتراط التكاثر بالصحة بخلاف التكاثر مع التجرى
والحق ان المسئلة لم تلوها من بعض غير خالده من شوب الاشكال الا انه يمكن ان يقال ان التكاثر بالظن لا خلاف الاخبار المتقدمة في ضرورة التكاثر
هو القول التكاثر اذا غاب ما ذهب منها هو التزويج وما زاد من الدخول بها وان ذلك لو لم يشرطه ان يكون مباحا كان لا يكون ومن التجرى التكاثر
ولا اشترط مثلا فلا فرق ودلالة مقام البهتان غاب عن اشتراط ذلك على عدم التزويج المذكوروا بشرط التمسك بالمتقدمه حاصلة في صورة هذه
الوطى المنتهى عنه فحصل به التحليل صح وبالحكمة ان اطلاق الاخبار المذكورة شامل لهذا الوطى فيحصل به التحليل وقيده ما يحتاج الى دليل و
ليس ظن الفصل الثاني في الرجعة والافضل فيها الكتاب والسنة والاجماع فالكاتب يقول نعم وبجوابه من احق برده من ان التكاثر
والرجعة فهين في زمان العدة والفرق بين ان يادوا بالرجعة اصلا حالما يهتق ولم يبدوا بالضأنه لمن وقته قدم فامساك بمجرىه وان
لم يجرى باحسان والامساك بالمعروف والرجعة وحسن الماشرة والتبرع باحسان التطبيق في الثالث بعد الرجعة كما في الحديث التبرع
اوان لا يجرى لها حتى يخرج من العدة ويظهر منه وقته سبحانه وادخلوا في النساء فلبعض اجله من قارب بلوغ الاجل فامساك بمجرىه
اصدا جوهر بقصد الماشرة بالمعروف والقيام بواجبه من غير طلب غرض بالرجعة او سرجوه من اى خلوص حتى يقتضيه عدته من فكون
امساك بانفسه من ولا تمسكه من ضارنا اى لا تراجو من بعد الزمان من غير رجعة من رجوعه فبقية قال مثل الصادق عليه السلام
عن هذه الاية فقال الرجل يطلق حتى اذا كان من اجلها لم يطلقها فبطل ذلك ذلك من انفسه فذلك واما الاخبار فهي مستفيضة
وسبأ في جملة منها في ثناء المباحث الا انها في ما قالوا الاجماع في ذلك غير واحد كان ففصل الكلام في هذا الفصل ومحقق ما لا شك
عليه فيهم في موضح الاول لا خلاف في ان الرجعة تقع بالقول والفعل والاول اجاع من الخاص والعام والثناء اجاع عندنا وفي
عليه بعض الثابت والقول انما يصح في معنى الرجعة كقوله واخصك واربعك واصرح منه اذا فقهه في النكاح قال شيخنا الشيخ محمد بن الفضل
ان ذكر هذه الالفاظ القليلة وانها صريحة في الرجعة ما فقهه في معنى ودونك وامساكك لورودها في القرآن قال الله تعالى وبجوابه من احق
برده من في ذلك فامساك بالمعروف والتبرع باحسان ولا ينقض في نية الرجعة لصلح الالفاظ وقيل ينقض الالفاظ لانفسه من لا خلاف في انها
كالامساك بالبدن في البعد ونحوه وهو حسن قال سبط السند المتقدم في شرحه في صفة قل ذلك عنه اقول قد بينا انها اسبق لانه لا بد من قصد
الى مدلول اللفظ الصحيح وقصد الى المدلول في غيره وانما يفرق ان في ان اللفظ الصحيح يحكم عليه بقصد مدلوله من غير احتياج الى اخبار بذلك
واللفظ غير لا يحكم عليه بقصد المدلول في المدلول الا مع اعترافه بذلك وجود القرينة الدالة على بقوله انه لا ينقض مع الايمان بوجوبه
الى نية الرجعة لا يقع من ادعاء التبرع وهو جهد لان الايمان بالالفاظ الرجعية او غيرها محجوزة عن نية المدلول منها وقصد لا يقع الا
من عايش او ساء او ثام والاقوال المدلول بها في الالفاظ في كلامهم وعادتها مقرر وقصد مدلولها المردة منها من فهمها العام فلا يلحق
المادة قد لا يوقف على شيء وداء محجوزة ذلك للفظ وهو الصحيح في معناه انما لا يحتمل غيره وقد يوقف على امر اخر من غير نية في الكلام
او احل فيه بذلك وهذا يكون في غير الصحيح مما يحتمل معنيين واكثر وكف كان فكل ما دل على قصد الرجوع في التكاثر من الالفاظ
اوقم شيء من خارج فهو من غير الرجوع بل خلاف ولا اشكال واما الرجوع بالفعل كالمطى والتحليل والنس شبهة وهو موضع وفان
وبما كان اقصيه في الدلالة على الرجعة من القول الا انه لا بد من ان يقصد به الرجوع لا نية في حذو ما دام من ذلك فلا عبرة بما وقع
منه وهو لا يقصد عدم الرجعة ولا يقصد ما فان ذلك لا يبعد الرجوع وان ضل حراما في غير صورة التبرع والفضل لا ينسخ التكاثر
بالطلاق وان كان دجها ولو لا ذلك لم يكن باقتضاء العدة الا انه لا خلاف على وان كان عالما بالتجرى لعدم عروجها بعد عن حكم التبرع
رأى اطلاقها ما يلزم هو التبرع على فعل المهر الا مع التحليل بالتجرى ومما يدل على وقوع الرجعة بالوطى ما رواه الصادق عن الحسن بن
عبيد بن الصخر عن محمد بن القاسم قال قال ابو عبد الله عليه السلام من غشيه امرأته بعد انقضاء العدة جلد الحد وان غشيه قبل انقضاء العدة
كان غشيانا ما زاد جلد واطلاق الخبر في كل ما ذكرنا من الصواب والمستثناة الا ان الظاهر فيه بما عدا ما فان الحكم حاصلا وبلا ناو
ثوابا وعفا باذاعة مدار القضاء والتأان كما تقدم محقق في بحثنا في كتاب الفهارة ومما اضحى به الرجعة انكار اطلاق قال في
شرح في هذا مذهب الاصل في غير هذا قال في ذلك وعادتهم الا ان كان على كونه رجوعا وعادته المحقق في وجه بانه يضمن التمسك
بالرجعة قال في ذلك ولان ما بلغ على الرجعة بالانفاظها المشتق منها وما في معناه الدلالة على انفسه غير الما اخص ودلالة لا انكار على نفسه
مطلقا اقول والاصل في الرجوع الى النص الوارد في المقام وهو ما رواه ثقة الاسلام في حق عن ابي ابي لا في الخط في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت عن امرأته على ان رجوعها اطلاقها فطلاق العدة خلافا فيكون على طهر من غير طهر وافهم فيها شيئا على ذلك انك
الرجوع بعد ذلك فطلاق انكار اطلاق قبل انقضاء العدة فان انكار اطلاق رجعة لها وان انكار اطلاق رجعة لها فان
على الامام ان يفرق بينه ما بعد شهادة الشهادة ما بعد طلاق انكار اطلاق قبل انقضاء العدة وهو المطلوب من الخطاب وهو حصيله من غير
موت قبل اطلاقها فلا مجال للتوقف في الحكم المذكور على القضاء على كل في كتاب الفقه في توضيح وان في الما بعد ان يفرق بينه وبين انكار
الطلاق من اجل انكاره في حقه لا يشهد في الرجعة ولا يثبت اتفاقا على ذلك بل من الاخبار منها ما رواه في حق عن ابي عبد الله عليه السلام في الصحيح
عن ابي جعفر عليه السلام قال ان الطلاق لا يكون بغيره وهو وان الرجعة بغيره وهو لا يثبت له الا في عهد بغيره وانقض وبعث في الصحيح او
الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام في الصحيح بوجوبه في عهد بغيره ولا يثبت له الا في عهد بغيره وانقض وبعث في الصحيح او

بجوابه من احق برده من ان التكاثر

لا وجه له ان جواز الدخول وعدمه تابع لاعتبار التزويج وعدمها ففرع عليها فان كان التزويج صحيحا فلا شبهة اكثر من نحو السطوط ويقوم به مثلا
 الفصل واعتراجه غير مقام غيره من كونه الله تعالى المسمى الكلاهما لانه لو لم يكن ثمرة بينهما وقد فصل الكلام في ذلك في كتابنا في ذلك بابا من باب ما
 سالنا عن وان لم يكن بينهما وارادوا التحليف بمصدا دعواه على كل منهما فان ادعى عليها فان قرنت بالزوجة لم يقبل اقرارها على الثاني وفي غيره
 لا قول كمال للقول بالبضح عليه قول ان تقدم البحث في هذا النكاح وان انكرت فهل يخلف فيه وجان مبدئان على الفصل فترده لواقف
 ام لا فان لم يقبل بالفرع فلا وجه له لانه لا يفرض منه الحمل على الاقرار ولا فائدة فيه فان قلنا بالتحليف فلهذا سقط دعوى الزوج وان نكل
 حلفه وغيرهما كمال لانه لا يصح بطلان النكاح الثاني وان جعلنا الزوجين المردودة كالتيه لاقتها انما يكون كذا في حق المدا عمن خاصه
 وفيما احمل بطلان النكاح على هذا التقدير لذلك وهو صحيح فاذا انقضت الخصومة معها بقيت على الزوج الثاني ثم ان انكروا
 بهمه لان العدة قد انقضت. نكاح وحق صحيح في الله والاصل عدم التزويج وان نكل زوجة الزوجين على المدعى فان حلفه حكم بار قتاع
 النكاح الثاني ولا يصير المدة الاولى بيني ثم قلنا ان الزوجين المردودة كالتيه فكذا لم يكن بينهما وبين الثاني نكاح فلا شيء لها عليه الا
 مهر المثل مع الدخول وان قلنا انها لا اقرارا وقرارها غير مقبول ولها كمال المتيقن ان كان بعد الدخول وضعه ان كان قبل
 والا فحقه شوب المستحق كمالا مطلقا وان جعلنا هذا كالتيه لذكرناه من انما يكون كالتيه في حق المدا عمن خاصه واذا انقضت
 الخصومة بينهما فلا فائدة لدعوى على المدا عمن لم يكن سبق بها ثم نظر ان في النكاح الثاني فان حلفه حكم بار قتاع بان اقرار
 الاول بالتزويج وكل حلف الاول فان اقرت الزوجة مستأبنا لغيره الا في المصدقة الزوجين وحلف المدعى مستأبنا لغيره على الثاني مهران
 ان جازم دخول والا فلا شيء عليه كالأقرار بالتزويج وكل موضع قلنا انما المدة الاولى في حق الثاني وذلك عند اقرارها وانكروا الزوجين الاول
 فاذا ان حق الثاني بموت وغيره مستأبنا الاول كما لو اقرت بتزويجها بعد موت زوجها فمما اشتراه فادعى عليه في حقها انتهى اقول لا يخفى ان حمله من هذه الأحكام
 يمكن استنباطها من الزوجين القواعد للقرعة والقبض ابطا الشهرة وحمله منها لا يخرج من الامسكال لما عرفت من هذه الاحكام في المثال
 ذلك مطلوب على كل حال **فإن يثبت** اذا ادعى انه راجع وزوجه الامم العدة فمقتضى ذلك انكر المولى واذا عرفت وجها قبل التزويج فلا
 خلاف من ان اقول قول الزوج انما الخ لا من جازم هل يقبل قوله من غير الزوجين ام لا لا بد من الزوجين المتقول عن الشيخ الاول استنادا الى ان تزويجه فبعد
 استنباط البضح وهو حق يمتنع بالزوجين فقط مع مضاد قوله في حق الزوجين وقوله شرعا لا يلتزم في رضى المولى ولا موجب للزوجين
 على الزوج لان الزوجين ان كانا للمولى في حق صدقته فلا يبين في الزوجين وان كان للمولى فبعد عرفت ان رضاه غير ملزم وقد تحقق في ذلك
 ووجهه القاسم في ذلك بان حق المولى انما يثبت قط من تزويجه لا من غيره والها وهو الا ان يدعى عود حقه والزوج يكره في تزويج الزوجين قال ولهذا
 يظهر من قطع الحق بالزوجين فقط فان ذلك انما هو في حق الزوجين وقوله مستأبنا على الزوجين المتقدم فلا اقل من تزويج الزوجين على الزوج
 انتهى اقول والحكم بكونه خائفا من النقص موضع توقفه اشكال كما عرفت في امثال النكاحية على هذا القول والاعتقاد على هذه التقاليد
 القليلة مما يفرق في احكام المدا عمن المتعلق فيها اشتقاق قد جرى عادة حمله من الاستحسان بذكر المصل الشريف في هذا المقام قال المحقق في نج
 يجوز التوصل بالمصل اليها دون الحرمة في اسقاط ما لا يجلد لشدته ولو توصل بالحرمة ثم تمت الحيلة قال شيخنا في ذلك بعد ذكر ذلك
 هذا باب واسع في جميع ابواب الفقه والفرع منه التوصل الى حيل اسباب يرتب عليها احكام شرعية وذلك الاستحسان قد يكون محله وقد
 يكون محله والفرع من غيرهم الفقهاء الاستحسان الباطنة فاما الحرمة فقد كرهوها بالفرع لجلد حكمها على فقهاء ووجهها انتهى اقول لا يربك
 ان حيلة المصل المشارة اليها قد ردت عليها الاخبار بالخصوص وحمله فيها وان لم يدل عليه الخصوص الا انه وافقه في مقتضى القواعد على القول
 عليها بينهم وبينها ما هو باطل وان قهره كونه حيلة شرعية موجبة للحيل ما روي منها كما استظهر في الا ان العمل كالم بوجده في غير
 بالخصوص على الاحلاق لا يخرج من اشكال لا يظهر من احكام الله تعالى في حكاية من اليهود في قصته الاصطفاة الله فهو اعند يوم السبت ولا شر
 غرة قبل مضيهم في حرة بما عملوا من الحيلة في ذلك في نفسهم الامام العسكري عليه السلام عند قوله في سورة البقرة ولقد علمتم انهم اعدوا
 منكم في السبت فقلنا انهم كانوا اقربا خاسين قال قال علي بن الحسين عليه السلام كان هؤلاء قوم فاسكون على شاطئ بحيرة فقام الله وانبأهم
 عن اصطفاة الله فيهم يوم السبت فلو صلوا الى حيلة لم يزلوا انفسهم حرم الله فقلنا اخذوا بهدوهم وطرقا فوجدوا في احضان بيتها الهيدان
 الدخول فيها من تلك الطرق ولا يهرب منها المخرج اذا همت بالرجوع فحاشا الهيدان يوم السبت جازية على ان لها فذلكم الاكل وحصلت في
 العياض والقدان فلما كانت عشية اليوم همت بالرجوع منها الى البيت لانه من صاندها فرأت الزوج فلم تقدر وقبعت في الهيا في مكان قبيحا
 اخذها بلا اصطفاة ولا سواها فهدوهم وعجزها عن الامتناع لمنع المكان لها وكافوا باخذون يوم الأحد فوجدوا ما اصطفاة في السبت وما
 اصطفاة في الاحد كذا في علاء الله بل كانوا اخذوا بها باخذهم الى علوها يوم السبت حتى كثر من ذلك ما لم يجدوا في يوم السبت
 الا ان يسلوا في التوقف في استعمال هذه الحيلة ولو كانت بمسبب القادر على نهي القوانين الشرعية في ذلك في غير موضع من شرع على كذا
 منها في بابا في حديث قال في يميل المصقول لعل ان ادا بغيره خطه يقهر من شيعر والجهل بالوهابين وغير ذلك فاقطع جميع المساويع
 بالمساويع قد روي وهو صواب الا انه قد روي في حقه لو حصل القصد في التبع والهدو بغيره الاجتناب عن الحيل مما لم يكن واذا اضطررتم الى التبع
 عند الله ولا ينظر في الحيل وسورة جاز ما ظاهر لا يعرف من علمه في اياها كذا في ذلك امارة كرهه قوله لو وعدت الضرورة الى بيع الوصايا
 مستغفلا مع انما الجس الخ انتهى كلامه في حقه لو حصل القصد في التبع والهدو بغيره الاجتناب عن الحيل مما لم يكن واذا اضطررتم الى التبع
 ومنها ما ذكره هذا هو ان يصير المساويع يجب ان لا يرد في الحق التوقف في ذلك من حيث علم القصد في الهدو وانما الغرض منها التوصل

والله اعلم بالصواب

في كتابنا

[illegible]

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا إِتْيَانُهُ بِنُوحٍ وَأَلْحَانُهُ لِسُلُوكِ الْغَيْبِ الْغَلِيِّ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا

[illegible]

قوله الامانة القابلة على الادلة انفسه لغيرهم في الكتب الاستدلال به واما في جملة الاحكام انما يثبت الادلة القابلة وهو على كل حال او فحواه
 بما لا يرد عليه من جمل من دعوى او الجمل فان الظاهر ان ما كان من الاخبار المذكورة هو علم الاعتماد على هذه القاعدة انما يحل على ما ذكرنا ذكره
 انما من القصد ولو لم يكن له غيره من نظير على هذه الاخبار كما لا يخفى على ذوي الافكار وفي هذه المسئلة فبقاها اخر قد يفتاها صاحب كتابنا الذي ر
 التفتة من الملقطان من احب اوقوف عليها فليخرج اليه ومنها ما لو كان عليه وكن قد ربح منه الاداء الى صاحبها او براء صاحبها من ذلك
 الذين فاذن على عليه وفان من دعوى الاداء او البراء ان فقلب اليه ان لا يثبت انكر الاستدلال من اس فانه يجوز ان يخلف على
 ذلك من شرط التوبة يخرج من الكذب على ما تخرج به الاستدلال من غير خلاف به من والمرد بالتوبة ان يتصدق بمثل لفظ اللفظ ما يدل
 عليه ظاهر اللفظ بان يتصدق بقوله ما استندت منك فحق الاستدلال في مكان مخصوص او زمان مخصوص غير ان كان المكان الذي وقف
 فيه الاستدلال وقتا او بقصد دعوى المال غير الذي استدل به فبوجه في حال حلفه على اخذ هذه الوجوه كان الضرورة حيث انكر انكر
 واقترع على طالب بالاداء شرعا اذا كان المدعى عليه مطالبا بما عرف فان التوبة في مبيد دفع ذلك الظلم جائزة شرعا وان كان لا
 عقا فانكر المدعى عليه وحلف موربا بما انكر جرح عن الكذب فانه لا يقيد بالتوبة بل انما انكر الجرح هذا على نية المدعى وقصده دون المدعى
 عليه فثبت على هذه اليقين ما تترتب على من خلف بالله كاذبا من الائم والمواخذة والتبني وقتت عليه من الاخبار المتقدمة بهذا المقام
 ما رواه في في الصحيحين والحسن عن حفص بن غنم عن ابي الحسن عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال انكر الجرح على القاص
 وما رواه في في الصحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام في الصحيحين عن الصادق عليه السلام في عمن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا
 عبد الله عليه السلام يقول وسئل عما يجوز وما لا يجوز في التوبة على الايمان في اليقين فقال قد يجوز في موضع ولا يجوز في اخر فاما ما يجوز فاما
 كان مظلوما فاقبل عليه ونوى اليقين فقبلته واما اذا كان ظالما فاقبل اليقين على نية المظلوم اقول وبما دل عليه الخبر القاطع يجب ان يخلص
 الاول بغير المظلوم فلو انكر الجرح على القاص بغير المظلوم وهو خاص بالصورة الاصل من الضميمة من المتقدمين ومن خبر القاص بغير
 ان التوبة في الصورة الثانية لا يقيد صاحبها فانه لا يترتب حكم في هذا الصورة بان اليقين على نية المظلوم وقصد فلاح في التوبة في هذه
 الصورة من الظاهر يظهر من جملة من الاخبار جواز الحلف بمثل هذا المقام والخبر الواقع وان لم يتكلم بالتوبة ومودها ما اذا لم يكن المظلوم
 الخضره وادفع الضرر عن نفسه لا يملك اليقين الكاذبة فانه يجوز له الحلف والحال هذه وما نحن فيه من قبيل القاص وهو دفع الضرر عن نفسه
 من الاخبار المشار اليها ما رواه في في صحيحين عن ابي بكر بن عبيد الله قال قلت لابي جعفر عليه السلام اني انا على العشار في طلبين متان انا خلف
 لهم ويحتمل ان سبيلنا لا يرضون متان الا بذلك قال فاحلف لهم فهو اعلى من التمر والزيد وما رواه في في صحيحين عن ابي عبد الله عليه السلام في هذا المقام
 وهو مهمل قال قلت من صرير رقيق وصرفت العشار فبطلت فقلت هم امرأتهم فقلت على اليقين عليه السلام فاحسبه بقوله الله
 فقال ليس عليك شيء وما رواه في في صحيحين عن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن رجل حلف لصاحب العشور يجوز له ان يلد قال نعم وما رواه في في
 عن محمد بن مسعود الطائي قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني تصدقت على رجل اوقا قال ينصب ليها في دار فقال لا استوفى لنفسك
 فكذلك انما اشركت وانما اقد باعني واقتصد الثمن فلما مات قال لورثته احلف انك اشركت ونقضت الثمن فان حلفهم اخذوه وان لم يحلف
 لهم لم يعطوني شيئا قال فقال احلف وخذ ما حلفت لك وما رواه في في صحيحين عن محمد بن ابي الصباح قال قلت لابي الحسن عليه السلام اني
 تصدقت على رجل ينصب ليها في دار ان القضاء لا يجوزون هذا ولكن اكتبه شراء فقال اصنع من ذلك ما بدا لك في كل ما تراه انه يرضع لك
 فلو قضت فاد بعض الوثان في حلفي فانه قد نقضت الثمن ولم اخذها شيئا فاقول فقال الحلف لهم واحتمل تقبيل طلاق هذه الاخبار
 بالاقول وان امكن الا ان لا يخلو من بعد ومرارا لا خلاص على ما بين ما ذكرنا من الواضع اليه ذكرها الاحتياط في مثل هذه الاحتمالات
 فليخرج مسطورا لهم الفصل الثالث في العدد جمع عدة وهي على ما ذكره الجوهري ايام اقرء المهر ويحجب في ذوات ايام حدادها على
 على الزوج في النهاية الا في عدة المرأة المطلقة والموتة عنها فليحلفها ما قلنا من ايام اقرءها ايام حلفها او ايام عدة شهر وعشر ليل وعرفها حلفها
 التمسك القاطع في ذلك بانها شرعا اسلمة معدودة تترقب بها المرأة لمعرفه برأى زوجها او لتقيد او لتفريق على الزوج وشرا عصبها فلا خلاف
 ومحبها لها من الاطلاق الاصل في وجوب عدة قبل الاجماع الا اذا انقضت الاخبار بالصوتة عليها لم يقل من شأنه وانما خلافات بين بعض
 باضهن تلك قروء واللا يفسر من الجرح من فليان كان الابعضه من ثلثة اشهر واللا في لم يفسر ولا ولا يحل الاجمال الجرح ان جرح
 حلفين والذين ينفون منكم ويثبون اذوا جرحين باضهن او بثلثة اشهر او اربعة اشهر وان طلقه من قبل ان يمتص من فليان كان الجرح من
 عدة طلقها واما الاخبار فيمنع من عدة من عدة واستمررت في الاجماع الا بثلثة اشهر واللا في ذلك وانما المدة المسئلة محضها على ما رواه في في
 جعلت ثمة بالنكاح وعلى التمسك بثلثة اشهر باسم العدة واخره بملك اليقين فاحصوا في الايام واللا في الايام واللا في الايام واللا في الايام
 والتوقع الاول منه ما يتعلق بغيره بين الزوجين وهو كقوله الطلاق والطلاق والفسخ وفيه عدة الطلاق لانه اظهر اسباب الفراق
 وحكم العدة عن وعلى التمسك بما رواه في ما يتعلق بغيره بثلثة اشهر وهو كقوله الطلاق والطلاق والفسخ وفيه عدة الطلاق لانه اظهر اسباب الفراق
 مقامات الاول اجمع السلفاء من الخاصة والامة على انه لا عدة على الزوج بعد المدخل بها سواء كانت مطلقة او فسخ لان الفرض منها براءة
 الزوج فخرج من هذا الحكم الشرعي اعتماده كحلفها لا تقاطع صفاتها ونوى على وجوب العدة في الحال المذكورة وما يبدل على نية العدة في غير الوفاة
 الا انه ولا خلاف انما قال الله عز وجل فان طلقته من قبل ان يمتص من فليان كان الجرح من ثلثة اشهر او اربعة اشهر وان طلقه من قبل ان يمتص من فليان كان الجرح من
 ما رواه في في صحيحين عن ابي جعفر عليه السلام في عمن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وسئل عما يجوز وما لا يجوز في التوبة على الايمان في اليقين فقال قد يجوز في موضع ولا يجوز في اخر فاما ما يجوز فاما

مروي

في صحيحين عن ابي جعفر عليه السلام في عمن مسعدة بن صدقة قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول وسئل عما يجوز وما لا يجوز في التوبة على الايمان في اليقين فقال قد يجوز في موضع ولا يجوز في اخر فاما ما يجوز فاما

[illegible][illegible]

ان پيڄاؤ ان مشرتقه عقل الان يكون ميڪنسا وعده وان كا ومع الانفلاق قبل الشترع في

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الطلاق

مختصة الان ونحوه وجعل كل كلمة بقية مناشي ومما لا شك في ان هذا الاشكال فيها ذكرنا من وجوب استيفاء عدة الوفاة لومات اخرج في عدة الزوج بعد ما اذا
لا عدة عدة الوفاة طويلا طويلا عدة الطلاق كما هو الحال في النكاح كالمستبرأ من عدة الوفاة في الخلاق فعدة اشهر
او سنة ثم بعد ذلك عدة الطلاق هذا اذ من عدة الوفاة التي هي اربعة اشهر وعشرة ايام وحكم فصل تجزئ في عدة الطلاق عدة
الوفاة نظر الى عموم عدة الوفاة وانما لا فرق بين المستبرأ وغيره او غير المستبرأ بعد الاكل من اربعة اشهر وعشرة ايام ومن عدة الطلاق عدة
الطلاق بالامتناع تكون في موضع الحمل ومرض الحمل والنفاس في عدة الطلاق كما استدلوا في عدة الوفاة وانما في عدة الطلاق عدة المظنة
بعدة اشهر بعد التسعة والتسعة اربعة اشهر وعشرة ايام بعد التسعة اشهر واجه وقوع في القواعد الاولى على الاشكال واستوجه
او بعد التسعة في شرح فتح هجرنا لما لا اصل على موضع النص وقال في ذلك في توجيهه لا وجه المذكورة من اطلاق الحكم بانطلاق عدة الوفاة
ولا دليل فيها على اعتبار ما زاد عن اربعة اشهر والاطلاق في عدة الوفاة لا يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
الوفاة انما لا يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
واجماعنا بعد ما ذكرنا من وجوب الطلاق لعدة اشهر فيجب بالوفاة اربعة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
وانما يرجع في عدة ما يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
فانما يرجع في عدة ما يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
الاشكال لعدم الدليل الاصح في هذا الموضع وانما في عدة الطلاق عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
الاشكال لعدم الدليل الاصح في هذا الموضع وانما في عدة الطلاق عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
الاشكال لعدم الدليل الاصح في هذا الموضع وانما في عدة الطلاق عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام
الاشكال لعدم الدليل الاصح في هذا الموضع وانما في عدة الطلاق عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام بل يوجب عدة اشهر وعشرة ايام

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

عليها السلام وفضلها في الدنيا والآخرة

[illegible]

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

علاء الدين محمد بن عبد الله

٢٠٠٠

३०१

مسئلہ فضائل ق فلا تم توبہ زجھا فتح فتح حق یوزجھا فضائلہا رسول اللہ

عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب

من خطي ومحوه
ومحوه قال

٢٠٠٠

الطَّلَات

[illegible]

15

عن أبيه رحمه الله
بن جعفر بن محمد

عبدالرشید

[illegible]

[illegible]

كل فوطها حرام مطلقا ولا يجوز في زمن الاستبراء ان يكثر منها ويجوز وطئها حتى يغسلها ويغتسل بها فلو لم يغسلها
او لم يغسلها لم يفسد ثم قال ولا يمكن ان يكثر منها الا من يتناولها من غير غسلها او من يتناولها من غير غسلها او من يتناولها من غير غسلها
وطئها وعدم بلوغها المحض لان هذا الحمل بناء على قوله وان كانت قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
حيثما يصح ما قلناه في بعض فوطها كما قلناه في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
الفتح او لم يفتش فلا عدة عليها وفي هذه القضايا المسببة دلالة على ان الاستبراء بعد الفتح ولو لم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
دعاه الخبيثة وهي اية موافقة الحكم الاستبراء الى اخرها فقدم في نقل سبطه المذكور عنه وهو صحيح كما في قوله ان هذا الاحتمال مما يجوز فيه ما عدا
الحمل والحيض انه فكل الصلة المذكورة وحذف من وسطها قوله بخلاف رواية الخبيثة ويمكن ان يكون مقتضى ذلك من نسخ الكتاب ثم نقل
عنه هذه الصلة وكثيرا كان فان قوله في صحيحه الخبيثة وان كانت قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
لذلك انه على انها بعد الفتح منع عدم الفتح فادرجي عليها الاستبراء المعبر عنه بالعدة والرواية صحيحة باصطلاحهم فكيف منع هذا من الحكم
وجوب الاستبراء على الفتح في قوله لم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
قد مضى في الموضوع المشار اليه انما اذا عرفت ذلك فاعلم ان الحيض في هذا المقام يقع في مسائل الاصل لا خلاف بين الاختلافات عدة الامة
فان وانما الخلاف كما قلناه في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
معمولا على التقية لكن ذلك بالنسبة الى الاختلاف في عدة الزوج الحرة وانما الامة فان قلناه في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ع كذا قال عدة الامة خمسة وعشرون يوما وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
عبد الله بن محمد عن ابي جعفر ع كذا قال عدة الامة خمسة وعشرون يوما وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
انما بعد طهر حرة كم حلالا فذكر عدتها قال السندي في النساء في الطلاق فان كانت حرة فعدتها ثلاثا وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
فطهرت فان عدتها اربعون يوما وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
ان كانت لم يفتش وان كانت لا يفتش فاحملها شهر ونصف سادس في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
التي تفتش عدتها عدة الامة خمسة وعشرون يوما وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
خمسة وعشرون يوما وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
لكن في الباب ما بيناه من الاصل بناء على ما ذكرناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
ذكره في عدة الحرة مظاهرة مستقيمة من عدة الحرة وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
كما عرفت وهي متفقة على خمسة وعشرين يوما وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
الطهر وان ذلك هو الظاهر للاخبار الدالة على ما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
وصحبه محمد بن قيس ثم قال وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
الاصول في كتابها مسائل اول هذه الاخبار بناء على ما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
انما بعد من دخول الحيض الثاني بناء على ما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
الثاني في الحيض الثاني وفيه ان الكتاب الثاني بل ان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
حل لخير الامة عليها وما لنا من اختلافنا العدة في ذلك اذا قلنا في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
فمنه العمل باخبار المحضين انما قلناه في ذلك فاعلم ان في المقام هو انما يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
ان كل عدتها في قوله نصفنا يكون الفرق في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
والعدة بالاشهر من الطلاق وانما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
فهر يمكن مع ان الحرة مطلقا في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
بلوغ الاشهر انما الطلاق فكم وانما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
سواء والتمس والاعتناء في ذلك كذا قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
وام الولدان في حلالها ما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
المقدمة في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
الامة المطلقة حلالا فكم وانما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
وجوب التمس في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
كل حرة عند انقضاء الحيض فكم وانما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
العدة ثلثة عشر يوما وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
العدة ثم طهر وهذه العدة الاخيرة في الحقيقة انما هي كابل على انقضاء الحيض فكم وانما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه
ويمكن انقضاءها باقل من ذلك كما انما قلناه في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه

في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه

في عدة الحرة من اخبار تفسير القرطبي في قوله وان كان قد بلغت ولم يفتش فان عليها الصلة لان بلوغها عند الاكل يحصل بالفتح وفيه

[illegible][illegible]

فقد عرفت ذلك في
المسألة الثالثة من كتاب

في بيان ذلك في كتاب

ثم نقول ان والمقصود منها ما هو الثاني اقول وهذه الاحكام قد مرت منفردة في الابحاث المتقدمة وقد عرفت ان المقصود من المتكلمين
بها ان يثبتوا ان ما هو الاول من حيث مناسبتة النظام وتكميلها لما ذكرنا من الاحكام ثم قالوا انهم اقرافا طلقها باننا ثم وعلقها
للمشهد فهل يندخل العدلان لا تها اولا حد وحق الزنا بالانكاح على ان يدخل مع التعدد مع الاتحاد بطريق اعم لا يدخل بل لا بد من كل منهما
على الكمال لا يباح حقان مختلفان فلو ان والحق بينهما للشيخ وابن اوديس والاول انهم اقول قد عرفت من ان قد عرفت ان الزنا بان الزنا
صولا اتحاد مع التعدد وان ما ذكرنا على التعدد من الاخبار انما خرج مخرج التعدد وحج التعدد وحج فالتقول بذلك مع كونها اولا اظهر ظاهرها من
الاتحاد اخل هو انه يدخل الاقل منها على الاكثر فلو كانت بالاقراء او الاكثر اسما فالتعد من حين ثبوتها فمدخل في التعدد الا ان
عندنا القانين وعلى تقدير كون الاول في وجهه يجوز له الرجوع في تلك التوبة فلو كان بعد ما من عدة الشهود وقد خرجت من عدة
فلا رجوع له عليها وقد خرجت من عدة فلو اوجز بعد هذا النكاح في تلك التوبة بعد ما انما لم يكن بعد الطلاق مسنوعه حتى استيقنا
الطلاق التام بان حصلت فانه لا يجوز التعدد اطلاقا او الا بمحل وقوا جفت عدلان من شخصين وكان ذلك احدهما عدة طلاق
والاخر عدة وعلى المشهور سواء كان المتقدم عدة الطلاق او من التوبة فلا بد من كل واحد على ما اخبرناه فلهذا خلا ان ثم اقر على التوبة
ان لم تكن حمل كل عدة الطلاق بالاقراء او الاكثر ان كانت من المتقدمة للتعددها وقوتها ثم عرفت ان الثاني بعد الفراغ منها وان
حصل منها فان كان من الاول وان كان من الثاني قد عرفت ان لا بد من الاقل من التوبة والكل عدة لا بد من عدة فلو وضع فان كانت
اعبر بها لتناسخ بعضها واكملها بعد ما ان يخرج منها شيء ولا فرق بين التعدد الرجعي والباقي ان الرجعي يجوز الرجوع
فيها سواء تقدمت ام لا فخرجت لان ذلك من مقتضاها شرعا ثم ان كانت مقدمة على عدة الشهود فخرجت عنها عدة الشهود بعد الرجوع
ولا يجوز الاطلاق ان مقتضى التعدد الثاني وان كان المتقدم موعة عدة الشهود كما اذا ظهر منه حمل فلو رجع في توبته عدة
بها فوضع دون زمان لمحل لانها خرجت من عدة من بعد ما قبل الرجوع في توبته لا تها ثم تخرج بعد من عدة الرجعي
لكن لا يجوز الاطلاق ان يخرج عدة التوبة والاصح الاول ولو كانت عدة الطلاق باثني عشر كلامه في جواز توبته في عدة كاقول
في جواز الرجوع كذا فانه شذوذا في ذلك سلك الله تعالى به افضل والله سبحانه اعلم بما يقا حكامه وبقا بالثامون بمجام خلاه وحوا
هذا احوال كلامه في كتاب الطلاق واقتضاء الله تعالى الكلام في كتاب الخلع والبراءة والله اعلم

ومسألة في كتاب الخلع والبراءة

كتاب الخلع والبراءة

بسم الله الرحمن الرحيم

في بيان ذلك في كتاب

قال في القاموس الخلع كالمخرج التزاع الا ان في الخلع مطلقا ان قال والطلاق الذي لا يرد ببدل منها ومن غيرها كالمخرج التزاع ويخو قال الجوز
في الصراح وقال القوي في كتاب المصباح النهر على التمثل وغيره خلقا من عدة وخالق ليدون ويحيها مما لا اذا احدث منه وطبقها على
العدلية فلهذا هو خلع او اسم الخلع بالضم وهو اسنان من خلع اللباس لان كل واحد منهما مخرج الخلع فافضل ذلك فكان كل واحد من
الاسماء عنده ومقتضى كلامهم انه يطلق ليعلم على الخلع الشرعي قال في شرح فتح والقول ان هذا الخلع كان معروفا قبل ورود الشرع ومقتضى
كلام القوي في المصباح ان الخلع بالضم الشرعي واخوذ من الخلع بالفتح بمعنى التزاع من حيث ان كلا منهما اللباس لا يخرج الا بالية الا انه
من لباس فكروا ان لباسهن وكان بمفارقة احداهما الاخر على ما ذكرنا في كتابه من لباسه والبراءة بالهمزة وقد عرفت ان المفارقة
في القاموس بارادة فارقته والفرقة صالحتها على التزاع وقال ابو حنيفة يقول بارئت شريكه اذا فارقته وبارء الرجل امرأته والمراد هنا
بانها سبوس مقصود لازم للزوج وبغيره ان باختصاص الخلع بكراهتها خاصة والبراءة باشتراكها واما ما هو اخر بل في ذكره انهم
في ذلك واعلم ان الفرقة الحاصلة على الزوجين يكون بلفظ الخلع والبراءة فلهذا حكمها وان تكون بلفظ الطلاق فيكون طلاقا بعض
لغير الخلع لكن جرت العادة بالبحث عنه في كتاب الخلع لئلا يسهل في كونه ابانة بعض الكتب مخالفة في بعض الاحكام فانه طلاق بعض الخلع
احكام الطلاق باسرها وبغيره على الزوجين ولذا احكام مخصصة زيادة على اصل الطلاق سببا في فسخه بها انتمى ثم ان القوم من كلام
جلد الاصحاب رضوان الله عليهم ان الخلع ليس واجب وفي الشك في التوبة وجوبه... حتى قال في ذلك الاقوال قبل في الكتاب المذكور
انما يجب الخلع اذا قال للمريضة زوجي انا لا اطعمك ولا البسك ولا افرقك ولا افرقك لك من جاني ولا افرقك من فراشك من تكرهه وانما الخلع
ثم نطق به وجوب عليه وبقا بالاصلاح وابن البرقي في الكمال وابن زهرنكا فلهذا عنهم في الخلع ثم قال في الاصل في التوبة من وجوب الخلع
ثم قال الخلع بان التوبة عن التكرار واجب وانما يتم هذا الخلع فوجب ثم قال في جواب السؤال عن التعدد القانين والقول ان مراد الشيخ بذلك عدة التوبة
اقول بل ان مراد الشيخ بالوجوب هنا انما هو التوبة عن التكرار اعني التوبة بمقتضى ثبوت الخلع ومشرع عنه مقتضى على الخلع انما هو التوبة على
اكثر مما انما التوبة لا جعل لخلقها حتى تقول ذلك بخبره انه لا شرع ولا يثبت الا بعد هذه الاقوال وليس في ثبوتها ما لم يكن على
الوجوب كما هو مقتضى والجميع فيما قلناه من المذكور وكيف كان فالكلام هنا انتهى في مقصدين الاول في الخلع والاخر في البراءة

في بيان ذلك في كتاب

المخلع والمباراة

الاختلاف على مذهب المعتزلة لاخذ خلافا وقد استقامت بذلك الاخبار وهو كذا الحكم في المنقول هنا في كلام الشيخ وهو غير بعيد
في ذلك وذلك لانها والكثير موافقة لمذهب العامة فيجب حملها على التقية عملا بالقاعدة المذكورة وكثيرتها وكثرتها وصحة انسابها
لانها في حملها على التقية ان لم يترك ذلك ويجوز ان كلام هذا انما يقتضي ويتم بناء على هذا لا سطر الا حديث الذي بنوا عليه وانما على
مذهب المعتزلة من فلا كما هو في كل ما ظهر بذلك يظهر لك ان فقيه من الشيخ معقول عليه نعم ما ذكر من الوجه الثاني في مقابلة
النظم من كلام صاحب الكافي ونحو ذلك لا يتبع عن جعفر بن سماعة ان الطلاق الذي يوجبونه بعد المخلع لا يشترطون فيه ما ذكر في الشيخ وانما
من الحاقه بالتقية بل يكفي بوجه من السنة التي وقفت كان وهذا شكال اخر في المسئلة وفيه كلام الشيخين المعتزلة من ان هذا
الاختلاف الذي ذكره عليه هذه الاخبار كان موجودا بين اصحاب الامم وان بعضهم مثل جميل كان يقول بعدم وجوبه ولا كفاؤه
بمجرد صيغة المخلع وتلك الحجة التي ذكرها الشيخ يقولون بوجوب ذلك ويجوز انما قلنا ان ثبوت مذهب العامة لا يقتضيه على صيغة
المخلع كما ادعا ما الشيخ وابن سماعة فحمل ذلك المبدأ على التقية غير بعيد لاقا قلنا من جهة سليمان بن خالد المعتزلة انما هو العكس فانه نعم
ببطلان افتراءه لا كفاؤه بمجرد المخلع وانما هو في الابطاع بالطلاق قال ولو كان لا مرنا انما يجوز طلاقها فانه كما ترى ان الابطاع بالطلاق
انما اجازته تقيد ولو كان الامر يرجع اليهم لم يجز اطلاق هذا بل اکتفوا بالمخلع وكيف كان فالمسئلة عتبه لا يخلو من شوب الاشكال
ولا يترك فيها مجال حاله انما هي حقيقة الحال ثم ان لا يخفى ان ما استدل عليه حديث جميل للمعتزلة نقله عن الكافي من الاكتفاء في وقوع
المخلع بالتوال من الزوج بقوله ربيبت بهذا الذي اخذوا تركها فقال نعم اظهرتم في دفع ما ذكره اخبا بنا رضوان الله عليهم في هذا المقام من
اكثر من ان يصيغه وجوب سوا من المخلع وقبولها بغيره ونحو ذلك وانما في هذا العقد وغيره او كس من ذلك في هذا المقام في اطلاق
الاختلاف الواردة في المسئلة بحث لا اشكال في ثبوتها بما ذكره وبذلك يظهر ما في قولنا ان حقيقة المخلع هو قول الزوج في ذلك مع سوا من
او قولها لان التسمية لا يتم الا بما يكون مركبا منها قالوا ويمكن ان يكون سواها شرط في صحة ما في حديثه فان غلب ما يريهم من احاد المسئلة انه
لا بد من تحقق ذلك من المبدأ وانما يجب حال الصيغة وقول الزوج خلعك على كذا مقعدا او مؤخر ايجبت تكون الوجه للمخلع مركبة منها او
انه شرط في الصحة فلا دليل عليه بوجوبها اسلفنا ذكره في الموضع الاول الثالث في قوله على تقديره لا يجزى بل يلفظ المخلع من غير ابطاع له بل اطلاق
صل يكون ذلك في هذا اطلاقا للرخصة والاكتر على الثاني والشيخ على الاول والاظهر ما ذهب اليه الاكثر للتصريح في قوله في الحقيقة
الحليلة للمعتزلة وعلمها اطلاقها وقول ابي عبد الله عليه السلام في صيغة الخلع وحسنه فاذا قلت لمرئ ذلك في وجهها حل له ما اخذ منها وكان
عنده على تطبيقه باقته وكان المخلع يطبق بقوله في صيغة محمد بن مسلم وحسنه فاذا قلت ذلك من غير ان يعيدها حل له ما اخذ منها
وكانت تطبق بغير طلاق بقبولها وكانت باثبات ذلك الخبر في خبره في الصلاح الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام اذا خلع الرجل امرأته في واحدة
بأين وهو مخاطب من الخطاب وفي رواية ابي بصير عنه ثم فاذا قلت لمرئ ذلك في وجهها حل له ما اخذ منها وكان عده
على تطبيقه باقته وكان المخلع يطبق بقوله في غير ذلك من الاخبار وهي كاتبة صريحة في المراد عارية عن وعده الا بطلان حقيق في الشيخ و
ابطاعه بانها فرقة عن صريح الطلاق ونحو ذلك فكانت فصحا كما ان الفسوخ كما جاب عنه بان لا سبغا في سواه والطلاق
وقد دلل الحديث عليه فيجب التفسير اليه انما وبالمجمل فانه لا ريب في ضعف القول المذكور وبما عرفت من نكاح الاخبار يا قول الامم
وبما عرفت على القولين عدل المخلع في الطلاق وتعد من فعل القول بانه فسخ لا بطلان منها او يجوز بطلان النكاح والمخلع من غير حصر ولا احتياج الى عدل في الثالث
وعلى القول بانه طلاق بقرينة عليه احكام الطلاق وهذا هو المستفاد من الاخبار للمعتزلة كما ذكرنا على كونها عنده بعد المخلع على تطبيقه باقته
وان المخلع يطبقه الرابع اعلم انه قد نكر في كلام الاصحاب رضوان الله عليهم ذكر طلاق الفدية والطلاق بعوض وانما يقع بهر البهون كما
تقع بالمخلع ولم اختلف في الاخبار على اثر هذا الفرق وهو الموجود فيها انما هو المخلع والمباراة الا ان طلاق الخطاب من غير خلاف بغيره الا من شكا
الشبهة الثانية انه هذا الفرق الذي ذكره لا يخرج عن المخلع والمباراة فهو مركبي شامل لكل منهما فهو اقرب من كل منهما وليس بحاجة عنهما بل هو
محصر فيهما الا في مائة غيرهما لا اشتراطه بالكرامة المشتركة فيهما فان كانت من الزوجية خاصة فهو مخلع وان كانت منها ما عداها فهو مباراة
ولما كان اعتم من كل منهما فهو لا ينصرف الى واحد منهما الا بالنية والقصد واجتماع شرط ذلك المقصود فحيث يطلق فان قصد به المخلع
واصحا بجمع شرطه وقع خلعاً وان قصد به المباراة شرطا لها وقع مباراة ومع الأخلاق يقع البهون به ويجوز انصرافه الى ما اجمع شرطه
منهما ولو انقص شرط كل منهما كما لو انقص الذكر احدى الكلتين فكل يقع باطلا من اصله وكيفية ارجائه اعلان بالالكلام فيهما الا انهم لم يفت
على خلاف لما ذكرنا في كلام الاصحاب الا في هذا التقدم فانه في حصة الطلاق بعوض وهو طلاق الفدية خارج عن المخلع والمباراة
لا اشتراطها بالكرامة وعدم اشتراطها هذه مفضل البهون وان لم يكن فمما ذكرنا هو في سبق خبره سابق ولا يفسد به لاحق من اصحابنا رضوان
الله عليهم معادى ولا في الاخبار عليه مع انها في الكلا لا على خلافه او خضعوا في على قول المذكور ان الطلاق بعوض من غير كراهة بالكتابة يقع به
البهون في وقت شرع بما ذكرنا عنه في غير موضع من شرحه للالك وفي شرح الممعة قال قد مر في شرح قول المصنف في المخلع والطلاق من
الفدية بانها وان انفردت من لفظ المخلع ما صورته اذا وقع الطلاق مع الفدية به سواء كان بلفظ المخلع وقلنا ان طلاق او ابطاع به وبلفظ الطلاق
وحمله بعوض فانه يقع بانها لا رجعة التصريح كما ذكره عليه وقد تقدم بعضها ان قالوا على ما علم انه مع اشتراط المخلع والطلاق بعوض في هذا

هذا القول في المخلع والمباراة
في قوله على تقديره لا يجزى بل يلفظ المخلع من غير ابطاع له بل اطلاق
صل يكون ذلك في هذا اطلاقا للرخصة والاكتر على الثاني والشيخ على الاول والاظهر ما ذهب اليه الاكثر للتصريح في قوله في الحقيقة
الحليلة للمعتزلة وعلمها اطلاقها وقول ابي عبد الله عليه السلام في صيغة الخلع وحسنه فاذا قلت لمرئ ذلك في وجهها حل له ما اخذ منها وكان
عنده على تطبيقه باقته وكان المخلع يطبق بقوله في صيغة محمد بن مسلم وحسنه فاذا قلت ذلك من غير ان يعيدها حل له ما اخذ منها
وكانت تطبق بغير طلاق بقبولها وكانت باثبات ذلك الخبر في خبره في الصلاح الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام اذا خلع الرجل امرأته في واحدة
بأين وهو مخاطب من الخطاب وفي رواية ابي بصير عنه ثم فاذا قلت لمرئ ذلك في وجهها حل له ما اخذ منها وكان عده
على تطبيقه باقته وكان المخلع يطبق بقوله في غير ذلك من الاخبار وهي كاتبة صريحة في المراد عارية عن وعده الا بطلان حقيق في الشيخ و
ابطاعه بانها فرقة عن صريح الطلاق ونحو ذلك فكانت فصحا كما ان الفسوخ كما جاب عنه بان لا سبغا في سواه والطلاق
وقد دلل الحديث عليه فيجب التفسير اليه انما وبالمجمل فانه لا ريب في ضعف القول المذكور وبما عرفت من نكاح الاخبار يا قول الامم
وبما عرفت على القولين عدل المخلع في الطلاق وتعد من فعل القول بانه فسخ لا بطلان منها او يجوز بطلان النكاح والمخلع من غير حصر ولا احتياج الى عدل في الثالث
وعلى القول بانه طلاق بقرينة عليه احكام الطلاق وهذا هو المستفاد من الاخبار للمعتزلة كما ذكرنا على كونها عنده بعد المخلع على تطبيقه باقته
وان المخلع يطبقه الرابع اعلم انه قد نكر في كلام الاصحاب رضوان الله عليهم ذكر طلاق الفدية والطلاق بعوض وانما يقع بهر البهون كما
تقع بالمخلع ولم اختلف في الاخبار على اثر هذا الفرق وهو الموجود فيها انما هو المخلع والمباراة الا ان طلاق الخطاب من غير خلاف بغيره الا من شكا
الشبهة الثانية انه هذا الفرق الذي ذكره لا يخرج عن المخلع والمباراة فهو مركبي شامل لكل منهما فهو اقرب من كل منهما وليس بحاجة عنهما بل هو
محصر فيهما الا في مائة غيرهما لا اشتراطه بالكرامة المشتركة فيهما فان كانت من الزوجية خاصة فهو مخلع وان كانت منها ما عداها فهو مباراة
ولما كان اعتم من كل منهما فهو لا ينصرف الى واحد منهما الا بالنية والقصد واجتماع شرط ذلك المقصود فحيث يطلق فان قصد به المخلع
واصحا بجمع شرطه وقع خلعاً وان قصد به المباراة شرطا لها وقع مباراة ومع الأخلاق يقع البهون به ويجوز انصرافه الى ما اجمع شرطه
منهما ولو انقص شرط كل منهما كما لو انقص الذكر احدى الكلتين فكل يقع باطلا من اصله وكيفية ارجائه اعلان بالالكلام فيهما الا انهم لم يفت
على خلاف لما ذكرنا في كلام الاصحاب الا في هذا التقدم فانه في حصة الطلاق بعوض وهو طلاق الفدية خارج عن المخلع والمباراة
لا اشتراطها بالكرامة وعدم اشتراطها هذه مفضل البهون وان لم يكن فمما ذكرنا هو في سبق خبره سابق ولا يفسد به لاحق من اصحابنا رضوان
الله عليهم معادى ولا في الاخبار عليه مع انها في الكلا لا على خلافه او خضعوا في على قول المذكور ان الطلاق بعوض من غير كراهة بالكتابة يقع به
البهون في وقت شرع بما ذكرنا عنه في غير موضع من شرحه للالك وفي شرح الممعة قال قد مر في شرح قول المصنف في المخلع والطلاق من
الفدية بانها وان انفردت من لفظ المخلع ما صورته اذا وقع الطلاق مع الفدية به سواء كان بلفظ المخلع وقلنا ان طلاق او ابطاع به وبلفظ الطلاق
وحمله بعوض فانه يقع بانها لا رجعة التصريح كما ذكره عليه وقد تقدم بعضها ان قالوا على ما علم انه مع اشتراط المخلع والطلاق بعوض في هذا

الظاهر انك قال الحق في حق اذا قلنا طلقه بالف كان له جواب على الفور فان ما خرم فيحق عوضا بل كان وجبا وقال الشارح في ذلك قد
تقرر ان الخلع شبه عقود النكاح وانما هو من جهتها لا على اداء البضع بعوض مخصوص وهو متفق عليه فلا بد على ادائها بطلان ما
يجعله عوضا لغيره بل على ابايتها بطلان ذلك كالاجاب والفتوى في العقود الا ان من طرف واحد فان ذلك لا ينافي من طرف
الان ترجع في البذل فلا بد من وقوعها من قبله بل على ان احدهما اجاب والاخر التزم به فان تقدم التماسها فذلك طلقه بالف
مثلا اعتبر كون جوابها على الفور بحيث لا يقبل لها ان تطلب الحويل ولا كلام اجنبي هو جيب دفع اربا احدهما بالاخر فان تقدمت فخطه فقال
خالعك على الف مثلا اعتبر التزامها بالالف وقبولها لها عقيب كلام مكمل ومتمم للترجيح بينهما ما طويلا على الوجه الذي لم يمتحى عوضا
ووقع الطلاق رجعا كونه حجة خالفا عن العوض الا اخر كلاما من بديهة اكرامه وعلى هذا الوجه كراهية في المقام وقد عرفت ما فيه مما يكشف عن
ضعف باطنه وخافه وانما ذكرنا هذا بطوله لظهوره على الخلاف في ذكره ان منشاء الحكم بان ذكره هو عموما هو هذه الوجوه الاعتبارية والاولى
التفكير التي لا يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية سيما مع ظهور الاول في خلافها وانما خلافها القابا ظهر ظاهرها في استحقاق الفدية والى بطلان
بعد حصول الكراهية لغير ما بذله سواء قالنا خالعه او طلقه على كلامه فخلع سواء قال هو خالعه على وطلقك على كذا او نحو
ذلك من الاضطرار الا انه على هذا الوجه بل ولو لم يقبل شيئا كما سمع من كلام جليل في حديثه وقول الترمذي ما تقول رخصت بهذا التيمم اخذ
وقرأها قال نعم جليل هو موافق جليل جواب الرجل بما سأل وقوله لا ذكر هو خالعه او طلقه والاولى المذكور من جليل في هذا الاضطراب
المعاصر من الاضطرار وهو قوله في انه لم يفر من الاضطرار فان الله عليهم في هذه المسئلة ان يدين من هذا ولو كان لهذه الشروط التي قررها
والاعتبار ان التيمم غير هذا اصل في الحكم لما اهلها او حكم بخلافها وهذا ما استدل عن الاجماع بالطلاق التيمم هو اخذ التيمم في المسئلة
وعليه من بعض الاخبار فناء علم بذلك الا انها في الدلالة على نفيها وبطلانها فان جميع ما ذكره في هذه الفروع عا تجاها وادبره على هذه المسئلة
الاعتبارية التي لا يصلح لتأسيس الاحكام الشرعية سيما مع ظهور الاخبار في عدمها كما وضعت والله اعلم بما يقتضيه احكامه ونوابه القائلين
بمجاملة حلاله من المظاهر التي في الفدية وفي مسائل الاضطرار قد خرج الاضطراب بان كلما اخرج ان يكون فدية
في الخلع وانما لا تقتدر به في جانب الكثرة وقد تقدم في بحث المتران كلما بمكة السلام من عين او بغير منفعة فيحق كونه مهر اذا كان مقولا وخرج
فبعض ان يكون فدية في الخلع ولا يخلو في الفدية في جانب الكثرة بما وصل اليها من المهر وغيره بخلاف عوض المباشرة فانه لا يجوز ان يخلو في
به ما وصل اليها من المهر ان المراد من قولهم كلما اخرج ان يكون مهر اخرج ان يكون فدية بما هو بيان انه يجب ان يكون شيئا مقولا في وجهها
كان ودونها او منفعة قبلها كان او كثيرا وانه لا حائل بوجه من الوجوه ولا فدية فيه بمادة من المواد بخلاف عوض المباشرة كما سبب انهم
ومن الاحتياط والمصلحة في التمسك بقوله عليه السلام في موثقة سماعة فاذا هي اخلافت في ما بين وله ان ياخذ مما لها ما قد علمه وليس له ان ياخذ من
المباينة كل التمسك اعطاء ذلك ما في الظاهر على الفرق بين المصلحة والمباينة بما قد ساد ذكره وانه لا ينفذ وما اخلافت فدية في الخلع بقدر ولا
يحد بمقدار في رواتبه زائدة في التمسك او الحسن عن ابي حنيفة عليه السلام قال المباينة هوخذ منها دون الصداق المصلحة في خلعها ما شئت ما شئت
عليه من صداق او اكثر واتما حاد المباينة هوخذ منها دون المهر والمصلحة في خلعها ما شئت لان المصلحة في خلعها في الكلام ونسلك بما
لا يحمل لها في جهل من اجاب الباب حاتم ما اخذ منها وبالجواب ان الحكم بمثالا اشكال فيه فبما عرفت القاسية قالوا لا بد من الفدية من المهر
بالمشاهدة او وصف اوقع للمباينة وظاهره ان المهر في العلم الجليل بذلك بحيث يمتنع معظم الغرض ولا يجب الا سقضاء فان كان
خاضرا فلا بد من التمسك بها الاشارة الى هذه التوبة في هذه الصفة من لخطا والوصف والقصد الذي يحصل به التمسك سواء كان عدلا
او كلبه وان كان قال في الشرائع لا بد من ذكر جنسه ووصفه وقد وقع انه كلف في الخاضر المشاهدة وان لم يعلم مقدار وزنه او كلبه لوصفه فقط
بعد الكلام المذكور ويكفي في الخاضر المشاهدة وهذا هو المصالح في ما تقدم ذكره في المهر وهم قد خرجوا على مجرى ما تقدم في باب المهر على هذا فلو
بذلك لما في فدية من المهر وان لم يعلم قدره لان ذلك متعذر في نفسه وان لم يكن معلوما لها او اية على ما ذكره المهر في حق من ان الغائب
لا بد من ذكر جنسه ووصفه وقدره علم القصة لان هذا من قبيل الغائب الذي لا يقع الخلع الا بعد معرفة مقداره وبهذا خرج في ذلك و
بالاول مخرج سبطه في شرح القاض ونهتج على اصل المسئلة واعتبار هذا الشرط ما لو خلعها على الف واطلق ولم يذكر المراد من تلك الالف
جنسا ولا فصلا لا قصدا لانه فاعلا يصح الخلع لعدم التمييز المانع من جهتها على بعض دون بعض وبهذا الاول يقتضي على قصد معتبر بان
قصود الفدية وقصد هو كك قال في ذلك صحيح ولا يمتنع فيها ما قصده وان لم يجر ذلك في غير من المفاوضات كما ابيح لان المقصود ان يكون
العوض معلوما عند المتناقذين فاذا اختلفا على شيء بالشبهة كان كالموافقا في النطق هذا هو الذي اخذاه المهر والطلاق من قبلها الشيخ في
قد هو الذي يقتضيه قوله ولا قصد فدا فليعلم لان منه قوله مع قصد وسبيل في مسائل القناع ما ينبغي عليه فم ثم قال ويقتضي فدا
الخلع باعمال ذكر الجنس والوصف وان كان فصل لا يمتنع في ذلك في غير من عقود النكاح وانما على الف فلو قال بطلان ما في ذلك وما
عند او اعطيني من الاسباب ونحو ذلك مع علمها بقدره ومنه قوله في ذلك لا يمتنع بل لا بد من الفدية من الغرض وغيره من
المفاوضات المختصة انتهى واعتبر منه سبطه هنا في شرح القاض وما ذكره من عدم صحة البيع على مثل ذلك خير واضمح والتمسك بالقصد في قوله
اقول لا يمتنع في هذا الباب ومنها ما تقدم في سابق هذه المسئلة مطلقا بالنسبة الى الفدية لا لشرع في شيء منها بغيرهم

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع في ذلك في غير من عقود النكاح وانما على الف فلو قال بطلان ما في ذلك وما عند او اعطيني من الاسباب ونحو ذلك مع علمها بقدره ومنه قوله في ذلك لا يمتنع بل لا بد من الفدية من الغرض وغيره من المفاوضات المختصة انتهى واعتبر منه سبطه هنا في شرح القاض وما ذكره من عدم صحة البيع على مثل ذلك خير واضمح والتمسك بالقصد في قوله اقول لا يمتنع في هذا الباب ومنها ما تقدم في سابق هذه المسئلة مطلقا بالنسبة الى الفدية لا لشرع في شيء منها بغيرهم

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع في ذلك في غير من عقود النكاح وانما على الف فلو قال بطلان ما في ذلك وما عند او اعطيني من الاسباب ونحو ذلك مع علمها بقدره ومنه قوله في ذلك لا يمتنع بل لا بد من الفدية من الغرض وغيره من المفاوضات المختصة انتهى واعتبر منه سبطه هنا في شرح القاض وما ذكره من عدم صحة البيع على مثل ذلك خير واضمح والتمسك بالقصد في قوله اقول لا يمتنع في هذا الباب ومنها ما تقدم في سابق هذه المسئلة مطلقا بالنسبة الى الفدية لا لشرع في شيء منها بغيرهم

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع في ذلك في غير من عقود النكاح وانما على الف فلو قال بطلان ما في ذلك وما عند او اعطيني من الاسباب ونحو ذلك مع علمها بقدره ومنه قوله في ذلك لا يمتنع بل لا بد من الفدية من الغرض وغيره من المفاوضات المختصة انتهى واعتبر منه سبطه هنا في شرح القاض وما ذكره من عدم صحة البيع على مثل ذلك خير واضمح والتمسك بالقصد في قوله اقول لا يمتنع في هذا الباب ومنها ما تقدم في سابق هذه المسئلة مطلقا بالنسبة الى الفدية لا لشرع في شيء منها بغيرهم

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع في ذلك في غير من عقود النكاح وانما على الف فلو قال بطلان ما في ذلك وما عند او اعطيني من الاسباب ونحو ذلك مع علمها بقدره ومنه قوله في ذلك لا يمتنع بل لا بد من الفدية من الغرض وغيره من المفاوضات المختصة انتهى واعتبر منه سبطه هنا في شرح القاض وما ذكره من عدم صحة البيع على مثل ذلك خير واضمح والتمسك بالقصد في قوله اقول لا يمتنع في هذا الباب ومنها ما تقدم في سابق هذه المسئلة مطلقا بالنسبة الى الفدية لا لشرع في شيء منها بغيرهم

هذا هو الوجه في قوله لا يمتنع في ذلك في غير من عقود النكاح وانما على الف فلو قال بطلان ما في ذلك وما عند او اعطيني من الاسباب ونحو ذلك مع علمها بقدره ومنه قوله في ذلك لا يمتنع بل لا بد من الفدية من الغرض وغيره من المفاوضات المختصة انتهى واعتبر منه سبطه هنا في شرح القاض وما ذكره من عدم صحة البيع على مثل ذلك خير واضمح والتمسك بالقصد في قوله اقول لا يمتنع في هذا الباب ومنها ما تقدم في سابق هذه المسئلة مطلقا بالنسبة الى الفدية لا لشرع في شيء منها بغيرهم

[illegible]

كتاب
 في حلالها من الزوج شيئاً اذا كان ذلك من غير مرض الزوج وان ما لم يرضه
 الصفة فلا ينقطع منها ومنه انما قول ما ذكره العلماء قد مر من فني التوارث لا نفي سببه وهو انما هو على مذهب الشافعي
 كما تقدم ذكره وهو المختار كما تقدم ذكره وانما على القول بالثمن ان مطلقاً لم يرض فيه من موهبة وان خرج من العدة فما لم يرضه او يبرأ
 من موهبته سواء كان السبب الداعي الى الطلاق من جهته او من جهتها فانما في هذه الموهبة وهو مردود بالاختلاف للمنفعة من جهة
 من جهتها عند الضرر من شئاً. فنظر ابن ابي شيبة في الشأفة فقل في الخلع عن الصدوق في الخلع انه قال في الخلع ولا يخرج من بينهما
 حتى لا يفسد عدها واذا طلقها فليس لها منعة ولا نفقة ولا سكنة ثم اعترض فقال واجمع بين الكلامين ومشكل الوجه ان لها الخروج
 الاطلاق بائن انتهى ونحوه بل لا سكنة لها ولا نفقة وما دواء. فبين لا يفسد عدها من دفعه عن موهبة في الصحيح انه سئل ابا عبد
 الله عليه السلام عن الخلع لها سكنة ولا نفقة واذا طلقها ان لا سكنة لها على الزوج بل لها ان تفسد حيث شئت فكيف يوجب عليها ان
 لا يخرج من بينهما اللهم هو عبارة عن بيت فوجها كما تقدم الا انه قد ورد ما ينافي هذا الاخبار ما يدل على كلام الصدوق ومنه ما
 رواه جعفر الكاظم عن داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام في الخلع قال عدها عدة المطلقة ونفقة في نفسها والخلع بمنزلة النكاح
 ومن زادة قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن عدة الخلع عدة المطلقة للطلاق والنفقة في نفسها للمباراة بمنزلة المطلقة وما دواء
 الشيخ في الصحيح عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال عدة المأثورة الخلع عدة المطلقة ويستبدن في بيوتها اذا جهرت في كتمانها
 فيما ذكره الصدوق الا ان يجمع بين الامرين كما عرفت لا يخرج من الأشكال والتركيبات الا ان يوافق باصول المذهب لا يتماثل بالأتقان
 فصار فو به فلا سكنة لها ولا نفقة لها واحمل شيئاً الجلي في حواشيه على كتب الأخبار حمل الروايات الأخيرة على الاستصحاب قال وان
 كان القول بظاهره لا يخلو من قوة وفيه ما عرفت من ان هذه الأخبار مع ما رخصها بالاخبار الاول مخالفة لاصول المذهب وكما في
 الكاشف المجلد في هذه الاخبار الأخيرة على التقديرين الأخير وعدة الخلع في غير ذلك فليس عندنا وهو ان كان لا يخلو من قرينة
 بل في المقام ولا يخفى ان المذهب القائل بغيره عليه هذه الاخبار على الظلم **المقصد الثاني في المبالاة**
 واصولها المختارة وهي من عبارة عن الطلاق بعض مع كراهة كل من الزوجين الآخر ولها احكام مقتضاها واحكام متعارفة وانما ذكر
 اولاً ما دحض عليه من الاخبار المتعلقة بها ثم ادفعها انما يصدق بها من الأبحاث. في المقام الاول ما دواء نفقة الاسلام في الوقت من
 سماعه قال سئل عن المبالاة كيف هي فقال ما سمعته نقول للمؤلف في وجهها ما اخذت منك فهو لزوجها حتى عليك فهو لك بانك
 فقول الرجل لها فان رجعت في شئ مما تركت فانا حق ببضعك وما دواء الشيخ في باب عن سماعه عن ابي عبد الله والجمع بينهما
 مثله الثاني عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن امرئ قال لزوجها لك كذا وكذا و دخل سبيلاً فقال هذه المبالاة
 الثالث عن ابي بصير في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبالاة لقول المرأة لزوجها لك ما عليك واتركها وتبطل له من قبلها شيئاً فبها
 الا انه يقول فاقول ان رجعت في شئ مما تركت فانا املك ولا يخل لزوجها ان ياخذ منها الا المهر فما دونه الرابع عن عبد الله بن سنان في الصحيح
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبالاة لقول لزوجها لك ما عليك وبارئني فتركها قال قلت فقول لها ان رجعت في شئ فانا املك قال
 نعم الخاص ما دواء فبين لا يفسد عدها من دفعه عن موهبة في الصحيح انه سئل ابا عبد الله عليه السلام ان تقول لزوجها لك ما عليك و
 اتركه فتركها الا انه ان رجعت في شئ مما تركت فانا املك ببضعك وما دواء الشيخ في باب عن سماعه عن ابي عبد الله والجمع بينهما
 بل ياخذ منها دون مهرها الشايع ما دواء في الكافي وفيه عن ابي الصباح الكاظمي قال قال ابو عبد الله عليه السلام ان ياخذ امرأ من زوجها
 في واحدة وهو خاطب من الخطاب الشايع ما دواء في باب عن محمد بن الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبالاة تطليقة بائن وليس فيها وجع
 الخامس عن زادة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال المبالاة تطليقة بائن في شئ الثالث عن زادة ومحمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 قال لا مبالاة الا على طهر من غير جماع فهو الفاشع عن حران قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يحدث بقول المبالاة تبين من سألها من غير طلاق
 ولا مهرات بينهما الا للعصمة منها قد بان ساعدان ذلك منها عن الزوج الحاد عشر عن محمد بن الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال المبالاة تكون من غير ان يفسد عدها الطلاق الفاشع ما دواء في الكافي عن زادة وفي الصحيح والحسن عن ابي جعفر عليه السلام قال المبالاة
 يؤخذ منها دون الصداق والخلع يؤخذ منها ما شئت او ما لم يشأ عليها من صداق او كره كما صار من المبالاة يؤخذ منها دون الصداق
 والخلع يؤخذ منها ما شاء الا ان الخلع يقتضي الكلام وتكليف الامل لها انما عرفت ذلك فاعلم ان الكلام يقع في مواضع الاول لا خلاف
 في المبالاة مشروطة بمراتة كل من الزوجين وهو هذا الشرط مقطوع به في كلامهم وعليه يدل الخبر الاول وكذا ما مر الا انه لا يخرج من
 ولا يخل لكم ان ياخذ اتما الشافعي شيئاً الا ان يظن انهما اذ قد اشغقت مودة الا في الخلع والمبالاة وقد استند خوف عدم اقامة محدود
 الذي هو كما يدرى لكم في كل منهما في حق الآخر من جهة الواضع التي ينفق فيها المبالاة فخلع حيث انه يشترط هذا الكراهة من الطرفين وفي
 الخلع من طرف واحد خاصة القائل بل الشافعي عليه الاجماع كما صرح به في صحيحه والعلامة في جملة من كتب وجوب نكاح المبالاة بلغة الطلاق و
 انه لا يفسد بها ابد منه مع ان الخلع في حق وهو ما أخر عن الشرايع نسب القول بذلك الى اكثر وفيه ان عدم تحقق الاجماع المدعى وانه
 لا يدل على ذلك الا مجرد الشهرة والشيخ قال في باب بعد ان اورد الروايات المذكورة على عدم الاتباع بالطلاق ومنها الخبر الفاشع والظاهر

ॐ नमो भगवते वासुदेवाय
 श्रीकृष्णाय नमः
 श्रीगुरुभ्यो नमः
 श्रीगणेशाय नमः

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَبِالْإِسْلَامِ أَمْرًا

[illegible]

الظواهر

لما انكب على صفة من الناس من ان يفرط على غيره من الذنوب والآثام الممنوعة بل يحكم في مقتضى خبره المذكور هو ما عرف وقد صدق في خبره
الانفس والفتنة بطريقه الى ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام كان رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ظاهرا فقال له
ابن الصامت كان ظاهرا من اجل ان له اخا له بنت للنفذ فقال له انك انما انت على كذا في ثم ندب وقال لها انهم المنة ما اظنك الا وقد
صحت على فها انما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له انك انما انت على كذا في ثم ندب وقال له انك انما انت على كذا في ثم ندب وقال له انك انما انت على كذا في
المرأة على زوجها فقال له انك انما انت على كذا في ثم ندب وقال له انك انما انت على كذا في ثم ندب وقال له انك انما انت على كذا في ثم ندب وقال له انك انما انت على كذا في
فراق زوجي فانزل الله صلى الله عليه وسلم قال قد سمع الله قول التي تجاد اللهي زوجها الا ينهن ثم انزل الله عز وجل انك لا ترون ذلك
فقال والذين يظاهرون من ذنابهم الا ينهن قولهم يكن حال احوال الخبر الاول هذا الخبر المذكور فيها اسم الرجل والمرأة فنكون القصة واحدة و
ان فصلت احكامها في الزيادة الاولى واجعلت في الثانية والاولى كل الجمع بينهما لو صدقنا القصة ودع المرءة عن ابن الحسين في
وسالة الحكم والمتابعة نقلنا من تفسير النخبة ما سناوه على عكس ما قالوا في الظاهر في كتاب الله عز وجل فان العرب كانت اذا ظاهروا رجل
منهم لم يزوجوه من بعدهم وبين امرئ كلام فقال لها انت على كذا في ثم ندب على ما كان منه فقال وبيد انك انما انت على كذا في ثم ندب وقال له انك انما انت على كذا في
عليها الا في زوج في مثل هذا قبل الاسلام فلما انت رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك فها انما المرءة في رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاخبرته فقال ما اظنك الا وقد صحت عليه في اخر الابد فخرجت وبكت وقالت اشكو الى الله فراق زوجي فانزل الله عز وجل
قد سمع الله قول التي تزعم ان لها اخا له بنت للنفذ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ورسولك يقول
فهي في ذلك وانما له شئ والله ما له خادم غيره قال فيصوم شهرين متتابعين فانه يؤمنه فاما الصدقة فمما لا يخرج من اموالهم
له فله من اموال المذوق فله اخذ منها شئ وشق ثم فليصدق على سبعمائة مسكينة الحديث في قوله هذا الخبر لا يخلو من الاشكال فان ما نقلنا
من وجوب الكفارة في ظاهرها لا يقترب الى ذلك من اذكر وما صرح به في الخبر الاول من القفو والغفرة عن الاول وان الكفارة امتا على
من علم بالانحراف بعد هذه القصة ثم ظاهر قوله عليه السلام من قالها بعد ما عفى الله وغفر للرجل الاول فان عليه مهر بدقية الى ان قال
فجعل عقوبة من ظاهر بعد التام في هذا الحديث وانما فان الظاهر ان الظاهر انما لا يتبع شرائط الظاهر الموجب للكفر سيما انما صرح
فانه لم يفر بعد انما اقتضى في ذلك عليه الاحكام بعد هذه القصة اذا قرئ ذلك فاقول ان في البحث في هذا الكتاب يقع في الصيغة و
الظاهر والمظاهر وما يترتب على ذلك من الاحكام فها انما مطالب اربعة الاول في الصيغة لا خلاف ولا اشكال في انعقاد الظاهر بقوله
انت على كذا في ثم ندب في معنى على غير ما من الاثبات كنه وعنده وادعوى وكذا انتم انت ما شابهها من الاثبات الثلاثة
على غير ما من غير ما كذا وفلان وكونه قال انت على كذا في ثم ندب في الصيغة لا خلاف ولا اشكال في انعقاد الظاهر بقوله
في لك بان مع ترادف الصيغة ليجعل انما اذا كونها محرمه على غيره من مدعيها فها انما مطالب اربعة الاول في الصيغة لا خلاف ولا اشكال في انعقاد الظاهر بقوله
من هذا اللفظ انما هو اعادة التكرار على نفسه لانه بعد هذا الظاهر انما وعلى الظاهر في جميع الموارد فها انما مواضع وقع اختلاف
فيها ما لو شجرها بغير غير الهم من المحارم فها انما او رعا غاضبا لانه لا يتبع وهو اختيار الشيخ في اختلاف وابن ابي عمير في التفسير فها انما عليه
بان الظاهر حكم شرعي وقد ثبت وقصدا فاعلق بالظاهر واخبر في الامم ولم يثبت ذلك في باقي الاوصاف ولا محرمات واستدلوا بغير
الاصحاب بما رواه الشيخ في الصحيحين من ان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يقول لا مؤثر انت على كذا في ثم ندب في
خالفه قال فقال انما ذكر الله الاقهار وان هذا الصلح وقد قد ذلك جلة من المتأخرين منهم السبا السند في شرح الفاظ وقيل جده
في المسالك ومن اخر عنها بان الزيادة غير ذلك على ذلك بل هي بالذلة لا على قبضه شبه فان الله من قوله وان هذا الصلح في هذه
الزيادة انما ظاهرا محرمه وان لم يكن ذكر الله في كتابه اقول من المصلح في بيان ان لم يكن هو الاقرب الى الاشارة في خبرنا انما خرجت الى
الله في ذكره في كتابه الا الى الله وما بعد ما في قوله انما الاقرب والخضات التي ذكر في كتابه وروى عليه الظاهر انما هو الام وهو المحرم
الذي اشار اليه عز وجل بقوله واتم منكم من القول وفودا لا الاخف ونحوها هذا هو الظاهر من الخبر وعليه بنى الاستدلال واذا
ما في كونه فان وان الحمل الا ان اقام بعده وعلى هذا يكون الخبر دليلا للقول المذكور لا يغيره فوق ولا قصور الا انه معارض بغير
كما سقف عليه وقيل بان يقع بالتبعية في قوله انما الاقرب والخضات التي ذكر في كتابه وهو قول ابن التبراج قال في المذهب فان شبهها بما هو محرم
عليه على التأنيد غير الاتهام كالبائات وبيان الاولاد والاخوان وبناتهن والظلمات والخالوات فها انما من غير الاتهام
وانما التناء والمحرمات عليه بالزنا والمحرمات فانما انما لا يكون من مظاهر انما ويدل على هذا القول صريحنا ما رواه الشيخ في
الصحيحين من قوله قال سئل ابا جعفر عليه السلام عن الظاهر فقال هو كل ذم محرمات اخوة وعمل او خال ولا يكون الظاهر في محرمات
موقلة كيف يكون قال يقول الرجل لا مؤثر هو طاهر في جميع انما على حرام مثل ظهرا واخيه وهو يهد بذلك الظاهر وما رواه
في الكتاب في الصحيحين والحسن بن جبير بن سراج قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يقول لا مؤثر انت على كذا في ثم ندب فقال
هو الظاهر ومن يوشى من بعض رجاله عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه بان ذكره في بيان ان وكذلك اذا هو قال بعض المحارم

مستند من تقدم وقع بين المجلة من التوحيد والجزء من الخادم غير الظاهر فالظاهر جلاله ويظهر من التحقيق خلاف في ذلك وفي الحق ان بعض
 على ان قال بوقوعه واخر من بعده وفصل الخلاف في ذلك بين ادريس وان وقع بين المجلة والجملة بغير نظر الظاهر فالقولان وبالمجلة
 الحقوق على قول القصور وان ضعف سند ما بينهما الاصطلاح الحديث والله تعالى اعلم **فصل في الاول** لا خلاف في ان ما عدل من
 بالنسب والرضا مع المصاهرة من الحرمان الغير المؤبد فانه لا يقع بين ظهارة وقد تقدم في عبادة الشيخ في كل ما يدل على انه لا خلاف
 فيه وقال في المسائل ما من لا يجرى مؤبدا كاخت الزوجة وبنت غير المدخول بها مما يجرى مجتمعا خاصة فتكبرها حكم الاجتهاد في جميع الاستقام
 لان طهرها يبرز في الآدم والاخت كما يجرى جميع شاة العالم على المزوج ادبوا بكل واحد من لبس عترة بغير ذلك على وجه الظاهر
 واحدة من الادب والاولى بعد الوفوع فيجب عليها التزوجه والظواهر لا تنحصر في طهرها البس مؤبدا عترة لا يجتمع ممل بل على وجه مخصوص
 لا ينفى انتهى وان خبر بان ظاهر كلامهم بدو في حصة المظاهرة وعدمها على كونها متبعية بمؤبدية الطهر وعدمه فان كان طهرها مؤبدا
 صحيح ان شبهة في الظاهر ويكون ظهارة اصبحت والا فلا وفيه ان من اجله من الافراد التي طهرها مؤبدا كما تقدم في كتاب التكاثر مثل المقتدر في
 وام من لا يابيه وبنته واخوته من ذنا بها وهي ذات قبل او في عدة وجبت ونحو ذلك مما تقدم فان الطهر يجرى في جميع مؤبدا وهي خارج عن الاستقام
 القليلة المتقدمة مع ان الظاهرة لا يقع الظاهر بالتشبيه باحد من فقا وقا وبالمجلة فانه لا يحرف للتشديد بالآبدها وجمها وجمها بل ينبغي ان يجرى حكم
 منوطا بكل من خرج عن الافراد الثلاثة سواء كان طهرها مؤبدا ام لا فانه لا يقع الظاهر به القاطن في الاستقام ان لا يرب في طهرها التشبيه بالآبدها
 كانه لا يتم على تقدير القول بوقوع الظاهر بالتشبيه بالحرمان التسيير وانما الكلام على تقدير الاختصاص بالآدم فهل يقتضي التبعه مع وجهان
 احدهما ان لم يصدق الآدم عليها في قوله حرمت عليكم اظهركم فان المراد بالآدمان من ولدته بلا واسطة او بواسطة وان علك والاصل في الاستقام
 الحقيقة ووجهها من ان يشاركن الآدم في سقوط الخصا من وجوب التقيد وانما لا يجوز سلبها عنها فيقال لبس آدم بل آدم في اوام آدم
 وقوله عز وجل ان اظهركم الآدم والآدم هو في حقيقة المصدر وانت خبير بمائة الثاني من القصور لضعف مسنده المذكور انا قل
 ولعلي فانه لا ادب قوله لبس آدم ان ادا على الاطلاق من هذا السب وهو لا يسئل في الاستقام لانه مضادة محضه وان اواد به
 يعني بلا واسطة بل هي اجم بالواسطة فلا يضر فيه واما ما ورد ليلي لصدق في الآية لا بد من احد ابويه والمراد ولدته بواسطة او غير
 واسطة مع ان المحصر في ظاهر الآية انما هو اضافته بالتشبيه في المظاهر من امره بكونها كآدم في طهرها عليه فلا يعلق لها بما نحن فيه و
 بذلك يظهر لك قوة الوجه الاول من الوجهين المذكورين الثالث لا خلاف في انه يشرط في حصة الظاهر وتربا حكامه عليه سماع الشافعي
 لنقل الظاهر وان يكون ظاهره طهره بغيرها فيمنع من الاخبار والدالة على ما قلناه ما تقدم في حصة زيادة من قوله تعالى يقول الرجل لا طهر
 وهي ظاهرة في غير جماع انت على حرام مثل طهره وهو يبدل ذلك الظاهر ودواء في الكافي في الحسن عن جرمان بن محمد بن قال قال
 ابو جعفر عليه السلام لا يكون ظهارة بين ولا في طهر ولا في غضب ولا يكون ظهارة الا في طهر من غير جماع شهادة شاهد من مسلمين و
 ما رواه في الكافي في وب عن ابن فضال عن ابن جعفر عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الظهارة الا على مثل موضع الطلاق ودواء
 الصدوق باسناد عن ابن فضال عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون ظهارة الا على طهر من غير جماع شهادة
 شاهد من مسلمين ودواء الصدوق باسناد عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون ظهارة الا على طهر من غير جماع شهادة
 من الاكفاء باسلام القاصدين يجب حمله على التقية لما دل عليه الا انه وجب من الاخبار الصحيحة من ابي عبد الله عليه السلام في امر ابي عبد الله عليه السلام
 وقد تقدم تحقيق الكلام في هذا المقام بما لا يحصى من النقص في ايراد في بحث صلوة الجمعة من اجل انما في من كتاب الصلوة التي اجمع لا خلاف
 بين اصحابنا في ان الله عليه السلام قد لا ينعقد الظاهر بقوله في طهره وحي وقد ذكرنا اصحابنا ذلك من انهم ما على خلاف مسير
 العامة حيث حكم بوقوع الظاهر بالتشبيه بمحارم الرجال وفيه اذلة لا دليل عليه واصله الاباحة ثابتة حتى تقوم دليل على خلافها
 وثابت ان الرجل ليس على الاستمتاع ولا في معرض الاستحلال وهكذا الوقت ان الزوجة انت على طهره او في طهره فانه لا ينفذ الطهر اجمالا
 لان الظاهر ان الطلاق يفسخ بالرجال وعلى ذلك بل انهم ما رواه ثقة الاسلام والصدوق في كتابهما عن التوبة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا قلنا للرجل زوجه على حرام كطهر فلا كفارة عليها الخامس خلف الاصحاب في تطبيق الظاهر على طهره كما
 تقول ان ذلك لا وافد كذا فانت على طهره فيسبها بالتحقيق فهل يقع الظاهر منه وجد الشرع ام لا قولان اخنا اولهما في الشبهة
 الظاهرة لا خلاف والمبسوط والصدوق في الشبهة قال ابن حمزة والعلامة والحق في النافع ونقله لك عن اكثر المتأخرين قال انه لا يجرى
 وكذا اخنا سبطه في شرح النافع واخنا ثانيا في المصنف في الانتصار والشيخ الفقيه وابن التبرج في كتابه الكامل والمهذب وسألهوا بغير
 وابن زهرة وهو ظاهر ابن الجبند وبصرح ابن ادريس فقال وهو الاظهر بان اصحابنا الذين يقضيه اصول المذهب لا ينفذ خلاف بينهم ان حكم
 حكم الطلاق لا خلاف بينهم ان الطلاق لا يقع اذا كان مشروطا وهو اخنا بالتبديل في قضيه وشيخنا القصد وعليه جلا اصحابنا وهو ان يجرى
 في الشرع وظاهره انه قول اكثر وان قول الاخذ مع نفي النافع وهو ما أخر عن اكثر ارج حمل القول بالنفع مع الشرط اجمالا في الشرع
 والاصل في هذا الخلاف اختلاف اخبارنا المسند المذكورة فالواجب ذكر ما وصل اليها من اخبارنا في الكلام فيها بما رزق الله من فهمه
 ببركة اهل الذكر عليهم السلام ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ فيجب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال الظاهر ان

الظاهر في هذا الخبر ان الظاهر لا يقع الظاهر بالتشبيه بالحرمان التسيير وانما الكلام على تقدير الاختصاص بالآدم فهل يقتضي التبعه مع وجهان احدهما ان لم يصدق الآدم عليها في قوله حرمت عليكم اظهركم فان المراد بالآدمان من ولدته بلا واسطة او بواسطة وان علك والاصل في الاستقام الحقيقة ووجهها من ان يشاركن الآدم في سقوط الخصا من وجوب التقيد وانما لا يجوز سلبها عنها فيقال لبس آدم بل آدم في اوام آدم وقوله عز وجل ان اظهركم الآدم والآدم هو في حقيقة المصدر وانت خبير بمائة الثاني من القصور لضعف مسنده المذكور انا قل ولعلي فانه لا ادب قوله لبس آدم ان ادا على الاطلاق من هذا السب وهو لا يسئل في الاستقام لانه مضادة محضه وان اواد به يعني بلا واسطة بل هي اجم بالواسطة فلا يضر فيه واما ما ورد ليلي لصدق في الآية لا بد من احد ابويه والمراد ولدته بواسطة او غير واسطة مع ان المحصر في ظاهر الآية انما هو اضافته بالتشبيه في المظاهر من امره بكونها كآدم في طهرها عليه فلا يعلق لها بما نحن فيه وبذلك يظهر لك قوة الوجه الاول من الوجهين المذكورين الثالث لا خلاف في انه يشرط في حصة الظاهر وتربا حكامه عليه سماع الشافعي لنقل الظاهر وان يكون ظاهره طهره بغيرها فيمنع من الاخبار والدالة على ما قلناه ما تقدم في حصة زيادة من قوله تعالى يقول الرجل لا طهر وهي ظاهرة في غير جماع انت على حرام مثل طهره وهو يبدل ذلك الظاهر ودواء في الكافي في الحسن عن جرمان بن محمد بن قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يكون ظهارة بين ولا في طهر ولا في غضب ولا يكون ظهارة الا في طهر من غير جماع شهادة شاهد من مسلمين و ما رواه في الكافي في وب عن ابن فضال عن ابن جعفر عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الظهارة الا على مثل موضع الطلاق ودواء الصدوق باسناد عن ابن فضال عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون ظهارة الا على طهر من غير جماع شهادة شاهد من مسلمين ودواء الصدوق باسناد عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون ظهارة الا على طهر من غير جماع شهادة من الاكفاء باسلام القاصدين يجب حمله على التقية لما دل عليه الا انه وجب من الاخبار الصحيحة من ابي عبد الله عليه السلام في امر ابي عبد الله عليه السلام وقد تقدم تحقيق الكلام في هذا المقام بما لا يحصى من النقص في ايراد في بحث صلوة الجمعة من اجل انما في من كتاب الصلوة التي اجمع لا خلاف بين اصحابنا في ان الله عليه السلام قد لا ينعقد الظاهر بقوله في طهره وحي وقد ذكرنا اصحابنا ذلك من انهم ما على خلاف مسير العامة حيث حكم بوقوع الظاهر بالتشبيه بمحارم الرجال وفيه اذلة لا دليل عليه واصله الاباحة ثابتة حتى تقوم دليل على خلافها وثابت ان الرجل ليس على الاستمتاع ولا في معرض الاستحلال وهكذا الوقت ان الزوجة انت على طهره او في طهره فانه لا ينفذ الطهر اجمالا لان الظاهر ان الطلاق يفسخ بالرجال وعلى ذلك بل انهم ما رواه ثقة الاسلام والصدوق في كتابهما عن التوبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا قلنا للرجل زوجه على حرام كطهر فلا كفارة عليها الخامس خلف الاصحاب في تطبيق الظاهر على طهره كما تقول ان ذلك لا وافد كذا فانت على طهره فيسبها بالتحقيق فهل يقع الظاهر منه وجد الشرع ام لا قولان اخنا اولهما في الشبهة الظاهرة لا خلاف والمبسوط والصدوق في الشبهة قال ابن حمزة والعلامة والحق في النافع ونقله لك عن اكثر المتأخرين قال انه لا يجرى وكذا اخنا سبطه في شرح النافع واخنا ثانيا في المصنف في الانتصار والشيخ الفقيه وابن التبرج في كتابه الكامل والمهذب وسألهوا بغير وابن زهرة وهو ظاهر ابن الجبند وبصرح ابن ادريس فقال وهو الاظهر بان اصحابنا الذين يقضيه اصول المذهب لا ينفذ خلاف بينهم ان حكم حكم الطلاق لا خلاف بينهم ان الطلاق لا يقع اذا كان مشروطا وهو اخنا بالتبديل في قضيه وشيخنا القصد وعليه جلا اصحابنا وهو ان يجرى في الشرع وظاهره انه قول اكثر وان قول الاخذ مع نفي النافع وهو ما أخر عن اكثر ارج حمل القول بالنفع مع الشرط اجمالا في الشرع والاصل في هذا الخلاف اختلاف اخبارنا المسند المذكورة فالواجب ذكر ما وصل اليها من اخبارنا في الكلام فيها بما رزق الله من فهمه ببركة اهل الذكر عليهم السلام ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ فيجب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال الظاهر ان

الظاهر في هذا الخبر ان الظاهر لا يقع الظاهر بالتشبيه بالحرمان التسيير وانما الكلام على تقدير الاختصاص بالآدم فهل يقتضي التبعه مع وجهان احدهما ان لم يصدق الآدم عليها في قوله حرمت عليكم اظهركم فان المراد بالآدمان من ولدته بلا واسطة او بواسطة وان علك والاصل في الاستقام الحقيقة ووجهها من ان يشاركن الآدم في سقوط الخصا من وجوب التقيد وانما لا يجوز سلبها عنها فيقال لبس آدم بل آدم في اوام آدم وقوله عز وجل ان اظهركم الآدم والآدم هو في حقيقة المصدر وانت خبير بمائة الثاني من القصور لضعف مسنده المذكور انا قل ولعلي فانه لا ادب قوله لبس آدم ان ادا على الاطلاق من هذا السب وهو لا يسئل في الاستقام لانه مضادة محضه وان اواد به يعني بلا واسطة بل هي اجم بالواسطة فلا يضر فيه واما ما ورد ليلي لصدق في الآية لا بد من احد ابويه والمراد ولدته بواسطة او غير واسطة مع ان المحصر في ظاهر الآية انما هو اضافته بالتشبيه في المظاهر من امره بكونها كآدم في طهرها عليه فلا يعلق لها بما نحن فيه وبذلك يظهر لك قوة الوجه الاول من الوجهين المذكورين الثالث لا خلاف في انه يشرط في حصة الظاهر وتربا حكامه عليه سماع الشافعي لنقل الظاهر وان يكون ظاهره طهره بغيرها فيمنع من الاخبار والدالة على ما قلناه ما تقدم في حصة زيادة من قوله تعالى يقول الرجل لا طهر وهي ظاهرة في غير جماع انت على حرام مثل طهره وهو يبدل ذلك الظاهر ودواء في الكافي في الحسن عن جرمان بن محمد بن قال قال ابو جعفر عليه السلام لا يكون ظهارة بين ولا في طهر ولا في غضب ولا يكون ظهارة الا في طهر من غير جماع شهادة شاهد من مسلمين و ما رواه في الكافي في وب عن ابن فضال عن ابن جعفر عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الظهارة الا على مثل موضع الطلاق ودواء الصدوق باسناد عن ابن فضال عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون ظهارة الا على طهر من غير جماع شهادة شاهد من مسلمين ودواء الصدوق باسناد عن الحسن بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون ظهارة الا على طهر من غير جماع شهادة من الاكفاء باسلام القاصدين يجب حمله على التقية لما دل عليه الا انه وجب من الاخبار الصحيحة من ابي عبد الله عليه السلام في امر ابي عبد الله عليه السلام وقد تقدم تحقيق الكلام في هذا المقام بما لا يحصى من النقص في ايراد في بحث صلوة الجمعة من اجل انما في من كتاب الصلوة التي اجمع لا خلاف بين اصحابنا في ان الله عليه السلام قد لا ينعقد الظاهر بقوله في طهره وحي وقد ذكرنا اصحابنا ذلك من انهم ما على خلاف مسير العامة حيث حكم بوقوع الظاهر بالتشبيه بمحارم الرجال وفيه اذلة لا دليل عليه واصله الاباحة ثابتة حتى تقوم دليل على خلافها وثابت ان الرجل ليس على الاستمتاع ولا في معرض الاستحلال وهكذا الوقت ان الزوجة انت على طهره او في طهره فانه لا ينفذ الطهر اجمالا لان الظاهر ان الطلاق يفسخ بالرجال وعلى ذلك بل انهم ما رواه ثقة الاسلام والصدوق في كتابهما عن التوبة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام اذا قلنا للرجل زوجه على حرام كطهر فلا كفارة عليها الخامس خلف الاصحاب في تطبيق الظاهر على طهره كما تقول ان ذلك لا وافد كذا فانت على طهره فيسبها بالتحقيق فهل يقع الظاهر منه وجد الشرع ام لا قولان اخنا اولهما في الشبهة الظاهرة لا خلاف والمبسوط والصدوق في الشبهة قال ابن حمزة والعلامة والحق في النافع ونقله لك عن اكثر المتأخرين قال انه لا يجرى وكذا اخنا سبطه في شرح النافع واخنا ثانيا في المصنف في الانتصار والشيخ الفقيه وابن التبرج في كتابه الكامل والمهذب وسألهوا بغير وابن زهرة وهو ظاهر ابن الجبند وبصرح ابن ادريس فقال وهو الاظهر بان اصحابنا الذين يقضيه اصول المذهب لا ينفذ خلاف بينهم ان حكم حكم الطلاق لا خلاف بينهم ان الطلاق لا يقع اذا كان مشروطا وهو اخنا بالتبديل في قضيه وشيخنا القصد وعليه جلا اصحابنا وهو ان يجرى في الشرع وظاهره انه قول اكثر وان قول الاخذ مع نفي النافع وهو ما أخر عن اكثر ارج حمل القول بالنفع مع الشرط اجمالا في الشرع والاصل في هذا الخلاف اختلاف اخبارنا المسند المذكورة فالواجب ذكر ما وصل اليها من اخبارنا في الكلام فيها بما رزق الله من فهمه ببركة اهل الذكر عليهم السلام ومنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي والشيخ فيجب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي عبد الله عليه السلام قال الظاهر ان

الكتاب لك وغيره ما يتردّد في هذه المسئلة الشاذة وقضية انهم اخرجوا على ما ذهبوا اليه من عدم وقوع الظهار بهذه
التي هي ان الخطاب بقوله انصر الى كلمة الاولى وهي قوله حرام في الكلام بمجول المسئلة في لوان هذه العبارة لا تلحق الظهار
واقوله حديث لك كظهار فانه وقع خاتما من المسئلة لفظا وقهرا وانته خبر كانه قد ورد مع انه في المسئلة الشاذة قد ورد
المسئلة فقال قد علمنا ان ذلك وان كظهار وكيف كان فان وقوع الظهار بهذه الصيغة في زكاة المتقدم من الآثار عليه
وهذا ما سأل عن الظهار كيف يكون قال ثم يقول الزجل لا منه وهو ظاهر في جوامع ان على حرام كظهار تجدي من جهة المطلوب
وقوله فيها حرام ما كيد لغرض من الظهار فلا ينافيه والجهل الشاذ في بوجوه الظهار ان كانا في هذا مع المتخصصين
في الجمع وهذه الصيغة مع ورود النص الصحيح **المسئلة الشاذة** في الظاهر لا خلاف في جانه بصيرة في الظاهر ما بصيرة في الظاهر
من البليغ وكما ان النقل والاختيار والقصد وتحقيق هذه الاشروطة قد مضى في كتاب الطلاق فلم يطل من هناك فلا يقع ظهارا فقل
ولا يجوز ولا المكروه ولا فاقا القصد فيمكن ان او اعطاء ان غضب ببله بذلك وهو لا اشكال ولا خلاف فيه في الكلام
هذا في موضع الاول انه هل يقع ظهار في الخصية والمجربان لا ولا في جمل القول في ذلك انه ان بقي لها ما يمكن به الجماع للتحقق بانه
المسئلة قد راعى من مطلق عما فلا اشكال في صحة ظهارها فلا اشكال في حكم الصحيح وان لم يكن كما في الابراج في صحة ظهارها واما عدمها اولا
على ان فائدة الظهار هل يخص بالوطن بمعنى محرم الوطى عليه خاصة ويحل له ما سوي ذلك او يشمل ما عداه من الأستمناء
فهر من عليه ويجوز سبانه في تحقيق الكلام في ذلك فانه قلنا بالثاني صحة ظهارها والا فلا لعدم ظهور فائدته وثانها على انه هل
يشترط في صحة الظهار الدخول ولا بالظاهر اولا فان قلنا بالاول فلا ظهار من حيث انه لم يحقق منتهى الدخول ولم يوجد شرطه فلا وجود
لذلك قلنا بالثاني صحة ظهارها وسبنا الكلام في المسئلة انتم قلنا في هل يقع الظهار من الكافر ام لا فذهب الشيخ في المبسوط والخلاف
الى الثاني ونحوه يظهر من ابن الجوزي قال الشيخ في الكافي المذكورين لا يقع الظهار من الكافر ولا التكفير وقال ابن الجوزي كل مسلم
من الارض وغيره اذا كان بالظاهر ملكا للفرج ممنوعا من تكاح غيره بمكناة اياها فاما من زوجته حال حصة عقده في الكفارة والغير
بالمسلم في كلامه مشعر باختيار هذا القول ثم في جوابه في ظاهره والى الاول ذهب ابن دبري فقال الذي هو في نفسه ان الظهار يقع من
الكافر في ذلك قال الحق والعلامة والفقهاء انهم بين المأخوذ من احوالهم عليه بموجب الا وهو قوله عز وجل والذين يظاهرون من مشاهيرهم
وغير ذلك من العورات اجمع الشيخ بان من يقع ظهاره يقع الكفارة منه لقوله عز وجل والذين يظاهرون من مشاهيرهم ثم يهودون لما قالوا
فحرم بقوله الكافر لا يقع منه الكفارة لانها عبادات ففقر الى الشبهة كما ان الضادات وادام يقع منه التكفير الراجع للتحريم وحقه واجيب بمنع
عدم صحتها منه مع بل ثابت بقوله على شرطه وهو قاعد عليه بالاسلام ككناة في السلم بالصلوة المتوقفة على شرط الظهار وهو غير متحقق
لكنه قد رد على تخصيصه وادعى ذلك ان الذي يقر على شرطه منتهى في شرائط الزمة فله على الاسلام لذلك هي بدوان الخطاب بالعبادة
البدنية لا بوجوبه على الكافر الاصيل واجيب بان لا يخلل التمسك على الاسلام ولا مخاطبة بالصوم ولكن يقول لا يمكن من الوطى الا هكذا فاما
ان يتركه ويشك في طريقه في قول ما ذكره في المقام من التمسك والابرام ظاهر بما على ما هو عليه بينهم بل يحتاج ادعى عليه الاجماع
من كافة العلماء ما عدا ابي حنيفة من ان الكافر مخاطب بالفروج ومكلف بها الا انها لا تقبل منه الاسلام واما على ما ذهب اليه بعض
المحدثين من متأخر المتأخرين وهو ظاهر من اخبارهم عليه السلام كما تقدم تحقيق البحث في كتاب الظهار في باب غسل الجنابة من ان الكافر
غير مكلف ولا مخاطب بالاحكام الشرعية الا بعد الاسلام فانه في هذا يقال بطلان ما ذهب اليه الشيخ هنا من عدم صحة الكفارة من
صوم وعتق واحكام من الكافر لا غير مكلف بالعبادات حال كفره والقصة عبارة عن امثال الأمور وهو كما عرف غير ما هو الا
بعد الايمان بالله ورسوله فعدم صحة عباداته من حيث كفره ومنتهى بعد عدم صحة ظهاره وعدم حصول التحريم به لا ان انتفاء الاذن
يترك على نظام المزموم وبذلك ان شعوره بدونها خارج عن الفاقرة الشرعية والذين يلهي حيل الله عليه حاله واقوله بمنع كل
صحتها من الكافر قتلها بما به توفقه على شرطه بمعنى البطلان بما هو من حيث فقد شرط مقدود فبني ان البطلان بناء على ما
ذكرنا ما يتأخر من حيث عدم التكليف بذلك وعدم توجبه الا مرة في الكافر حال كفره لان القصة عبارة عن موافقة الأمر كما عرف
الفاخرة لا خلاف في وقوع الظهار من العبد بل قال في المسئلة انتم مذهب علمنا اجماعا واما خلافه في بعض العامة نظر الى ان لازم الظهار
الاجاب بغيره وقبله والعبد لا يمكن ان اجاب بان وجوبه في الاية مشروط بوجوبها وقد قال في من يجد فضها شهرين متتابعين من
قبل ان يتأشدا العبد غيرها جلد فله في الصوم اقول وبل ذلك ما رواه المشايخ الثلاثة في الصحيحين وبعضها عن محمد بن حمران وهو
مجهول قال سأل ابا عبد الله عليه السلام في حديث في الظهار قال ان الحر والمملوك سواء غير ان على المملوك نصف ما على الحر من الكفارة و
ليس عليه عتق وقوله ولا صدقة ايتها هو عليه صيام شهر وقا القصد وفي عن جيل مثله الى قوله من الكفارة وعن ابي حمزة الثمالي عن ابي
جعفر عليه السلام قال سئل عن المملوك عليه ظهار فقال نصف ما على الحر من الصوم وليس عليه كفارة صدقة ولا عتق وقوله تجزا اشرفت
هذا الاخبار بعدم ملك العبد لان تخصيص الكفارة بالصوم دون الفدية في الآخر بما فيها من حيث كونهما متوقفتين على المال وان العبد
لا يملك والا فلو قلنا يمكن كما هو ظاهر جلد من الأخبار وهو ما اتفقنا في المسئلة وان توقفنا على ان سببه فانه لا يظهر لهذا الظاهر

هذا في موضع الاول انه هل يقع ظهار في الخصية والمجربان لا ولا في جمل القول في ذلك انه ان بقي لها ما يمكن به الجماع للتحقق بانه المسئلة قد راعى من مطلق عما فلا اشكال في صحة ظهارها فلا اشكال في حكم الصحيح وان لم يكن كما في الابراج في صحة ظهارها واما عدمها اولا على ان فائدة الظهار هل يخص بالوطن بمعنى محرم الوطى عليه خاصة ويحل له ما سوي ذلك او يشمل ما عداه من الأستمناء فهر من عليه ويجوز سبانه في تحقيق الكلام في ذلك فانه قلنا بالثاني صحة ظهارها والا فلا لعدم ظهور فائدته وثانها على انه هل يشترط في صحة الظهار الدخول ولا بالظاهر اولا فان قلنا بالاول فلا ظهار من حيث انه لم يحقق منتهى الدخول ولم يوجد شرطه فلا وجود لذلك قلنا بالثاني صحة ظهارها وسبنا الكلام في المسئلة انتم قلنا في هل يقع الظهار من الكافر ام لا فذهب الشيخ في المبسوط والخلاف الى الثاني ونحوه يظهر من ابن الجوزي قال الشيخ في الكافي المذكورين لا يقع الظهار من الكافر ولا التكفير وقال ابن الجوزي كل مسلم من الارض وغيره اذا كان بالظاهر ملكا للفرج ممنوعا من تكاح غيره بمكناة اياها فاما من زوجته حال حصة عقده في الكفارة والغير بالمسلم في كلامه مشعر باختيار هذا القول ثم في جوابه في ظاهره والى الاول ذهب ابن دبري فقال الذي هو في نفسه ان الظهار يقع من الكافر في ذلك قال الحق والعلامة والفقهاء انهم بين المأخوذ من احوالهم عليه بموجب الا وهو قوله عز وجل والذين يظاهرون من مشاهيرهم وغير ذلك من العورات اجمع الشيخ بان من يقع ظهاره يقع الكفارة منه لقوله عز وجل والذين يظاهرون من مشاهيرهم ثم يهودون لما قالوا فحرم بقوله الكافر لا يقع منه الكفارة لانها عبادات ففقر الى الشبهة كما ان الضادات وادام يقع منه التكفير الراجع للتحريم وحقه واجيب بمنع عدم صحتها منه مع بل ثابت بقوله على شرطه وهو قاعد عليه بالاسلام ككناة في السلم بالصلوة المتوقفة على شرط الظهار وهو غير متحقق لكنه قد رد على تخصيصه وادعى ذلك ان الذي يقر على شرطه منتهى في شرائط الزمة فله على الاسلام لذلك هي بدوان الخطاب بالعبادة البدنية لا بوجوبه على الكافر الاصيل واجيب بان لا يخلل التمسك على الاسلام ولا مخاطبة بالصوم ولكن يقول لا يمكن من الوطى الا هكذا فاما ان يتركه ويشك في طريقه في قول ما ذكره في المقام من التمسك والابرام ظاهر بما على ما هو عليه بينهم بل يحتاج ادعى عليه الاجماع من كافة العلماء ما عدا ابي حنيفة من ان الكافر مخاطب بالفروج ومكلف بها الا انها لا تقبل منه الاسلام واما على ما ذهب اليه بعض المحدثين من متأخر المتأخرين وهو ظاهر من اخبارهم عليه السلام كما تقدم تحقيق البحث في كتاب الظهار في باب غسل الجنابة من ان الكافر غير مكلف ولا مخاطب بالاحكام الشرعية الا بعد الاسلام فانه في هذا يقال بطلان ما ذهب اليه الشيخ هنا من عدم صحة الكفارة من صوم وعتق واحكام من الكافر لا غير مكلف بالعبادات حال كفره والقصة عبارة عن امثال الأمور وهو كما عرف غير ما هو الا بعد الايمان بالله ورسوله فعدم صحة عباداته من حيث كفره ومنتهى بعد عدم صحة ظهاره وعدم حصول التحريم به لا ان انتفاء الاذن يترك على نظام المزموم وبذلك ان شعوره بدونها خارج عن الفاقرة الشرعية والذين يلهي حيل الله عليه حاله واقوله بمنع كل صحتها من الكافر قتلها بما به توفقه على شرطه بمعنى البطلان بما هو من حيث فقد شرط مقدود فبني ان البطلان بناء على ما ذكرنا ما يتأخر من حيث عدم التكليف بذلك وعدم توجبه الا مرة في الكافر حال كفره لان القصة عبارة عن موافقة الأمر كما عرف

هذا في موضع الاول انه هل يقع ظهار في الخصية والمجربان لا ولا في جمل القول في ذلك انه ان بقي لها ما يمكن به الجماع للتحقق بانه المسئلة قد راعى من مطلق عما فلا اشكال في صحة ظهارها فلا اشكال في حكم الصحيح وان لم يكن كما في الابراج في صحة ظهارها واما عدمها اولا على ان فائدة الظهار هل يخص بالوطن بمعنى محرم الوطى عليه خاصة ويحل له ما سوي ذلك او يشمل ما عداه من الأستمناء فهر من عليه ويجوز سبانه في تحقيق الكلام في ذلك فانه قلنا بالثاني صحة ظهارها والا فلا لعدم ظهور فائدته وثانها على انه هل يشترط في صحة الظهار الدخول ولا بالظاهر اولا فان قلنا بالاول فلا ظهار من حيث انه لم يحقق منتهى الدخول ولم يوجد شرطه فلا وجود لذلك قلنا بالثاني صحة ظهارها وسبنا الكلام في المسئلة انتم قلنا في هل يقع الظهار من الكافر ام لا فذهب الشيخ في المبسوط والخلاف الى الثاني ونحوه يظهر من ابن الجوزي قال الشيخ في الكافي المذكورين لا يقع الظهار من الكافر ولا التكفير وقال ابن الجوزي كل مسلم من الارض وغيره اذا كان بالظاهر ملكا للفرج ممنوعا من تكاح غيره بمكناة اياها فاما من زوجته حال حصة عقده في الكفارة والغير بالمسلم في كلامه مشعر باختيار هذا القول ثم في جوابه في ظاهره والى الاول ذهب ابن دبري فقال الذي هو في نفسه ان الظهار يقع من الكافر في ذلك قال الحق والعلامة والفقهاء انهم بين المأخوذ من احوالهم عليه بموجب الا وهو قوله عز وجل والذين يظاهرون من مشاهيرهم وغير ذلك من العورات اجمع الشيخ بان من يقع ظهاره يقع الكفارة منه لقوله عز وجل والذين يظاهرون من مشاهيرهم ثم يهودون لما قالوا فحرم بقوله الكافر لا يقع منه الكفارة لانها عبادات ففقر الى الشبهة كما ان الضادات وادام يقع منه التكفير الراجع للتحريم وحقه واجيب بمنع عدم صحتها منه مع بل ثابت بقوله على شرطه وهو قاعد عليه بالاسلام ككناة في السلم بالصلوة المتوقفة على شرط الظهار وهو غير متحقق لكنه قد رد على تخصيصه وادعى ذلك ان الذي يقر على شرطه منتهى في شرائط الزمة فله على الاسلام لذلك هي بدوان الخطاب بالعبادة البدنية لا بوجوبه على الكافر الاصيل واجيب بان لا يخلل التمسك على الاسلام ولا مخاطبة بالصوم ولكن يقول لا يمكن من الوطى الا هكذا فاما ان يتركه ويشك في طريقه في قول ما ذكره في المقام من التمسك والابرام ظاهر بما على ما هو عليه بينهم بل يحتاج ادعى عليه الاجماع من كافة العلماء ما عدا ابي حنيفة من ان الكافر مخاطب بالفروج ومكلف بها الا انها لا تقبل منه الاسلام واما على ما ذهب اليه بعض المحدثين من متأخر المتأخرين وهو ظاهر من اخبارهم عليه السلام كما تقدم تحقيق البحث في كتاب الظهار في باب غسل الجنابة من ان الكافر غير مكلف ولا مخاطب بالاحكام الشرعية الا بعد الاسلام فانه في هذا يقال بطلان ما ذهب اليه الشيخ هنا من عدم صحة الكفارة من صوم وعتق واحكام من الكافر لا غير مكلف بالعبادات حال كفره والقصة عبارة عن امثال الأمور وهو كما عرف غير ما هو الا بعد الايمان بالله ورسوله فعدم صحة عباداته من حيث كفره ومنتهى بعد عدم صحة ظهاره وعدم حصول التحريم به لا ان انتفاء الاذن يترك على نظام المزموم وبذلك ان شعوره بدونها خارج عن الفاقرة الشرعية والذين يلهي حيل الله عليه حاله واقوله بمنع كل صحتها من الكافر قتلها بما به توفقه على شرطه بمعنى البطلان بما هو من حيث فقد شرط مقدود فبني ان البطلان بناء على ما ذكرنا ما يتأخر من حيث عدم التكليف بذلك وعدم توجبه الا مرة في الكافر حال كفره لان القصة عبارة عن موافقة الأمر كما عرف

قال في الاستسكان ان حجة بن جمران دوسه هذه الزيادة في كتاب البرزخى انه يقول ذلك لجانبه ثم يرد ان رضاه وجهه وهذا يدل
على انه يقصد به الظاهر لا يقتضيه وانما يقصد ذلك لم يقع ظاهرا صحيحا ولا يحصل على وجه يتعلق به الكفارة انتمى وشاربنا وادله
المذكورة لما قلناه من دوايه حجة المذكورة في اخر التنبيه الشاوس من المطلب الاول وان كان لا يخلو من بعد الاحتمال كون
هذه الزيادة خبر بذلك الا انه في مقام الجمع بين الاخبار خبر بعد خبر ويحصل حمل الزيادة المذكورة على التقية فان القول بمضمونها
بمذهب جمع من العامة كما ذكرنا من ان يعقيل في اخباره وبمضمونها ذلك لا يقتضي في المسألة الاستدلال لهذا القول انتم يقولون
في مرسلا بن خصال لا يكون ظاهرا الا على مثل موضع الطلاق والطلاق في تلك الامور وفيها قد قد مناسبا الجواب عن مثل
هذا الاستدلال بهذا الخبر بان الظاهر ان المراد انما هو بالنسبة لا بشرط المعينة في الطلاق من التقاضين وكونها في طهرهم
بغيرها فيه وكونها خارجا من الحيض ونحو ذلك بمضمونها لا بد في الظاهر من استكمال هذه الشروط المشترطة في الطلاق
كما تقدم من الاستدلال به الخبر على نفي ذلك فان الظاهر بعد ذلك يظهر ان الاظهر هو القول وانتم هو الوجه عليه المعقول
والحق في الشرايع قد تقدم في هذه المسئلة ونسب الوقوع في الزيادة والظاهر ضعفه فانتم ليس لهذا القول بعد الزيادة بين الناس ذكر
حكاية الا خبره في الخبر في حد ذاته الاستدلال فضلا عن ان يكون في مقابل ذلك الاخبار والروايات المذكورة ان قد عرف
ما فيها والله اعلم فانما هو في الدخول يقع ولو كان الوطء في الصغيرة كانت او كبيرة مجبوزة او عاقلة قيل في بيان وجهه ان احلاق
الدخول في مثل الذكر كما تحقق في باب المهر وغيره واطلاق الحكم يتناول الصغيرة وان حرم الدخول بها والكبيرة المجبوزة والعاقلة اقرب
قد تقدمت في غير موضع ان احلاق الدخول في الاخبار انما نصرت الى الفرق المتفاوتة الشايع المتكررة دون الفروض النافذة لا ريب
ان الفرق الشايع المتكررة لا تدوب له انما هو الوطء في القبل خاصا وبالجملة فان بناء الاحكام عليها ان اشهر في كلامهم الا انه غيظ
من الاستدلال كما تقدم تحقيقه بوجاهة ليطعن الله الطلاق المطلب الرابع في الاحكام وفيه مسائل الاولى قد صرح الاصحاب بربط
الله عليهم بان الكفارة لا تجب بمجرد الظاهر وانما تجب بالعود والوطء وان لا تستقر لها القول فخصيل هذا الاجماع
جمع في مواضع كثيرة الا خلافه بين كافة اهل العلم ان الكفارة لا تجب بمجرد الظاهر وانما تجب بالعود والوطء قال الله تعالى
جل والذين يظاهرون من نسائهم هم يهودون لما قالوا فخرى وقبلة مؤمنة الا انها قد سبقنا في ذلك التحريم على العود والوطء اذ
العود لا الفصل بغير قوله عز وجل واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وانا قديم العترة فاعسلوا وجوهكم الى ان ترون
القرآن وان اردتم اقتسام والمراد بما قالوا فخرى الوطء الذي حرموا على فخرى بالظواهر والمخبر انما ارادوا استباحة الوطء الذي
حرموا على انفسهم بالظواهر فلا بد ان يفسر قوله عز وجل واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله وانا قديم العترة في الصحيح عن جليل بن داج عن ابي عبد الله
عليه السلام عن ابي الحسن عليه السلام في الكفارة فقال اذا ارادوا ان يواقعوا امرأة فليست الكفارة على ما قلنا ان يواقعوا امرأة
كفارة قال لا سقطت الكفارة عند ما قرأ في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال سألنا ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يظاهر امرأته ثم يبين
ثم على خلافها قال ليس عليه كفارة قلت فان اداها ان يمتثلها قال لا يمتثلها حتى يكفر فليدين فليصل فليشفي فقال لا والله انه لا ثم خطا
قلت عليه كفارة غير الاولى قال نعم وما قرأه في الكافي عن ابي بصير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في رجل يظاهر امرأته على الظاهر قال اذا
ادان بواقعها قال يدين فان واقع قبل ان يكفر قال فقال عليه كفارة في قوله ظاهر هذا الخبر وانما الاول ان الحنفية الموجب للكفارة لا يقع بمجرد
الارادة للموافقة والاصل وسنما ما ظاهر المتأخر مما رواه في الكافي عن علي بن حمزة قال كتب عبد الله بن محمد الى ابي الحسن عليه السلام
جسد فداها ان بعض موثيق بنهم ان الرجل اذا تكلم بالظواهر وجبت عليه الكفارة حشا ولم يثبت وقول حشا كلاما بالظواهر
انما جعلت عليه الكفارة عقوبة للكلام وبعضهم يذهب الى ان الكفارة لا تلزم حتى يثبت في الشيء الذي حلف عليه فان حش وجبت عليه الكفارة
والا فلا كفارة عليه فوقع في كماله لا تجب الكفارة حتى يثبت الحشا قولنا وادى بالوجوب في قوله حتى يثبت الحشا معناه ان الكفارة لا تحصل
الحش وثبت منه وقد عرفنا ان الحش يحصل بآداة الواقعة والشئ حمل هذا الخبر على الظاهر والمشرط وجعل حش هو ملحق الشرط الذي
علق عليه الظاهر والظاهر انما نظر في قوله حتى يثبت الحش في الشيء الذي حلف عليه فانما ظاهره ان السؤال انما كان من الظاهر والمشرط المقصود
به الامور التي قد عرفت ان لا يصح على اصول العامة او علماء اهل في الجواب لذلك وبذلك يظهر ان لا وجب العمل عليه الشئ الخبر من
الظواهر والمشرط ان يثبت لم يحصل الشرط لم عليه الكفارة لان ظاهر خبر المذكور بالنظر في قوله حتى يثبت الحش في الشيء الذي حلف عليه لا يلائم ما ذكرنا
على التقریب الذي ذكرناه ومع قطع النظر عن ذكر السلف وانما يوجب على خلاف ظاهره فاننا خبر ظاهره ان عليه الاجابة الشافعية من
ملحق الحش بغير زيادة الواقعة فلا ضرورة الى العمل في الظاهر والمشرط بقية مما قلناه في الكافي عن زيدان قال قلت لابي في
عقبه انما ظاهره من ان الله ثم وقد عليها ثم كثر فقال هكذا يصنع الرجل التقية اذا وقع كره وروى في الكافي والظاهر في الصحيح
والحسن عن زيدان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام رجل يظاهر امرأته ثم يبين فقال ان يكفر فقال لا والله فليصل فليشفي وهذا الخبر ان
يجب انكم مخالفا ان ظاهر الكافي في السنة الذي هو في الكفارة بآداة الواقعة وانما لا يوجب الحش بغيره دون الكفارة والظاهر
حل الظاهر والمشرط بالواقعة قوله انما يظهر انما وانما قاسدا بالظواهر دون الحش فلو جزم فلا فان الكفارة في هذه النصوص

في الكفارة لا تجب بمجرد الظاهر وانما تجب بالعود والوطء

في الكفارة لا تجب بمجرد الظاهر وانما تجب بالعود والوطء

كتاب الفقه
 من قبل ائمتنا اهل البيت من وملك نفسه الا ان صاحب الكافي قد روى في هذا الزمان بيننا من هذا الكتاب من اهل
 جعفر ع كمال الخبر كما هو فحين لا يمحض القبح ويزيل المذكور بالمناظر الفاضلة من تحت ثم انما هو يد بالبناء الموحدة ثم الزيادة المضافة
 مجهول في الحال فيكون الحديث ضيقا في الاصل المحدث من الجائز وادخل منها في ذلك المجلس وكتب كان فهو ظاهر
 الكافي من الحكمين المذكورين وذهب لا يوافق الاصل الى صرح حكم الفقيه في تفسيرها ولو بعد الفقه النيات في صوم الا وهو حسن
 حسنه على جعفر عن اخيه انه سئل عن الرجل يترك صومه في شهر او شهرين ثم يرجع ثم يتركها في شهرين او شهرين
 فترتيبها الا انها الاولى هل عليها الكفارة للظهار الاول قال نعم حتى وقيل وصوم او صدقة واجاب الشيخ عن هذا في
 العمل على التقيد او اقتضا المذهب جميع من الامانة واكثر منه في ذلك بان الامانة مختصون في ذلك كالحضرة فلا وجب للفقهاء في
 احدا القولين وفيه انه لا ملأ في ذلك اذ من الجائز شروع هذا القول في الامانة في ذلك الوقت فافهم بما هو الحق قوله هو من
 قبحه وقد قد في الامانة او مع الخلاف في الحكم في هذا في خلاف ما الله خصناهم وحكامهم اصيل في هذا في خاص والعرض
 اصحابهم الله ولقائه في الله لا سعة عن ولا مباح ولا محلي دون عموم ولا اختصاص في الله من كرب لا يثبت منه حق و
 بالها من الله لا يستدعي في ذلك من شوب هذه الاوراق في يوم المظفر جعفر من شهر حره لحره مستدرا من المجرى
 الشيعة بحسب الاشارة من جناب هذه الاعاظم والاشراف تفرح بالفتح والتمنا والمناج
 احمد الحاج علي وفيها الله تعالى بهادق الله تعالى الى الله تعالى
 ابن احمد عك القصد غفر الله لهما

